

كَيْفُ الْقِسَائِكِ عَنْكُمْ الْوَجْدُ وَالسَّبَابُ

تَأْلُفُ الْعَلَامَةِ

أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي العباس بن النضر بن محمد بن

المعروف بابن للزین

(٥٧٨هـ - ٦٥٦هـ)

تَحْقِيقُ وَدَرَسَاتُ
قِسْمِ التَّحْقِيقِ بِاللَّيْلِ

دَارُ الصَّحَابَةِ لِلنَّشْرِ

بَطْنُ طَسَا

للنشر والتحقيق والنويع

ت: ٣٣١٥٨٧ - ص: ب ٤٧٧

شاح المديرية

٠٤٠/٣٣٨٧٧٩

تَجَانُّبُ قَدْحَى ذَرَّرَا بَعَيْنَا نَحْنِ مَلْحُوظَةٌ
لِهَذَا قَلَّتْ تَنْبِيهُنَا
حَقُوقُ الطَّبْعِ مَحْفُوظَةٌ

لدار الصَّحَابَةِ لِلنَّشْرِ بِطَنْطَا

لِلنَّشْرِ - وَالتَّحْقِيقِ - وَالتَّوْزِيعِ

الْمُرَاسَلَاتُ:

طَنْطَاشُ الْمَدِيرَةِ - أَمَامَ مَحْطَةِ بَنْزِينَ التَّعَاوُنِ

ت: ٣٣١٥٨٧ ص.ب: ٤٧٧

الطَّبْعَةُ الْأُولَى

١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م

فَاكْس: ٠٤٠/٣٣٨٧٦٩

«تقديم» بسم الله الرحمن الرحيم

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ، ومن سيئات أعمالنا من يهده الله فلا مضل له ، ومن يضلل فلا هادي له .

وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأن محمداً عبده ورسوله صلى الله عليه وعلى آله وسلم .

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُمْ

مُسْلِمُونَ﴾ . [آل عمران : ١٠٢]

﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ

عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ [النساء : ١]

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا ﴿٧٠﴾ يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾ .

[الأحزاب : ٧٠، ٧١]

وبعد .. فهذه صفحات من تراثنا النفيس ، نسأل الله أن ينفعنا بما فيها وينفع جميع المسلمين .

والكتاب الذي نقدمه اليوم ، كتاب نفيس حقاً لإمام كبير من أئمة المسلمين ألا وهو الإمام القرطبي المعروف بابن الزين وهو غير القرطبي المفسر وهو كتاب « كشف القناع عن حكم الوجد والسماع » تناول فيه بالشرح

والتحليل هذا الموضوع الخطير مبيناً بذلك حكمه بأدلة من الكتاب والسنة النبوية
ورداً على شبهات بعض علماء السوء الذين يزينون للناس بعض هذه الشبهات
ليقعوا بذلك في حبال الشيطان .

« فصل بين يدي الكتاب »

لقد تغيرت الحقائق في أذهان كثير من الناس منذ زمان بعيد وهذا ليس بغريب فلقد أخبرنا بذلك النبي - ﷺ - كما في حديث العرياض بن سارية - رضي الله عنه - وفيه « فإنه من يعيش منكم فسيرى اختلافًا كثيرًا ... » ومن ألقى نظرة حوله وجد أنه قد حصل ذلك فقد اختلف الناس في كثير من الأمور .

قال الإمام أحمد : إذا رأيتم شيئاً مستويًا فتعجبوا .. ! فكيف يقول الإمام أحمد - رحمه الله إذا رأى زماننا وغربة ديننا بين الأهل والعشيرة ، فإننا لله وإنا إليه راجعون .

ومن هذه الأشياء التي تغيرت فيها الحقائق على كثير من الناس « الغناء » .
فقد فشت آلات الملامى في كثير من بيوت العامة فضلاً عن الخاصة .
كيف لا ونسمع كثيرًا من الذين ينسبون إلى العلم يتبجح ويقول إن الغناء حلال وليس فيه شيء !

لا تتعجب من هذا ، فهذا الكلام يقوله بعض من ينسب إلى العلم في هذا الزمان ، وهو أسقط من أن نرد عليه .

لأن القلوب الخبيثة فقط هي التي يعتريها الخشوع عند سماع الغناء .
ثم إن الغناء الذي تفتشى في هذا الزمان حرام حرام لا ينتطح في ذلك عنزان ، ولا يتبارى في ذلك عاقلان .

كيف يكون حلالاً والنبي - ﷺ - يقول : « ليكون من أمتي أقوام يستحلون الحر والحرير والخمر والمعازف » .

فإن الغناء يحرم إذا اشتمل على محرم أو دعا إليه كتشبيب بمعين وهجاء وتشبيه بالنساء ودعوة لفاحشة ولحقق بأهل الخلاعة والمجون وصرف الوقت إليه مما يضيع بسبب ذلك كثيراً من المصالح والواجبات وكذلك يحرم إذا اشتمل على المعازف كما تقدم في الحديث السابق .

وإن للغناء من المفاسد العظيمة مالا يخفى على كل ذى عقل وبصيرة فإنه يصد عن ذكر الله وينبت النفاق في القلب .

ولكن هناك شروطاً إذا توفرت في الغناء فإنه يكون مباحاً ، وهذه الشروط من نصوص القرآن العزيز والسنة النبوية المطهرة فإذا اختلف شرط من هذه الشروط دخل الغناء في دائرة الحرام ولم يعد مباحاً .

الشرط الأول : أن لا يكون في الغناء دعوة لمعصية أو وصف لشيء محرم أو الإشادة بأمر منكر أو التجرؤ على فجور في قول أو فعل أو غير ذلك مما حرم الله سبحانه على عباده من الفواحش الظاهرة والباطنة يقول الله سبحانه : ﴿ قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَالْإِثْمَ وَالْبَغْيَ بِغَيْرِ الْحَقِّ ﴾

[الأعراف : ٣٣]

وفي الحديث الصحيح حين ذكر للنبي - ﷺ - غيرة سعد بن معاذ قال : « أرايتم إلى غيرة سعد فأنا أغير منه ، والله أغير مني ، من أجل ذلك حرم ربى الفواحش ما ظهر منها وما بطن » .

الشرط الثاني : أن لا يصرف الغناء المغنى أو من يستمع إليه عن واجب ديني ، وأن لا يوقعه في حرام ظاهر أو خفي ، كأن يشغله عن صلاة من الصلوات الخمس ، أو عن إصلاح ذات البين أو السعى في حاجة ملهوف يقدر على قضائها ، أو كأن يحمله الغناء على مخالطة العصاة والفجار ، وأهل الفسوق والمجانة وسفهاء الناس ، ثم على الوقوع في المعاصي والفواحش التي قد يدعو إليها الغناء ، وهذا الشرط مستنبط من آيات قرآنية كثيرة ، فمن الآيات قوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا يُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُوقِعَ بَيْنَكُمُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ فِي الْخَيْرِ وَالْيَمِينِ .

وَيُصَدِّكُمْ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَعَنِ الصَّلَاةِ فَهَلْ أَنْتُمْ مُنْتَهُونَ ﴿ [المائدة : ٩١]

وكل ما صدَّ عن الصلاة وغيرها من الواجبات فهو كالخمر وقوله : ﴿ الَّذِينَ يَسْتَحِبُّونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا عَلَى الْآخِرَةِ وَيَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ ﴾

[إبراهيم : ٣]

ومن صرفه الغناء عن واجب ديني فقد استحب الحياة الدنيا ، وكل ما أوصل إلى حرام أو ينشأ عنه حرام فهو حرام ، ومن الأحاديث قوله - ﷺ - : « قاتل الله اليهود ، إن الله لما حرم عليهم شحومها جعله - أى - أذا به .. ثم باعوه فأكلوا ثمنه » أى لعنوا باستحلالهم ثمن الشحوم والشحوم حرام عليهم .

الشرط الثالث : أن لا يكون الغناء مصحوباً بآلات الطرب والموسيقى ، القديم منها والحديث التي تزيد في تحسين صوت المغنى وأدائه .

وهذا الشرط مستفاد من صريح قوله - ﷺ - : « ليكون من أمتي أقوام يستحلون الحر والحرير والخمر والمعازف » .

ووجه استنباط هذا الشرط الثالث ، من هذا الحديث أن الرسول - ﷺ - أنبأ عن أناس يفسدون ويجترئون على أشياء حرمها الله ، لما فيها من إفساد للعقل والجسم والمال فيعملونها لأنفسهم أو لغيرهم ، وهذه الأشياء هي « الزنا » الذي جاء في الحديث بلفظ « الحر » ، و« الحرير » فهو محرم على الرجال لا على النساء و« الخمر » و« المعازف » وهى الآلات التى يعزف عليها للتطريب كالعود والمزمار وغيرهما وقد يستشهد بعض الناس على جواز استخدام آلات الطرب والموسيقى بإباحة الرسول - ﷺ - للجاريين أن يضربا على الدف ، حين أنكر أبو بكر الصديق - رضى الله عنه - عليهما قائلاً : « أمزامير الشيطان فى بيت رسول الله ١٩ » فقال له الرسول - ﷺ - : « دعهما يأبأ بكر ، فإن لكل قوم عيذا » فهذا لا يصح الاستشهاد به على جواز استعمال هذه الآلات فقد كان وقر فى نفس أى بكر أن الدف من المزامير المحرمة ، فلما سمعهما يضربان أنكر ذلك عليهما ، فلما سمع إذن الرسول - ﷺ - لهما بالضرب عليه وأتبع ذلك عليهما « فإن لكل قوم عيذا » .

علم أن الإذن لا يتعدى الدف وفي أيام العيد ، فجواز استعمال هذه الآلة من المعارف مخصوص بأيام العيد ، وما يشبهها من مناسبات كالأعراس مثلاً ، وذلك للجاريات فقط على أن لا يتعدى ذلك الدف إلى غيره من آلات الموسيقى فإذا تحققت هذه الشروط أضيف إليها شرط رابع .

وهو أن يكون غناء المرأة للنساء وحدهن ، وغناء الرجل للرجال وحدهم لأن في غناء المرأة للرجال أو غناء الرجل للنساء مفسدة أى مفسدة تقع بسبب الافتتان بالمرأة وبصوتها ، ومن المعلوم عقلاً وواقعاً أن هذه الشروط يصعب تحقيقها وتعظم هذه المفسدة كلما اتسعت دائرة الاختلاط ، وازداد عدد المخالطين من الرجال والنساء ، وتعظم هذه المفسدة حين يصاحب هذه المخالطة التبرج والتزين والتطليب وسقوط الكلفة أو زوالها بين الرجال وبين النساء ، وقد أمر الله سبحانه في شريعته المحكمة بإغلاق الأبواب المفضية إلى النساء وقطع الأسباب المؤدية إليه (١) .

قسم التحقيق بالدار

(١) هذه الشروط من كتاب حكم الغناء للشيخ محمد إبراهيم شقرة .

« عملنا في الكتاب »

- ١ - خرّجت ما في الكتاب من أحاديث نبوية ، وذكرت درجة كل حديث .
 - ٢ - خرّجت بعض الآثار السلفية ، والآيات القرآنية مع عزوها إلى سورها .
 - ٣ - علقت على ما استحق التعليق من كلمات صعبة ، أو معانٍ غامضة .
 - ٤ - قدمت للكتاب بمقدمة عن الكتاب ومؤلفه ، والمخطوط ، وتوثيقه .
 - ٥ - أعددت الفهارس العلمية التي تخدم الكتاب .
- وأخيرًا ...

هذه صفحات من تراثنا النفيس نسأل الله العظيم أن يجعلها في ميزان حسناتنا ، يوم لا ينفع مال ولا بنون ، إلا من أتى الله بقلب سليم ، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .

وصف المخطوط

عثرنا بحمد الله وتوفيقه على هذا المخطوط المبارك في دار الكتب المصرية
تحت رقم : ٥٢
الفن : مجاميع .
ميكروفيلم : ٨٤٥٥ .
عدد الأوراق : ٤٦ ورقة .
عدد الأسطر في الصفحة : ١٥ سطراً

توثيق نسبة الكتاب إلى المصنف

لا ريب في نسبة هذا الكتاب إلى الإمام أبي العباس أحمد بن عمر القرطبي
المعروف بابن المزين .

فلقد نسب إليه صاحب كشف الظنون فقال [١٤٩٣/٢] : كشف القناع
عن الوجد والسماع - لأبي العباس أحمد بن عمر القرطبي المتوفى سنة ٦٥٦ ست
وخمسين وستمائة أجاد فيه وأفاد ، ونسبه أيضاً إليه كحالة في معجم المؤلفين
[٢٧/٢] .

ترجمة المصنف

اسمه ولقبه

هو أحمد بن عمر بن إبراهيم ، أبو العباس الأنصارى القرطبي . فقيه مالكي ، من رجال الحديث ، يعرف بابن المزين .

مولده :

ولد بقرطبة سنة ثمان وسبعين وخمسمائة .

ثناء العلماء عليه :

قال ابن العماد في الشذرات : كان من كبار الأئمة .
وقال ابن كثير في البداية والنهاية : الفقيه المحدث المدرس بالإسكندرية .

مصنفاته :

- ١ - المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم .
- ٢ - اختصار صحيح البخارى .
- ٣ - مختصر الصحيحين .
- ٤ - إظهار إدبار من أجاز الوطاء في الأدبار ذكره تلميذه القرطبي صاحب التفسير [٦٣/٣] .
- ٥ - كشف القناع عن حكم الوجد والسماع ، وهو الكتاب الذى بين أيدينا .

وفاته :

توفى فى ذى القعدة بالإسكندرية سنة ست وخمسين وستمائة .

مصادر الترجمة :

- | | | |
|------------------------|-------------|------------|
| ١ - البداية والنهاية . | لابن كثير | [٢١٣/١٣] |
| ٢ - تذكرة الحفاظ . | للذهبي | [١٤٣٨/٤] |
| ٣ - حسن المحاضرة . | للسيوطي | [٤٥٧/١] |
| ٤ - شذرات الذهب . | لابن العماد | [٢٧٣/٥] |
| ٥ - معجم المؤلفين . | لرضا كحالة | [٢٧/٢] |
| ٦ - الأعلام . | للزركلي | [١٨٦/١] |

كُشِفُ الْقُتَابِ
عَنْكُمْ
الْوَجْدُ وَالسَّيْمَانُ

تأليف

أحمد بن محمد بن إبراهيم بن العباس بن الأختار بن القبطي

المعروف بابن المزين

[٥٧٨ هـ - ٦٥٦ هـ]

بسم الله الرحمن الرحيم

[مقدمة المصنف]

قال الشيخ الإمام العالم أبو العباس أحمد بن عمر الأنصارى القرطبي
-رضي الله عنه- وأرضاه :

الحمد لله الذي حمى حوزة حضرة شريعته من بدع المبتدعين ، ونزّها عمره ،
قبول هو اللاعبين ، وانتحال الجاهلين ، ونور قلوب حملتها بما أودعها من الثلج
بالحق المبين ، وأنطق ألسنتهم بحججه التي أرغم بها أنوف الممخرقين^(١)
والمبطلين ؛ الذين اتخذوا دينهم لعباً ولهواً ، وتنكبوا عن سبيل المؤمنين إلى التشبث
بسبيل المجرّان المبطلين .

أحمده حمد من وفق للاقتداء بسنة سيد المرسلين ، وأشكره شكر من
تمسك بسيرة الخلفاء الراشدين والصحابة والتابعين .. وأشهد أن لا إله إلا الله
وحده لا شريك له ، شهادة مؤيدة بالبراهين ، وأشهد أن محمداً - ﷺ - رسول
جعل الاقتداء به سبباً لحصول الهدى للمهتدين ، ولنيل السعادة الدائمة أبد
الآبدين ، والعدول عن سبيله سبباً للحصول في أسفل السافلين ، صلى الله عليه
وعلى آله الطيبين الطاهرين ، ورضي الله عن جميع صحابته الأكرمين والتابعين لهم
بإحسان إلى يوم الدين .

أما بعد : فاعلم - وفقنا الله وإياك - أن شياطين الإنس والجان ، من
الزنادقة والباطالين المجرّان ، لم يزالوا يعادون أهل الأديان ، على مر الحقب^(٢)

(١) الممخرقين : من تحرق - تحرقاً : حرق ، والحرق الجهل والحمق .

المعجم الوسيط [٢٢٩/١]

(٢) الحقب : (الحقب - الحقب) : المدة الطويلة من الدهر ، ثمانون سنة أو أكثر .

والحقب من الدهر : المدة لا وقت لها أو السنة والجمع حقب ، وحقوب .

المعجم الوسيط [١٨٧/١]

وتوالى الأزمان ، من غير فتور^(٣) ولا توان^(٤) ، يلقون الشبه على العلماء ، ويستزلون أغمار الضعفاء .

فأما العلماء فلا يزالون كاشفين عن تمويههم ، ومظهرين تلبيس فضلهم ، فكلما هبت رياح الباطل أسكتتها زعازع الدلائل ، كل ذلك وفاءً بمضمون : ﴿وَمِمَّنْ خَلَقْنَا أُمَّةً يَهْدُونَ بِالْحَقِّ وَبِهِ يَعْدِلُونَ﴾^(٥) .

وأما الضعفاء فقد تم للشياطين والزنادقة عليهم مرامهم ، وأصمَّتْهم سهامهم ، وجرت عليهم أحكامهم ، فهم يسلكون بهم آية سلوكا ، ويهلكونهم فيمن أهلكوا ، حتى وسموهم - وهم لا يشعرون - بسمة الرعاع الغثر^(٦) ؛ الذين لا يعقلون ، فلما تمت عليهم حيل مكرهم ، وحصلوا في قبضتهم وأسرهم ، ضحكوا منهم وسخروا بهم ، حتى انتهى الحال بطائفة من المنتمين إلى الخير والعبادة والزهد والإرادة إلى أن اعتقدوا أن الرقص بالأكرام ، والاهتزاز بالأردان على صلاصل الطارات وتقطيع المزامير والشبابات بأرق الأصوات والتلحينات من أفضل العبادات ، وأجل القربات ، وزعموا أن ذلك يحصل لهم من المشاهدات السنية والأذواق الحالية والمكشفات الإلاهية مالا يصفه واصف ، ولا يدرك كنهه إلا عارف ، فجعلوا ذلك شعارهم ودثارهم ، وقطعوا في ليلهم ونهارهم ،

(٣) فتور : من قَتَرَ - قُتِرًا : لأن بعد شِدَّةٍ ، أو سَكَن بعد حِدَّةٍ ونشاط . يقال فتر عن عمله : قصر فيه .

المعجم الوسيط [٦٧٢/٢]

(٤) توان : من (وَتَى) في الأمر - يَنْبَى وَنَبَاً ، وَنَاءً وَوَنَى : فتر وضُفَّ وَكَلَّ وأَعْيَا وَوَوَى عنه تركه فهو وان وهى وانية (وتوانى) في العمل : لم يُبادر إلى ضبطه ولم يهتم به ، وتوان في حاجته : قصر وفتر .

المعجم الوسيط [١٠٥٨، ١٠٥٩/٢]

(٥) سورة الأعراف : الآية ١٨١ .

(٦) الغُثْرُ : من غثر والغَثْرَةُ والغَثَاءُ : الجماعة المختلطة من الناس الغوغاء والغفراء والغُثْرُ : سَفَلَةُ الناس وقيل رعاع غثر : جُفْهَال .

لسان العرب [٣٢١٤/٤] ط. دار المعارف

واكتفوا بذلك عن المجاهدات والأوراد ، بل قالوا : قد وصلنا إلى المطلوب ، وظفرنا بالمراد ، وسمعوا ذلك بالسماع وأتوا في ذلك بما تنفر عنه العقول وتمحجه الأسماع ؛ وهذه كلها نتائج الجهل الصميم والفهم السقيم ، والطبع غير المستقيم الجامع عن الخيرات والعبادات ، الجانح إلى اللهو والشهوات ، مع تزيين الشياطين المطغية ، وتسويل النفوس المردية ، وحيل الزنادقة المظنية ، والعصمة من الله ، ولا حول ولا قوة إلا بالله .

ولما عمت البلوى بهذه الجهالة الجهلاء ، القبيحة الشنعاء ، والبدعة الظلماء ، بل الداهية الدهياء ، عظم ذلك على الفضلاء ، وكبر على المذنبين العقلاء ، فبادروا بالتغيير وأعظموا في ذلك النكير ، فجرت في ذلك محاولات ومنازعات ، واشتد اللجاج^(٧) فيه والمجادلات ، وكُتِبَتْ في ذلك أجزاء كالمجلدات ، فسألني بعض الإخوان الفضلاء والسادة الفقهاء أن أكشف له القناع عن مسائل التوحيد والسماع ، بأن أذكر أدلة أحكامها وأبين حلالها من حرامها ، مستنداً في ذلك بالكتاب والسنة والمعقول ، على شرط المباحث الجارية بين علماء الأمة وأهل الأصول ، منهيّاً الأدلة نهايتها ، ومبلغاً لها في علمي غاياتها ، فاستخرت الله تعالى في الجواب ، وسألت منه التوفيق إلى الصواب ، غير متعمد زلة ، ولا متبرئ من غفلة ، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم ، وهو حسبي ونعم الوكيل ، وسميته بكشف القناع عن حكم التوحيد والسماع ، ولنحصر الغرض من ذلك في سابقة ومسائل وخاتمة .

السابقة في السماع :

اعلم أن السماع في كلام العرب مصدر ، يقال : سمع يسمع سماعاً وسماعاً ، بدليل قولهم : أخذت العلم عنه سماعاً وسماعاً أى مشافهة ومكالمة ، وقد يقال أيضاً على الفهم للمسموع ، كما قال تعالى : ﴿ وَلَوْ عَلِمَ اللَّهُ فِيهِمْ خَيْرًا

(٧) اللُّجَاجُ : بحر لجاج : واسع اللُّجُ . واللَّجَّةُ : اختلاط الأصوات ، ويقال سمعت لجة الناس : أصواتهم وصخبهم .

لَا تَسْمَعُهُمْ ﴿٨﴾ أى لفهمهم ، فإنهم قد سمعوا بأذانهم ، لكنهم لما لم يفهموا ، سَلِبَ عنهم اسم السماع وفعله ، هذا معنى السماع فى اللغة والشرع ؛ فأما الصوفية فمتقدموهم كانوا يطلقون السماع على فهم يقع لأحدهم بغتة يكون عنه وجد وغيبة ، سواء كان ذلك فى نظم أو نثر أو غيرهما على ما سيأتى إن شاء الله تعالى ، وأما عند الملقبين اليوم بالصوفية فى هذه الديار فهو عبارة عن مجموع أمور جديرة بالإنكار ؛ وذلك أنهم يستدعون المعروفين بصناعة الغناء - وإن كانوا مشتهرين بالمفاسد والفحشاء - ومعهم آلات اللهو المعروفة عند أهل البطالة والمجون واللغو ، كالزماير والشبابات ، والصلاصل والطارات ، حتى إذا غصت المجالس بسكانها ، وأحضرت الأطعمة والحلاوات بألوانها ، فأكلوا ملء بطونهم حتى لا يجدوا مساعداً لأنفسهم ولا لمعيهم ، قد شغلهم استلذاذ تلك المآكل ، والنهم^(٥) الذى هو أشغل شاغل عن اتقاء الحرام وحيث المآكل ، فاندفع المغنون بتلك الأصوات والنغمات ، وحركوا على مطابقتها تلك الزماير والآلات ، فحيث يذهب الحياء والوقار ، ويختلط الشيوخ والصغار ، ويقوم الحاضرون على قدم ، يطربون طرب من شرب بنت الكرم مع بنات الكرم^(٩) ، فمنهم المشير بالأكلام والمتحرك بالأردان ، والراقص رقص الحجان ، ومنهم من يكون له زعيق وزئير - وإن أنكر الأصوات لصوت الحمير ، لاسيما إن كان هناك شاهد ، فحكمهم له ساجد وعليه متواجد ولحظ النفس الشهوانية واجد ، ولتقوى الله والحياء منه فاقد .

(٨) سورة الأنفال : الآية ٢٣ .

(٥) النهم : نهم فى الشيء نَهْمًا : أفرط الشهوة أو الرغبة فيه .

الوسيط [٩٥٩/٢]

(٩) الكرم : العنب وابنة الكرم : الخمر جمع كروم .

المعجم الوسيط [٧٨٤/٢]

فيا للإسلام لهذا الداء العقام^(١٠) ، كيف يرتاب أحد من عقلاء الأنام في أن مجموع هذا السماع حرام ؟ وأن حضوره من الذنوب العظام ؟ وأن هؤلاء - على القطع والبت - كما قال الله - عز وجل - : ﴿ سَمِعُونَ الْكَذِبَ أَكْثَرُ لَكُمْ لِيُذَكَّرُوا ﴾^(١١) ؟ لكن من غلبت عليه الأهواء ركب عميًّا وخبط عشوًّا ، ومن منع الأسماع والأبصار استوى في حقه الليل والنهار ، نسأل الله تعالى الوقاية من الخذلان وكفاية أحوال المتلاعبين المجان .

تنبيه :

لا يخفى أن هذا السماع الذى وصفناه بجملته لا يختلف في تحريمه وفحشه ، لكن نشرع - إن شاء الله تعالى - في بيان أحكام أفراد مسائله على التفصيل ؛ فنذكرها مسألة مسألة ، فنبين منها الصحيح من السقيم ، والمعوج من المستقيم والزلال من الآل^(١٢) ، والحرام من الحلال ، فإنه قد يخالف حكم الجملة حكم الأفراد ، ومن الله المعونة والإمداد ، والتوفيق إلى الحق والإرشاد .

المسألة الأولى : في بيان الغناء وحكمه

الغناء عند العرب - بالمد والكسر - هو رفع الصوت بالشعر أو ما قاربه من الرجز على نحو مخصوص .

(١٠) الداء العقام : أى الذى لا يبرأ منه .

المعجم الوسيط [٦١٧/٢]

(١١) سورة المائدة : الآية ٤٢ .

(١٢) الآل : السراب أو هو خاص بها في أول النهار وآخره .

المعجم الوسيط [٣٣/١]

وحكى عن بعض الأئمة - عن غناء العرب - أنه صوت فيه تمطيط ، وهو
يجرى مجرى الحداء^(١٣) ، ويسمونه النصب ، قال الجوهري^(١٤) : النصب ضرب
من غناء الأعراب ، وقد نصب الراكب إذا غنّا ، وهو شبيه بالحداء . وحكى
غيره أنه يسمى الركبانى .

فإذا فهمت هذا فاعلم أن ما يطلق عليه غناء على ضربين :

أحدهما : ضرب جرت عادة الناس باستعماله عند مجاولتهم أعمالهم
وحملهم أثقالهم ، وقطع مفاوز أسفارهم ، يُسلّون بذلك نفوسهم ، ويتنشطون به
على مشقات أعمالهم ، ويستعينون بذلك على شاق أشغالهم ، كحذاء الأعراب
بإبلهم ، وغناء النساء لتسكين صغارهم ، ولعب الجوارى بلعبهن ، وما شاكل
ذلك ؛ فهذا النحو إذا سلّم المغنى منه من ذكر الفواحش والمحرمات ، كوصف
الخمور والقينات ، فلاشك فى جوازه ، ولا يُختلف فيه ، بل ربما يندب إليه إذا
حصل منه ما ينشط على أعمال البر ، ويرغب فى تحصيل الخير ، كالحداء فى الحج
والغزو ، كما كان الصحابة يرنّجون فى غزوهم بقولهم :

اللهم لولا أنت ما اهتمدنا ولا تصدقنا ولا صلينا
فأنزلن سكينه علينا وثبت الأقدام إن لاقينا

وكقولهم فى حفر خندقهم :

لئن قعدنا والنبي يعمل كذاك منا العمل المضلل

وكأمر النبي - ﷺ - للنساء أن يقلن فى الحداء :

أَتيَنَاكم أَتيَنَاكم فحيونَا نخيكنكم^(١٥)

(١٣) الحداء : الغناء للإبل .

المعجم الوسيط [١/١٦٢]

(١٤) جاء فى المنسوخة [الروى] ولعل ما أثبتناه هو الصواب .

(١٥) إسناده ضعيف وهو صحيح :

أخرجه أحمد [٣/٣٩١] ، والبيهقى [٧/٢٨٩] من طرق عن الأجلع عن أبى الزبير عن جابر
عن عائشة - رضى الله عنها - أنها أنكحت قرابة لها من الأنصار فجاء النبي - ﷺ - فقال =

وكالأشعار المزهدة في الدنيا ، المرغبة في الآخرة ، كإنشاد بعض السلف الصالح :

يا غاديًا في غفلة ورايحًا إلى متى تستحسن القبايح
يا عجبًا منك وأنت مبصر كيف تجنببت الطريق الواضحا
وكقولهم :

إذا ما قال لي ربي أما استحييت تعصيني
وتخفى الذنب من خلقي وبالعصيان تأتينني
فهذا وأشباهه من أنفع الوعظ ، والحاصل عليه أعظم الأجر .

= أهديم الفتاة؟ قالت: نعم. قال: فأرسلتم من تغنى؟ قالت: لا . قال النبي - ﷺ -: إن الأنصار قوم فيهم غزل فلو أرسلتم من يقول فذكره وإسناده ضعيف لعنعة أبي الزبير ولضعف في الأجلح من قبل حفظه فرواه عن الأجلح (أبو عوانة ، وأبو بكر بن عياش) .

وأخرجه ابن ماجة [١٩٠٠] والطحاوي في مشكل الآثار [٢٩٧/٤] من طريق جعفر ابن عون عن الأجلح عن أبي الزبير عن ابن عباس فذكره وإسناده ضعيف لعنعة أبي الزبير ، وقد تكلموا في سماع أبي الزبير من ابن عباس فقد قال ابن عينة « يقولون إنه لم يسمع من ابن عباس وقال أبو حاتم: رأى ابن عباس رؤية. كذا في المراسيل لابن أبي حاتم (ص ١٥٤) ، ولكن قال ابن حجر في تعليق التعليق [٩٩/٣]: أما سماعه - أي أبو الزبير - من ابن عباس فثابت . قلت : والأقرب أن هذا الاختلاف من الأجلح نفسه لما سبق بيانه عنه .

وللحديث شاهدان يصير بهما صحيحًا إن شاء الله تعالى .
أما الأول : أخرجه الطبراني في « الأوسط » كما قال الهيثمي في المجمع [٢٨٩/٤] قال : « رواه الطبراني في الأوسط » وفيه رواد بن الجراح وثقه أحمد وابن معين وابن حبان وفيه ضعف .
الثاني : من حديث عبدالله بن الزبير مرفوعًا : « أعلنوا النكاح » .

أخرجه أحمد [٥/٤] ، والحاكم [١٨٣/٢] ويعقوب بن سفيان في « المعرفة والتاريخ » [٢٤٣/١] ، والبرار [١٦٤/٢] ، والبيهقي [٢٨٨/٧] ، وابن حبان [١٢٨٥] من طريق عبدالله بن الأسود عن عامر بن عبدالله بن الزبير عن أبيه مرفوعًا ... فذكره قال البيهقي « تفرد به عبدالله بن الأسود عن عامر » .

وقال الهيثمي في « المجمع » [٢٨٩/٤] : « رجال أحمد ثقات » .

والضرب الثاني : غناء ينتحله المغنون بصناعة الغناء ، المختارون المارق من غزل الشعر ، الملحنون له بالتلحينات الأنيقة ، المقطعون له على النغمات الرقيقة التي تهيج النفوس وتطربها كحميات الكؤوس ؛ فهذا هو الغناء المختلف فيه على أقوال ثلاثة :

أحدها : أنه محرم .

وهو مذهب مالك ؛ قال أبو إسحاق الطبايع : سألت مالكا -رضي الله عنه- عما يترخص فيه أهل المدينة من الغناء ، فقال : إنما يفعله عندنا الفساق ، وقال : إذا اشترى جارية فوجدتها مغنية^(١٦) كان له ردها بالعيب ، وهو مذهب سائر أهل المدينة في الغناء - إلا إبراهيم بن سعد وحده فإنه كان لا يرى بالغناء بأسا ، وإلى تحريم ذلك ذهب أبو حنيفة -رضي الله عنه- وسائر أهل الكوفة - إبراهيم النخعي والشعبي وحماد وسفيان الثوري وغيرهم - لا اختلاف بينهم في ذلك^(١٧) ، وقال الحارث المحاسبي : الغناء حرام كالميتة ، وروى عن أحمد بن حنبل ما ظاهره التحريم ، وروى عنه ما ظاهره الكراهة ؛ فإنه سُئِلَ عن الغناء فقال : إنه ينبت النفاق في القلب ولا يعجبني ، وقال مرة : أكرهه وهو بدعة محدثة^(١٨) ، ولا يجالسون . وسُئِلَ عن رجل مات وخلف ولدا وجارية مغنية ، فاحتاج الولد إلى بيعها ، فقال : تباع على أنها ساذجة لا على أنها مغنية ، فقليل له : إنها تساوي ثلاثة آلاف ولعلها إذا بيعت ساذجة تساوي عشرين دينارا ، فقال : لا تباع إلا على أنها ساذجة^(١٩) . فهذا يدل على أن الغناء محظور إذ لو لم يكن كذلك لما قوّت على اليتيم ذلك المال العظيم ، وصار هذا كقول أئى طلحة

(١٦) ذكر هذا الكلام ابن القيم في إغاثة اللهفان [٢٤٥/١] عن مالك .

(١٧) ذكر هذا الكلام ابن القيم في إغاثة اللهفان [٢٤٥/١] .

(١٨) جاءت بالمنسوخة هكذا (محبة) ولعل الصواب ما أثبتناه .

(١٩) قال ابن القيم في « إغاثة اللهفان » بعد أن نقل هذا الكلام [٢٤٨/١] ولو كانت منفعة الغناء مباحة لما قوّت هذا المال على الأيتام .

للنبي - ﷺ - : «عندى خمر لأيتام ، فقال : «أهرقها» (٢٠) ، فأمره بإتلافها وإن كانت لأيتام ؛ لأنها محرمة مما لا يملك ، فكذلك الغنى (٢١) في القينة ، لا يذكر ولا يلتفت إليه ، ويقدر معدوماً . قال الشيخ - رضى الله عنه - : ويبقى عليه إشكال : كيف تباع ؟ أيسكت عن التعريف وهو عيب ولا يحل كتمه ؟ أو يعرف به وهو مما يزيد في الثمن ؟ وقد ورد هذا أيضاً على مذهب مالك - رضى الله عنه - في بيعها ؛ لأن مذهبه في بيعها كمذهب أحمد - رضى الله

(٢٠) إسناده حسن :

أخرجه أبو داود [٣٦٧٥] ، والدارمي [٢١١٥] ، وأحمد [١١٩/٣] ، [١٨٠] ، وأبو يعلى [٤٠٥١] ، والبيهقي [٣٧/٦] من طرق عن السدى عن يحيى بن عباد عن أنس بن مالك أن أبا طلحة سأل النبي - ﷺ - عن أيتام ورثوا خمرًا فقال : «أهرقها» قال أفلا أجعلها خلًا قال : «لا» .

وهذا إسناده حسن فإن السدى هو إسماعيل بن عبد الرحمن السدى الكبير قال ابن حجر في التقریب « صدوق بهم » وقد رواه عن السدى :

(سفيان ، إسرائيل بن يونس ، والأسود بن عامر ، وحسين) وخالفهم ليث بن أبي سليم فرواه عن يحيى بن عباد عن أنس بن مالك فسقط السدى .

أخرجه الترمذى [١٢٩٣] ، وأحمد [٢٦٠/٣] ، والطبرانى فى الكبير (٩٩/٥) ، والدارقطنى [٢٦٥/٤] .

وهذا إسناده ضعيف من أجل ليث بن أبي سليم فإنه ضعيف لسوء حفظه والوهم منه .

قال محمد بن إسماعيل : ليث بن أبي سليم صدوق وربما بهم فى الشيء .

وقال الحاكم أبو عبد الله : مجمع على سوء حفظه .

وقال الحافظ فى التقریب « صدوق » اختلط أخيراً ، ولم يتميز حديثه فترك .

فرواية الجماعة هى المحفوظة .

قال الترمذى : روى الثورى هذا الحديث عن السدى عن يحيى بن عباد عن أنس ، أن أبا طلحة كان عنده وهذا أصح من حديث الليث .

(٢١) الغنى : هو الغناء بكسر الغين وتخفيف الهمزة .

عنه - والانفصال عنه أن ينادى عليها ويسكت عن ذكر الغناء ، ولا يتمم العقد ،
 فإذا رضى المشتري وإما رد ، وقد روى هذا عن بعض أصحاب مالك . وأما
 الشافعي - رضى الله عنه - فروى عنه ما يدل على التحريم والكراهية للغناء ، فإنه
 قال : خلّفت بالعراق شيئاً أحدثته الزنادقة يسمونه التغيير ، يشغلون به الناس عن
 القرآن^(٢٢) ، يعنى بالتغيير الغناء والطقطقة بالقضيب ، وإنما سمي كذلك تغييراً
 لأن الذين أحدثوه يسمون المغيرة ، قال أبو منصور الأزهري : سموا بذلك لأنهم
 سموا ما يطربون به من الشعر في ذكر الله تغييراً ، كأنهم إذا ناشدوه بالألحان
 المطربة طربوا ورقصوا فسموا مغيرة ، وقال الزّجاج : سموا بذلك لترهيدهم في
 الفاني من الدنيا وترغيبهم في الآخرة ، وقال الشافعي - فيما حكى عنه أبو الطيب
 طاهر بن عبد الله الطبري : الغناء هو مكروه يشبه الباطل والمحال ، من استكثر منه
 فهو سفیه ترد شهادته ..

القول الثاني : الكراهة

وهو أحد قولي الشافعي وأحمد ، وهو قول أهل البصرة ، قال غير واحد
 من العلماء : لا يُعرف لأهل البصرة خلاف في كراهية ذلك والمنع منه
 إلا ما روى عن عبد الله بن الحسين العنبري ، فإنه كان لا يرى به بأساً .

القول الثالث : الإباحة

هو المروى عن إبراهيم النخعي وابن سعد والعنبري ، وهما شاذان
 ولا يلتفت إليهما ، لقوله - عليه السلام - : « عليكم بالسواد الأعظم فمن شدّ ، شدّ ،
 ولا يلتفت إليهما ، لقوله - عليه السلام - : « عليكم بالسواد الأعظم فمن شدّ ، شدّ ،

(٢٢) نقل ابن القيم هذا عن الشافعي في إغاثة اللهفان [٢٤٧/١] ثم قال عقبه : فإذا
 كان هذا قوله في التغيير وتعليله أنه يصد عن القرآن ، وهو شعر يزهد في الدنيا ، يعنى به مغنّ
 فيضرب بعض الحاضرين بقضيب على نطع أو مخدة على توقيع غنائه ، فليت شعري ما يقول
 في سماع التغيير عنده كتفلة في بحر ، قد اشتمل على كل مفسدة ، وجمع كل محرم ، فالله بين
 دينه وبين كل متعلم مفتون وعابد جاهل .

إلى النار» (٢٣) ، ولقوله - ﷺ - : « إن الشيطان مع الواحد ، وهو مع الاثنين أبعد » (٢٤) ، ولأن العنبري مبتدع في اعتقاده غير مرضى في علمه ، وإبراهيم بن سعد ليس من أهل الفتيا . وقد حكى أبو طالب المكي الإباحة عن جماعة من الصحابة - عبدالله بن جعفر وابن الزبير والمغيرة ومعاوية وغيرهم - وقال : قد فعل ذلك كثير من السلف صحاحي وتابعي . وقال : لم يزل الحجازيون عندنا بمكة

(٢٣) إسناده ضعيف :

أخرجه ابن أبي عاصم في « السنة » [٨٠] ، والحاكم [١١٥/١ - ١١٦] واللالكائي في أصول الاعتقاد [١٥٤] من طرق عن المعتمر بن سفيان عن سليمان - وهو ابن سفيان مولى آل طلحة المدني عن عبدالله بن دينار عن ابن عمر مرفوعاً .

وسنده ضعيف فيه سليمان بن سفيان وهو أبو سفيان المدني مولى آل طلحة بن عبدالله وهو ضعيف كما في التقريب .

(٢٤) إسناده صحيح :

قد ورد من طرق عن عمر بن الخطاب .

١ - عبدالله بن دينار عن ابن عمر عنه .

أخرجه الترمذي [٢١٦٥] من طريق النظر بن إسماعيل عن محمد بن سوقة عن عبدالله بن دينار عن ابن عمر قال : خطبنا عمر بالجابية فقال : فذكره في حديث طويل .

وسنده ضعيف فيه النظر بن إسماعيل أبو المغيرة فإنه ليس بالقوى ، وقد تويع تابعه :

عبدالله بن المبارك أنبأنا محمد بن سوقة عن عبدالله بن دينار عن ابن عمر قال : خطبنا عمر بالجابية فذكره .

أخرجه أحمد [١٨/١] ، والحاكم [١١٤/١] .

وقال الحاكم : صحيح على شرط الشيخين ووافقه الذهبي وهو كما قالوا .

٢ - عبد الملك بن عمير عن جابر بن سمرة قال : خطبنا عمر فذكره في حديث طويل .

أخرجه أحمد [٢٦/١] ، والطيالسي [٣١] ، وأبو يعلى [١٤١] ، وابن حبان [٢٢٨٢/٢] موارد .

ورجاله ثقات غير عبد الملك بن عمير تغير حفظه وربما دلس .

يسمعون السماع في أفضل أيام السنة ، وفي الأيام المعدودات . قال الشيخ - رحمه الله - : وهذا - إن صح - فإنما هو محمول على سماع النوع الأول ، لا على الثاني ، والله أعلم .

وقد حكاه بعض الشافعية ، والكثيرون عن مالك ، ولا يصح عنه بوجه ، ولا عن أحد من الصحابة .

فهذه أقوال السلف الثلاثة : الحظر والكراهة والإباحة ، ولم يصر أحد منهم إلى أن الغناء منسوب إليه ؛ فالقائل بذلك من المتأخرين خارق لإجماع المسلمين ؛ إذ قد اجتمعت الأمة قبله على عدم القول الذي أحدثه ، وإذا تقرر ذلك فنحن نذكر - إن شاء الله - حجج كل قول من هذه الأقوال الثلاثة استدلالاً وسؤالاً وتفصيلاً بعون الله وتوفيقه .

حجج القائلين بالتحريم :

وهي ثلاثة أنواع :

النوع الأول : الاستدلال بما في كتاب الله تعالى من ذلك :

فمنه قوله تعالى : ﴿ وَمِنَ النَّاسِ مَن يَشْتَرِي لَهْوَ الْحَدِيثِ لِيُضِلَّ عَن سَبِيلِ اللَّهِ ﴾ (٢٥) ، وروى عن ابن عباس ومجاهد وعكرمة أنه الغناء ، وكذلك قال الحسن وسعيد بن جبير وقتادة وإبراهيم النخعي في الآية ، وقد روى ذلك مرفوعاً من حديث ابن مسعود - رضي الله عنه - وسيأتي إن شاء الله تعالى .

وقوله تعالى : ﴿ وَأَسْتَفْزِرُ مِمَّنْ أَسْتَطَعَتْ مِنْهُمْ بِصَوْتِكَ ﴾ (٢٦) ، روى عن مجاهد أنه الغناء والمزامير .

(٢٥) سورة لقمان : الآية ٦ .

(٢٦) سورة الإسراء : الآية ٦٤ .

وقوله تعالى : ﴿ أَفَإِنَّ هَذَا الْحَدِيثَ تَعْجَبُونَ وَتَضَحَكُونَ وَلَا تَبْكُونَ وَأَنْتُمْ سَكِينُونَ ﴾ (٢٧) ، قال ابن عباس : هو الغناء بلغة حمير (٢٨) ، وقال مجاهد : هو الغناء بلغة أهل اليمن (٢٩) ، يقال : سمد ، إذا غنى . ووجه الاستدلال بهذه الآية أن الصحابة والتابعين قد فسروا هذه الآية بالغناء ، وذكرها الله تعالى في معرض الذم له ، فيكون الغناء حراماً .

وترد على هذا النوع من الأسئلة :

أحدها أن يقال : لا نسلم أن المراد بتلك الآية الغناء قولكم إن الصحابة فسروها بذلك ، قلنا : لا نعلم صحة النقل عنهم وقولكم روى مرفوعاً ، قلنا : لا نعلم صحة ذلك الحديث ، ولكن سلمنا بصحة تلك الأقوال لكنها معارضة بأقوال أخر عن غيرهم ، وبيانه أن :

الآية الأولى قيل فيها إنها نزلت في النضر بن الحارث ، كان يشتري أخبار الأكاسرة فيحدث بها ؛ ذكره ابن إسحاق وغيره ، وقال عطاء : هو اللهو واللعب ، وابن شجرة : هو الطبل والمزمار ، والتستري : هو الجدال في الدين ، والحسن : هو كل ما شغلك عن ذكر الله .

(٢٧) سورة النجم : من الآية ٥٩ إلى الآية ٦١ .

(٢٨) إسناده صحيح :

أخرجه ابن جرير [٨٢/٢٧] ، والبيهقي [٢٢٣/١٠] ، وابن الجوزي في « تلبيس إبليس » ص : ٢٣١ من طرق عن سفيان الثوري عن أبيه عن عكرمة عن ابن عباس : فذكره .

قلت : وهذا إسناده صحيح .

وأخرجه البزار [٢٢٦٤/كشف] من طريق سفيان عن عكرمة به مختصراً .

(٢٩) إسناده صحيح :

أخرجه ابن جرير [٨٢/٢٧] من طريق ابن عيينة عن ابن لجبيح عن مجاهد : فذكره .

قلت : وهذا إسناده صحيح .

وعن الآية الثانية أن بعضهم قال فيه هو صوت كل داع يدعو إلى معصية ،
وقيل : هو الوسوسة .

وعن الآية الثالثة أن قتادة قال في قوله تعالى : ﴿ وَأَنْتُمْ سَكِيدُونَ ﴾
غافلون ، وعن مجاهد : معرضون ، وعن السدي مستكبرون ، وعن عكرمة :
لا هون .

سَلَّمْنَا أن المراد بتلك المواضع الغناء ، لكن لا نسلّم أنه ذم الغناء من حيث
هو غناء ، بل من حيث قصد به الإضلال والصرف عن سماع كتاب الله تعالى ،
ألا ترى قوله تعالى : ﴿ لِيُضِلَّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ ﴾ (٣٠) ؟ أو من حيث قصد به اللهو
واللعب ، وأهل الدين لا يقصدون ذلك .

والجواب إما عن منعهم صحة النقل ، فتلك الأقوال منقولة مسندة
مشهورة ، فقال : « ولكن نهيت عن صوتين أحققين فاجرين ، صوت عند نعمة :
لعب ولهو ومزامير الشيطان ، وصوت عند مصيبة : ضرب وجه وشق جيب
ورثة شيطان » (٣١) .

(٣٠) سورة لقمان : الآية ٦ .

(٣١) إسناده ضعيف بهذا السياق .

أخرجه ابن سعد [١٣٨/١] ، والبزار [٨٠٥ - كشف الأستار] ، والطحاوي في « شرح
المعاني » [٢٩٣/٤] ، والحاكم [٤٠/٤] والآجزي في « تحریم النرد » [٦٣] من طرق عن
محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن عطاء عن جابر بن عبد الله عن عبد الرحمن بن عوف
قال : أخذ النبي ﷺ بيدي ، فانطلقت معه إلى ابنه إبراهيم وهو يهود بنفسه ، فقال : فأخذه
النبي ﷺ فوضعه في حجره حتى خرجت نفسه ، قال : فوضعه ثم بكى ، فقلت : تبكى
يا رسول الله وأنت تنهى عن البكاء فقال : إني لم أنه عن البكاء ، ولكن ... فذكره .

ورواه عن ابن أبي ليلى :

[النضر بن إسماعيل ، وإسرائيل]

هكذا رواه هؤلاء عن ابن أبي ليلى من مسند عبد الرحمن بن عوف ، وأخرجه إسحاق
ابن راهوية - كما في نصب الراية [٨٤/٤] ، وعبد بن حميد [١٠٠٦] - منتخب - والترمذي
[١٠٠٥] ، والطيالسي [١٦٨٣] ، وابن أبي شيبة [٢٩٠/٣] ، وابن حبان في المجروحين =

وقد ذكر أبو القاسم القشيري من حديث أنس أن النبي - ﷺ - قال :
« صوتان ملعونان : صوت ويل عند مصيبة ، وصوت مزمار عند نعمة » (٣٢) .

= [٢٤٥/٢ - ٢٤٦] ، والبيهقي في السنن الكبرى [٦٩/٤] ، وفي شعب الإيمان [١٠١٦٤] ،
والبغوي في « شرح السنة » [٤٣١/٥] ، والحكيم الترمذي في « المنتبهات » [ص ٤٢] من
طرق عن ابن أبي ليلى عن عطاء عن جابر بن عبد الله قال : فذكره ، وإسناده ضعيف من أجل
ابن أبي ليلى وهو محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى فإنه سيء الحفظ ، قال أحمد : مضطرب
الحديث وقد رواه عن ابن أبي ليلى جماعة :

[عبيد الله بن موسى ، عيسى بن يونس ، أبو عوانة ، علي بن خشرم] ، وقد روه
جميعاً عن ابن أبي ليلى عن عطاء عن جابر بن عبد الله فجعلوه من مسند جابر بدلاً من مسند
عبد الرحمن بن عوف ، وعندى أن هذا الاختلاف من ابن أبي ليلى نفسه لما سبق بيانه .
قال شيخ ابن حبان محمد بن إسحاق السعدي في الخبر : « لو لم يرو ابن أبي ليلى
غير الحديث لكان يستحق أن يترك حديثه » .

قال ابن حجر في المطالب [٢٢٥/١] بعد ذكر الاختلاف في جعله من مسند ابن
عوف أو جابر : « وابن أبي ليلى سيء الحفظ ، والاضطراب فيه منه ، والله أعلم » .

وقال النووي في « الخلاصة » كما في نصب الراية (٨٤/٤) : (ومحمد بن عبد الرحمن
ابن أبي ليلى ضعيف ، ولعله اعتضد » .

وقال الهيثمي ١٧/٣ : « فيه محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى وفيه كلام » وبه أحله
أيضاً ابن طاهر في « السماع » ص ٨٥ .
فالحمد لله على توفيقه .

(٣٢) إسناده ضعيف :

أخرجه البزار [٧٩٥/ كشف] قال : حدثنا عمرو بن علي ثنا أبو عاصم ثنا شبيب بن بشر
البحلي قال : سمعت أنس بن مالك يقول : قال رسول الله - ﷺ - فذكره .

ورواه أبو بكر الشافعي في « الأسانيد الرباعيات » [١/٢٢/٢] كما في السلسلة
الصحيحة [٤٢٧] عن الكندي عن أبي عاصم به .
=

وذكر قاسم بن أصبغ ، من حديث معاوية أن النبي - ﷺ - نهى عن تسع ، وذكر فيهن الغناء والنوح (٣٣) . وذكر البخاري من حديث هشام بن عمار بسنده إلى أبي عامر - أو أبي مالك الأشعري - : سمع النبي - ﷺ - يقول :

= قال البزار : « لا نعلمه عن أنس إلا بهذا الإسناد » .

قلت : وهو إسناد ضعيف ، علته شبيب بن بشر فإنه ضعيف ، وثقه ابن معين ، وقال أبو حاتم « لين الحديث حديثه حديث الشيوخ » وذكره ابن حبان في ثقات التابعين وقال : « يخطيء كثيرًا » .

وقد روى الحديث عن ابن عباس .

أخرجه ابن عدى [١٣٠/٦] قال : حدثنا ابن ياسين نا محمد بن معاوية نا محمد بن زياد نا ميمون بن مهران عن ابن عباس : فذكره مرفوعًا .

قلت : وهذا إسناد وإجماعًا ، محمد بن زياد هو الطحان اليشكري ، قال أحمد : « كذاب أعور ، يضع الحديث » .

وكذبه ابن معين وأبو زرعة والدارقطني .

(٣٣) إسناده ضعيف :

أخرجه البخاري في « التاريخ » [٢٣٤/١/٤] ، والدولابي في « الكنى » (٥٠/٢) ، والطبراني في « الكبير » (٣٧٣/١٩ - ٣٧٤) ، وقاسم بن أصبغ - كما في « المحلى » [٥٧/٩] من طريق محمد بن مهاجر عن كيسان مولى معاوية قال : خطب معاوية الناس ، فقال : فذكره .

قال ابن حزم : « محمد بن مهاجر ضعيف ، وكيسان مجهول » .

وقال في « رسالة الغناء » ص ٤٣٤ - رسائله - : « وأما حديث معاوية فإن فيه كيسان ، ولا يُؤارى من هو ، ومحمد بن مهاجر ، وهو ضعيف » .

قلت : كلا يا ابن حزم فإن محمدًا بن مهاجر هذا ثقة ، وثقه أحمد وابن معين ودحيم وأبو زرعة الدمشقي وأبو داود ويعقوب بن سفيان ، وابن حبان والعجلي ، ولم يجرحه أحد .

وأما كيسان مولى معاوية ، فإنه مجهول ، لم يرو عنه غير محمد بن مهاجر وقد ذكره البخاري في « تاريخه » [٢٣٤/١/٤] ، وابن أبي حاتم في الجرح والتعديل [١٦٥/٢/٣] ولم يذكر فيه جرحًا ولا تعديلًا . فالسند ضعيف لأجله .

« ليكون من أمتي أقوام يستحلون الحرَّ والحرير والخمر والمعازف » (٣٤) ،

(٣٤) صحيح :

أخرجه البخارى تعليقا [٥١/١٠ - فتح] فقال « باب فيمن يستحل الخمر ويسميه بغير اسمه » وقال هشام بن عمار حدثنا صدقة بن خالد حدثنا عبد الرحمن بن يزيد بن جابر حدثنا عطية بن قيس الكلبي حدثني عبد الرحمن بن غنم الأشعري قال : حدثني أبو عامر ، أو أبو مالك الأشعري - والله ما كذبتني - سمع النبي ﷺ يقول ... فذكره .

وقد ورد الحديث موصولا من طرق عن هشام بن عمار في غير الصحيح .

أخرجه الحسن بن سفيان في « مسنده » وأبو بكر الإسماعيلي في المستخرج وأبو ذر المروزي راوي الصحيح وابن حبان والطبراني في « الكبير » (٣٤١٧) و « مسند الشاميين » ، وأبو نعيم في « المستخرج على الصحيح » ، والبيهقي [٢٢١/١٠] ، وابن عساكر [٢/٧٩/١٩] كما في « الصحيحة » من طرق عن هشام بن عمار به .

ولقد تويع شيخه صدقة بن خالد ، تابعه بشر بن بكر أخرجه أبو داود [٤٠٣٩] قال : حدثنا عبد الوهاب بن نجدة حدثنا بشر بن بكر عن عبد الرحمن بن يزيد بن جابر حدثنا عطية بن قيس قال : سمعت عبد الرحمن بن غنم الأشعري قال : حدثني أبو عامر أو أبو مالك - والله يمين أخرى ، ما كذبتني - أنه سمع رسول الله ﷺ يقول : « ليكون من أمتي أقوام يستحلون الحرَّ والحرير - وذكر كلاما قال : يمسح منهم آخرون قردة وخنازير إلى يوم القيامة » .

هكذا ساقه أبو داود ولم يذكر فيه الخمر والمعازف .

ولكن جاء عن بشر من وجهين آخرين عنه .

أخرجه الإسماعيلي في « الصحيح » كما في « تهذيب السنن » [٢٧١/٥] بسند صحيح عن عبد الرحمن بن إبراهيم - دحيم - وابن عساكر [٧٩/١٩] ب ٨٠/أ بسند صحيح عن عيسى بن أحمد العسقلاني ، كلاهما قالا : حدثنا بشر بن بكر ، فساقه بالإسناد عن عطية بن قيس في قصة عن عبد الرحمن بن غنم قال : حدثني أبو عامر أو أبو مالك والله يمين أخرى - أنه سمع رسول الله ﷺ يقول : « ليكن من أمتي أقوام يستحلون الحرَّ والحرير والخمر والمعازف .. » .

قال الشيخ الألباني في صحيحته [١٤٠/١] :

وذكر الحديث ، قال الجوهري : المعازف الغناء ، قال غيره : والحر : الزنا ، فقد قرن استحلال الغناء باستحلال الخمر والزنا ، فدل على شدة تحريمه وأنه من الكبائر . وذكر فرج بن فضالة - وقد روى عنه وكيع وغير واحد من الأئمة - من حديث علي بن أبي طالب - رضي الله عنه - قال : قال النبي - ﷺ - : « إذا عملت أمتي خمس عشرة خصلة حلَّ بها البلاء » ، فذكر فيهن الغناء

= وهذا إسناد صحيح ومتابعة قوية لشام بن عمار وصدقة بن خالد ، ولم يقف على ذلك ابن حزم في « المحلى » ولا في رسالته في إباحة الملاهي فأعلل إسناد البخاري بالانقطاع بينه وبين هشام وبغير ذلك من العلل الواهية ، التي بينها العلماء من بعده وردوا عليه تضعيفه للحديث من أجلها ، مثل المحقق ابن القيم في « تهذيب السنن » [٢٧٠/٥ - ٢٧٢] ، والحافظ ابن حجر في « الفتح » وغيرهما اه .

ثم قال الشيخ الألباني [١٤٤/١ - ١٤٥] .

ثانياً : أى من فوائد الحديث :

أ - قوله « يستحلون » فإنه صريح بأن المذكورات ومنها المعازف هي في الشرع محرمة ، فيستحلها أولئك القوم .

ب - قرن (المعازف) مع المقطوع حرمة : الزنا والخمر ، ولو لم تكن محرمة ما قرنها معها إن شاء الله تعالى .

وقد جاءت أحاديث كثيرة بعضها صحيح في تحريم أنواع من آلات العزف التي كانت معروفة يومئذ كالطبل والقنين وهو العود وغيرها ، ولم يأت ما يخالف ذلك أو يخصه ، اللهم إلا الدف في النكاح والعيد ، فإنه مباح على تفصيل مذكور في الفقه ، وقد ذكرته في ردى على ابن حزم ، ولذلك اتفقت المذاهب الأربعة على تحريم آلات الطرب كلها اه .

والنوح (٣٥) . وذكر أبو أحمد بن عدى من حديث أبى هريرة - رضى الله عنه -

(٣٥) إسناده ضعيف :

أخرجه الترمذى [٢٢١٠] ، وابن حبان فى « المجروحين » (٢٠٧/٢) ، وابن حزم فى « المحلى » (٥٦/٩) ، والخطيب فى تاريخه [١٥٨/٣ و ٣٩٦/١٢] ، والشجرى فى الأمالى [٢٣٤ - ٢٣٣ ص] و « العلل » [٣٦٦ - ٣٦٧] من طرق عدة عن الفرغ بن فضالة عن يحيى بن سعيد عن محمد بن على بن على بن أبى طالب مرفوعاً .

وقد ضعفه الترمذى فقال عقبه :

(هذا حديث غريب لا نعرفه من حديث على بن أبى طالب إلا من هذا الوجه ولا نعلم أحداً رواه عن يحيى بن سعيد الأنصارى غير الفرغ بن فضالة ، والفرغ بن فضالة تكلم فيه بعض أهل الحديث وضعفه من قبل حفظه » اهـ .

قلت : وفى ترجمته من الميزان :

قال البرقانى : سألت الدارقطنى عن حديثه هذا ؟ فقال : باطل . فقلت : من فرغ ؟ قال : نعم ، ومحمد هو ابن الحنفية . وفى فيض القدير : ٤١/١ .

قال العراقى والمنذرى : ضعيف لضعف فرغ بن فضالة ، وقال الذهبى منكر ، وقال ابن الجوزى : مقطوع وإياه لا يحمل الاحتجاج به ، وكان عبد الرحمن بن مهدى لا يتحدث عن فرغ بن فضالة ويقول : أحاديثه عن يحيى بن سعيد الأنصارى منكرة مقلوبة ، وبالفرغ أعلاه ابن حبان ، وابن حزم فى « المحلى » (٥٦/٩) ، وابن طاهر فى « السماع » ص ٨٥ ، وابن الجوزى فى « العلل » .

العلة الثانية : الانقطاع بين يحيى بن سعيد ومحمد بن الحنفية أعلاه بذلك ابن حزم فى « رسالة الغناء » له ص ٤٣٤ - رسائله - قال : « ويحيى بن سعيد لم يرو عن محمد بن الحنفية كلمة ولا أدركه » وكذلك أعلاه بهذا العلأى فى « جامع التحصيل » ص ٣٢٨ .

فقال : « محمد بن على هو ابن الحنفية ، وذلك مرسل ... لأن يحيى بن سعيد الأنصارى لم يدركه » .

قال : لعن النبي - ﷺ - النائحة والمستمعة والمغنى والمغنى له (٣٦) .

ووجه الاستدلال بهذه الأحاديث أنها قد اشتملت على النهي عن الغناء ، وعلى ذمه وذم المغنى له ولعنهما ، فيكون الغناء حراماً ، ويرد على هذه الأحاديث أسئلة :

أولها أن يقال لا نسلم عدل هذا الراوى بروايته عنه ، فإثنا قد علمنا من حاله أنه لا يروى إلا عن عدل ، فالمسكوت عنه عدل ، وعلى هذا درج السلف ،

(٣٦) إسناده ضعيف جداً :

أخرجه ابن عدى فى الكامل [٢٩/٥] من طريق عمر بن يزيد قال سمعت الحسن ابن أبى الحسن البصرى حدث عن أبى هريرة مرفوعاً به .

ذكره ابن عدى فى ترجمة « عمر بن يزيد » هذا ، وهو أبو حفص المدائنى وقال بعد أن ذكر له أحاديث عن عطاء والحسن ، هذا منها : « وهذه الأحاديث عن عطاء والحسن غير محفوظة » وقال فى عمر « منكر الحديث » وقد ورد الطرف الأول من الحديث - أعنى لعن النائحة والمستمعة - عن عدة من الصحابة :

١ - أبو سعيد الخدرى

أخرجه أبو داود [٣١٢٨] ، وعنه البيهقى [٦٣/٤] ، وأحمد [٦٥/٣] من طريق محمد بن الحسن بن عطية عن أبيه عن جده عنه به وهذا سند ضعيف مسلسل بالضعفاء : عطية وهو العوفى ضعيف مدلس هو وابنه وحفيده .

٢ - ابن عمر

أخرجه البيهقى [٦٣/٤] من طريق بقية بن الوليد ثنا أبو عائد وهو عفير بن معدان ثنا عطاء بن أبى رباح أنه كان عند ابن عمر وهو يقول : فذكره مرفوعاً .

هذا سند ضعيف جداً من أجل عفير بن معدان .

وأخرجه الطبرانى فى الكبير من حديث ابن عمر أيضاً كما فى المجمع [١٤/٣] ، وقال : فيه الحسن بن عطية ضعيف .

٣ - ابن عباس

رواه البزار والطبرانى فى الكبير كما فى المجمع ، وفيه المصباح أبو عبد الله ، قال الهيثمى ، ولم أجد من ذكره .

حتى قال محمد بن جرير الطبري : إنكار المرسل بدعة حدثت بعد المائتين ، فلو عارض هذا المرسل مسند عدل كان أولى بالاتفاق ، فلو كان المرسل ممن يحدث عن الثقات وغيرهم لم يقبل مرسله بوجه ، ولا ينبغي أن يختلف في هذا لإمكان أن يكون المسكوت عنه ليس بثقة ، وعلى هذا فلا يلتفت إلى ما قيل في حديث البخاري من أنه منقطع ؛ لأن البخاري لا يعلق في كتابه إلا ما كان في نفسه مسنداً صحيحاً ، لكنه لم يسنده ليفرق به بين ما كان على شرطه في أصل كتابه ، وبين ما ليس كذلك ، وقد بينا ما قيل في شرط البخاري ومسلم في كتابنا الملقب بالمفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم ، ومن ذلك قولهم فلان ضعيف ، ولا يبينون وجه الضعف ، فهو جرح مطلق ، وقد اختلف فيه هل يقبل أو لا يقبل على تفصيل ذكرناه في الأصول ، والأولى أن لا يقبل من متأخري الحديث ، لأنهم يجرحون بما لا يكون جرحاً ، ومن ذلك قولهم فلان ليس بالحافظ ، أو سيء الحفظ ، فإن هذا لا يكون جرحاً مطلقاً ، بل ينظر إلى حال المحدث والحديث ، فإن كان الحديث من الأحاديث القصار التي تنضبط لكل أحد قُبِلَ حديثه ، إلا أن يكون مختل الذهن والحفظ ، فهذا لا يحل أن يروى عنه ، ولا يعد في الحديث ، وأما إن كان الحديث من الأحاديث الطوال ، فإن كان ذلك المحدث الذي ليس بالحافظ ممن يكتب حديثه ويضبطه بها ، فلا يكون سوء حفظه قادحاً فيه ؛ فإن الكتابة أولى وأضبط في الحفظ ، فيجب أن يبحث عن حال من ليس بالحافظ ، فإن كان يكتب قبل حديثه ولا يرد إلا أن يتبين أنه نقله من حفظه ، وإن تبين أنه كان لا يكتب فينبغي أن يعتبر حديثه برواية غيره ، فإن وجد غيره قد رواه على نحو ما رواه قبل ، وإن خالفه الحفاظ ثرك حديثه ، ثم ينظر أيضاً هل روى عنه أئمة حفاظ وحسنوا حديثه أو لا ، فإن كان الأول قبلنا حديثه ، وحديث فرج بن فضالة من هذا القبيل ، فإنه قد روى عنه وكيع بن الجراح والأئمة ، وقد قال الترمذي في حديثه : حديث حسن ، فدل على أنه يعمل بحديثه ولا يترك ، وقد روى معنى حديثه من طرق أخر ذكرها الترمذي ، فصح اعتباره ، فوجب قبوله ، وأشبه ما في تلك الأحاديث وأحسن حديث البخاري والترمذي ، وبهما تقوم الحجة على التحريم ، وهذا القدر كاف في الجواب والله أعلم .

الوجه الثاني : أن هذه الأحاديث مشهورة عند المصنفين من المحدثين وغيرهم مخرجة في كتبهم يحتاج بها عند العلماء ، متداولة بينهم ، فكل من منع الغناء استدلل بها وأسند منعه إليها ، وهم العدد الكثير والجم الغفير ، حتى لقد صارت من الشهرة بحيث لا يحتاج إلى إقامة أسانيد لها لشهرتها ومعرفة الناس بها ، ويدل على ذلك كتب المصنفين في هذه المسألة مع كونهم أئمة نقاداً أهل علم وورع ودين متين ، فلو كانت تلك العلل موجبة لترك تلك الأحاديث لما جاز لهم ولما استحلوه في دينهم ، فإنه كان يكون منهم واقتباس الحكم من غير أصل ، واستدلالاً بما ليس بدليل ، وكل ذلك بعيد عنهم ومحال عليهم لما يُعرف من حالهم ، والله أعلم .

الوجه الثالث : أن تلك الأحاديث معضودة المتون بالقواعد الشرعية ، بحيث لا تنفر عنها قلوب العلماء ، ولا تقشعر منها جلود الفضلاء ، بل هي مما تشرح له صدورهم وتقبله عقولهم لكونها زاجرة عن الخوض في أحوال السفهاء والتشبه بالمجان السخفاء ، وما كان كذلك ، فقد شهد النبي - ﷺ - بصحته ، وأباح أن ينسب إلى شريعته وسنته ، فقال - ﷺ - : « إذا سمعتم الحديث تعرفه قلوبكم وتلين له أشعاركم وأبشاركم ، وترون أنه منكم قريب فأنا أولاكم به ، وإذا سمعتم الحديث تقشعر منه جلودكم وتتغير له قلوبكم وأشعاركم وترون أنه منكم بعيد ، فأنا أبعد منه » (٣٧) . رواه البزار في مسنده بإسناد صحيح إلى أبي حميد أو أبي أسيد .

وقد روى الدارقطني نحوه من حديث أبي هريرة - رضي الله عنه - عن النبي - ﷺ - أنه قال : « إذا حدثتم عني بحديث تعرفونه ولا تكفرونه فصدقوا

(٣٧) إسناده صحيح :

أخرجه أحمد [٤٩٧/٣ - ٤٢٥/٥] ، والبزار [١٨٧/كشف] ، وابن سعد في الطبقات [٣٨٧/١ - ٣٨٨] ، وابن حبان [٩٢/موارد] ، وعزاه الألباني في الصحيحة إلى عبد الغنى المقدسي في العلم [٢/٤٣/٢] من طرق عن سليمان بن بلال عن ربيعة عن عبد الملك بن سعيد عن أبي حميد أو أبي أسيد مرفوعاً .

وهذا سند رجاله ثقات لا أعلم له علة .

به ، وما تنكرونه فكذبوا به ، فأنا أقول ما يعرف ولا ينكر ، ولا أقول ما ينكر ولا يعرف» (٣٨) . وهو أيضًا صحيح على ما ذكره أبو محمد عبد الحق

(٣٨) ضعيف :

قال الشيخ الألباني في الضعيفة [٢٠٥/١ - ٢٠٦] :
أخرجه المخلص في « الفوائد المنتقاة » (١/٢١٨/٩) ، والدارقطني في « في سننه » (ص ٥١٣) ، والخطيب في « تاريخ بغداد » (٣٩١/١١) ، والهروى في « ذم الكلام » (٢/٧٨/٤) ، وكذا أحمد كما في « المنتخب » (٢/١٩٩/١٠) لابن قدامة ، وليس هو في « المسند » كلهم ثقات ، والإسناد متصل .

قلت : أي الشيخ الألباني - قد عرف علته وكشف عنها الإمام البخاري رحمه الله تعالى ، ثم أبو حاتم الرازي ، فقال الأول في « التاريخ الكبير » [٤٣٤/١/٢] :

« وقال ابن طهمان عن ابن أبي ذئب عن سعيد المقبري عن النبي - ﷺ - « ما سمعت عنى من حديث تعرفونه فصدقه » ، وقال يحيى : « عن أبي هريرة » وهو وهم ليس فيه أبو هريرة يعنى أن الصواب في الحديث الإرسال ، فهو علة الحديث فإن قيل : كيف هذا ويحيى بن آدم ثقة حافظ محتج به في « الصحيحين » وقد وصله بذكر أبي هريرة فهي زيادة ثقة فيجب قبولها ؟

أقول : قال الذهبي في السير [٥٢٣/٩ - ٥٢٤] :
وصله قوى ، والثقة قد يغلط .

قال الشيخ الألباني في الضعيفة [٢٠٥/٣] :
نعم هو ثقة كما ذكرنا ، ولكن هذا مقيد بما إذا لم يخالف من هو أوثق منه وأحفظ ، أو الأكثر منه عمدًا ، وفي صنيع البخاري السابق ما يشعرنا بذلك ، وقد أفصح عنه بعض المحدثين فقال ابن شاهين : « قال يحيى بن أبي شيبة : ثقة صدوق ثبت حجة مالم يخالف من هو فوقه مثل وكيع » .

وقد خالف هنا ابن طهمان واسمه إبراهيم كما سبق ، وهو ثقة محتج به في « الصحيحين » ولا أقول إنه فوق يحيى ، ولكن معه جماعة من الثقات تابعوه على إرساله ، وذلك ما أعل به الحديث الإمام أبو حاتم ، فقال ابنه في « العلل » [٣٤٤٥/٣١٠/٢] « بلغتنا عن بسام بن خالد عن شعيب بن إسحاق عن ابن أبي ذئب عن سعيد الملقبي عن أبيه عن أبي هريرة قال : قال رسول الله - ﷺ - : « إذا بلغكم عنى حديث »

في كتاب الأحكام ، وما اشتملت عليه تلك الأحاديث من ذم الغناء وأهله تعرفه
قلوب العلماء ، وتلين لذلك أشعارهم وأبشارهم ، وتنفر من فرض إباحته
= يحسن لي أن أقوله فأنا قلته ، وإذا بلغكم عنى حديث لا يحسن لي أن أقوله فليس منى ولم
أقله » .

قال أبى : هذا حديث منكر ، الثقات لا يرفعونه .

يعنى لا يجاوزون به المقبرى ، ولأ يذكرون في إسناده أبى هريرة ، وإنما تأولت كلامه
بهذا لأمرين :

الأول : ليوافق كلام البخارى المتقدم فإنه صريح في ذلك .

والآخر : إن تفسير كلامه على ظاهره مما لا يعقل قصده من مثله ، لأنه والحالة هذه لا
طائل من إعلاله بالوقف ، فإن صيغته تنبىء عن أن الحديث مرفوع معنى ، صدر ممن كلامه
تشرية ، ولأن المعنى حينئذ أن أبى هريرة - رضى الله عنه - قال هذا الكلام وصح ذلك عنه !
فهل يعقل أن يقول هذا مسلم فضلاً عن هذا الإمام ؟

فإن قيل : فقد تابع يحيى بن آدم على وصله شعيب بن إسحاق هذا وهو ثقة محتج به
في « الصحيحين » أيضاً ، فلم لا يرجع الوصل على الإرسال ؟

قلت : ذلك لأن الطريق إلى شعيب غير صحيح ، فإن بسام بن خالد الراوى عنه غير
معروف ، فقد أورده الذهبى في « الميزان » ثم العسقلانى في « اللسان » ولم يزيدا في ترجمته
على أن ساقا له هذا الحديث من طريق ابن أبى حاتم وكلامه أبيه فيه !

وأما قول الشيخ المحقق العلامة الملعلى الجافى فيما علقه على الفوائد المجموعة للشوكانى
(ص ٢٨٠) في بسام هذا : « صوابه : هشام » .

فكان يمكن أن يكون كذلك لولا أن الذهبى والعسقلانى نقلاه كما وقع في المطبوعة من
« العلل » إلا أن يقال : إن نسخة الشيخين المذكورين فيها خطأ ، وهو بعيد جداً . هـ كلام
الشيخ الألبانى بنصه وفصه .

قال ابن خزيمة كما نقل عنه الذهبى في السير :

« في صحة هذا الحديث مقال لم نر في شرق الأرض ، ولا غربها أحداً يعرف هذا من غير
رواية يحيى ولا رأيت محدثاً يُثبت هذا عن أبى هريرة . هـ .

ومشروعيته قلوبهم وتنكره عقولهم ، فيجب قبول تلك الأحاديث لما شهد به هذا الحديث . والجواب عن السؤال الثاني منع التأويل بأن نقول أن بعض تلك الأحاديث نص في الدم والمنع كالحديث المقتضى للعنة ، وسائرهما ظواهر واضحة سلمنا انقذاح التأويل ، لكن لا نسلم أن شيئاً مما عضدوا به التأويل يتناول محل النزاع ، وهو الغناء المطرب ، وإنما كان غناء الجوهريات اللاتي يلعبن بالبنات ، أو غناء الأعراب المسمى بالنصب وبالركباني ، وقد قلنا بجواز ذلك على ما تقدم ، وقد دل على صحة هذا قول عائشة - رضى الله عنها - في حديثها : « وليستا بمغنياتين »^(٣٩) تحرراً من أن يظن أنهما كانتا ممن يطرب غناؤهما ، وفي بعض طرق حديثها : أنهن كن يلعبن معها بالبنات واللعب ويضربن بدف ويغنين ؛ فهذا لعب صغار البنات وغناؤهن ، وليس الكلام فيه ، وكذلك قالت الربيع : فجعلت جوهريات يضربن بالدف ويندبن من قتل من آباء يوم أحد ، بهذا الانفصال عن هذا السؤال يحصل الجواب عن السؤال الثالث ، وهو سؤال المعارضة ، إذ تبين بهذا البحث أنها لم تتوارد على المطلوب بالنفي والإثبات ، فدعوى ذلك من الترهات ، سلمنا أنها تناولت محل النزاع ، لكن جواز ذلك مخصوص بأوقات الأعياد والعرس ، والعود من الجهاد ، كما قد صرح بذلك النبي ﷺ - حيث قال لأبي بكر - رضى الله عنه - : « دعهما فإن لكل قوم عيداً ، وهذا عيدنا »^(٤٠) ، فيكون الجواز مقيداً بمثل تلك الأحوال ، ومع من تؤمن عليه تلك المفاسد كنحو أولئك الرجال ، أو فرض ذلك في وقتنا هذا محال .

(٣٩) أخرجه البخارى [٩٥٢] ، ومسلم [٨٩٢] .

(٤٠) إسناده صحيح :

أخرجه البخارى [٩٤٩ - ٩٥٢ - ٩٨٧ - ٢٩٠٧ - ٣٥٣٠ - ٣٩٣١] ، ومسلم [٨٩٢] ، وأحمد [٣٣/٦ ، ٨٤ ، ٩٩ ، ١٢٧ ، ١٣٤] ، والنسائى [١٩٥/٣] ، وابن ماجه [١٨٩٨] ، والبيهقى فى السنن الكبرى [٩٢/٧] ، وابن حبان [٥٥/٧] الإحسان من طرق عن عروة عن عائشة - رضى الله عنها - مرفوعاً .

وتابع عروة عليه ابن أبى مليكة :

أخرجه عبد الرزاق فى مصنفه [١٧٩٣٦] من طريق معمر عن أيوب عن ابن أبى مليكة عن عائشة به مرفوعاً .

==

.....
= قلت : وهذا إسناد صحيح رجاله ثقات .

تنبيه : استدل ابن حزم والغزالي بهذا الحديث على إباحة الغناء مطلقا .

فقال ابن حزم في المحلى [٦٢/٩] : « فالغناء منهما قد صح » ثم قال ، فصح أنه مباح مطلق لا كراهية وأن من أنكره فقد أخطأ بلا شك » وقال الغزالي في (إحياء علوم الدين) [٢٧٨/٢] « وهو نص صريح في أن الغناء ليس بحرام » ا هـ .
وهذا الاستدلال منهما باطل وذلك من وجوه :

١ - إن الغناء المذكور في يوم العيد ، فقد علل النبي ﷺ - ذلك بقوله « دعهما فإنه يوم عيد » .

٢ - إن الحديث خاص في الغناء من جاريتين صغيرتين وأنها لم تكونا ماهرتين بالغناء ، كما صرح بذلك عائشة - رضى الله عنها - في قولها في إحدى روايات الحديث عند البخارى [٩٥٤] ، ومسلم [٨٩٢] (١٧) « وليستا بمغنيتين » قال القرطبي : أى ليستا ممن يعرف الغناء كما يعرفه المغنيات المعروفة بذلك ، وهذا منها تخرز عن الغناء عند المشتهرين به ، وهو الذى يحرك الساكن ويبيع الكامن » انظر فتح البارى [٤٤٢/٢] .

وقال النووى في شرح مسلم [١٨٧/٦] « معناه ليس الغناء عادة لهما ولا معروفتان به » ا.هـ

وقال الحافظ ابن حجر في (الفتح) [٤٤٢/٢] :

« استدلل جماعة من الصوفية بمحدث الباب على إباحة الغناء وسماعه بآلة وبغير آلة ، ويكفى في رد ذلك تصريح عائشة في الحديث « وليستا بمغنيتين » فنفت عنهما من طريق المعنى ما أثبتته لهما باللفظ ، لأن الغناء يطلق على رفع الصوت وعلى الترنيمة الذى تسميه العرب (النصب) بفتح النون وسكون المهملة ، وعلى الحذاء ولا يسمى فاعله مغنياً .. وإنما يسمى بذلك من ينشد بتمطيط وتكسير وتبييج وتشويق بما فيه تعريض بالفواحش أو تصريح » ا.هـ .

فالغناء يطلق على مجرد الإنشاد كما حزم بذلك ابن الجوزى في « تلييس إبليس » (٢٢٤) ، فالقول الصحيح بناءً على ما سبق أن غناءهما كان مجرد إنشاد للأشعار ، فليس في الحديث إنشاد دليل على إباحة الغناء المعروف عند أهل اللهو - لا في يوم غيره - لأن الجاريتين إنما غنيتا بأشعار الشجاعة والحروب التى قيلت يوم بُعث ... انظر (فصل الخطاب) للتوحيدي ص ١٥٣ .. ومن هنا تعلم أن تأويل ابن حزم لقول عائشة - رضى الله عنها - « وليستا بمغنيتين » بأنهما ليستا بمحسنيتين يلزم من كلامه أن الجاريتين كانتا تغنيان بالغناء =

[النوع الثاني] ومما يستدل به من السنة المتفق على صحتها قوله - ﷺ - : « من أحدث في أمرنا ما ليس منه فهو رد »^(٤١) . وفي آخر : « من صنع شيئاً ليس عليه أمرنا فهو رد »^(٤٢) ، ووجه الاستدلال به أن الغناء المطرب لم يكن من عاداته ، ولا فُعِلَ بحضرته ، ولا اتخذ المغنين والاعتناء بهم منقول في سيرته ولا سيرة الخلفاء من بعده ولا سيرة أصحابه ولا عترته ، فلا يصح بوجه نسبته إليه ، ولا أن ذلك من شريعته ، وما كان كذلك فهو من المحدثات التي هي بدع وضلالات ، وقد يتعمى من غلب عليه الهوى فيقول : لا نسلم أن الغناء لم يكن من شأنه ولا فُعِلَ بحضرته ، ويسند منعه إلى الأحاديث المتقدمة التي استدل بها على الإباحة المذكورة في المعارضة ، والجواب أنا قد بينّا أنها لم تتناول محل النزاع ، فإن الناقلين لسيرته ، المعنيين بالبحث عن حالته من مولده إلى حين وفاته لم ينقلوا شيئاً من ذلك عنه ، ولا نسبوه إليه ، ولو كان شيء من ذلك لنقل على كل حال ، فإما متواتراً أو آحاداً ، إذ العادات تقتضي ذلك كما نقل غير واحد من

= المعروف عند أهل اللهو واللعب ولكنهما ليستا بمجيدتين أو الحازقتين في معرفة الغناء، وهذا تأويل غير صحيح ... بل الصحيح المتبادر من ظاهر قول عائشة أن الجاريتين ليستا معروفتين بالغناء المشهور عند أهل الغناء واللعب ولا عادة لهما به كما تقدم من قول القرطبي والنووي وابن حجر (انظر بحث في الأغاني والمعازف ص ٢٨٤ لمحمد سعيد عمر) .

٣ - إن الغناء المذكور في الحديث كان يهدف فهذا الذي أقره النبي - ﷺ - .

فالخلاصة : هي إباحة ضرب الدف في النكاح والأفراح - للنساء - ولذا قال ابن حجر في الفتح [٤٤٣/٢] : « والأصل التنزه عن اللعب واللهو فيقتصر على ما ورد فيه النص وقتنا وكيفا تقليداً لمخالفة الأصل » .

(٤١) أخرجه البخاري (٣٠١/٥) فتح ، ومسلم [٦٧١٨] ، وأبو داود [٤٦٠٦] ، وابن ماجه [١٤] ، والطيالسي [١٤٢٢] ، وأحمد [٢٧٠/٦] ، والدارقطني [٢٢٥/٤] ، والبيهقي [١١٩/١٠] من حديث عائشة - رضي الله عنها - مرفوعاً .

(٤٢) إسناده صحيح :

أخرجه أبو داود [٤٦٠٦] ، وأحمد [٧٣/٦] من حديث عائشة - رضي الله عنها - بلفظ (من صنع أمراً ...) .

تفاصيل أحواله من أفعاله وأقواله في حزنه وفرحه وسروره وغضبه ، وغير ذلك ، ولما لم يكن ذلك علمنا بدعة ما ادعى هنالك ، والله أعلم .

ومما يستدل به على ذلك ما هو ملتحق بنوعى الكتاب والسنة ، وهو أن يقول : الغناء المطرب هو ولعب ، والأصل في اللهو واللعب التحريم ؛ فالغناء على التحريم . أما المقدمة الأولى فواضحة ؛ فإن الغنى المطرب يعمل على اللهو ويلتهى به عن غيره لشدة التذاذ النفس له ، وسرورها وفرحها به حتى يكون ذلك مِجُون وعيث ، كالاhtزاز والرقص وغير ذلك من أحوال المجان والسفهاء ، وهو المعنى باللعب ، وهذا كله مشاهد بحيث لا يمنع ولا ينكر . وأما المقدمة الثانية فيدل عليها أمران : أحدهما الكتاب ، والثاني السنة .

فالأول ما في كتاب الله من ذم اللهو واللعب في غير موضع كقوله عز وجل : ﴿ الَّذِينَ اتَّخَذُوا دِينَهُمْ لَهْوًا وَلَعِبًا ﴾ (٤٣) ، وقوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا لَعِبٌ وَلَهْوٌ ﴾ (٤٤) ، و ﴿ وَمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا إِلَّا لَعِبٌ وَلَهْوٌ ﴾ (٤٥) ، و ﴿ إِنَّمَا كُنَّا نَخُوضُ وَنَلْعَبُ ﴾ (٤٦) ، و ﴿ فَذَرَهُمْ يَخُوضُوا وَيَلْعَبُوا ﴾ (٤٧) ، ونحو هذا كثير ، ووجه التمسك بهذا اللفظ أن الله تعالى ذكر اللهو ، واللعب في تلك المواضع على جهة أن يذم بها ما حملا عليه ، فيلزم أن يكونا مذمومين ؛ إذ لا يذم بوصف مدح ، والوصف المذموم شرعاً محرم شرعاً ، فيلزم أن يكون اللهو واللعب محرمين شرعاً ، ثم إن اللهو واللعب من أسماء الأجناس فيلزم الذم لجنسهما ، وهو الذى أردناه . الأمر الثانى السنة ، وهى حديثان ، أحدهما ما خرجه الترمذى من حديث عبد الرحمن بن أبى حسين - رضى الله عنه - أن

(٤٣) سورة الأعراف : الآية ٥١ .

(٤٤) سورة محمد : الآية ٣٦ .

(٤٥) سورة الأنعام : الآية ٣٢ .

(٤٦) سورة التوبة : الآية ٦٥ . (٤٧) سورة الزخرف : الآية ٨٣ .

النبي - ﷺ - قال : « كل هو يلهو به الرجل المسلم باطل ، إلا رمية بقوسه وتأدييه فرسه وملاعبة أهله » (٤٨) ، وقال : حديث حسن صحيح .

(٤٨) إسناده ضعيف وهو صحيح :

أخرجه الترمذى [١٦٣٧] من طريق محمد بن إسحاق عن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي حسين أن رسول الله - ﷺ - قال : فذكره .

وإسناده ضعيف فيه علتان :

الأولى : محمد بن إسحاق مدلس وقد عنعنه .

الثانية : الإرسال عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي حسين لم يدرك النبي - ﷺ -

ولكن للحديث شواهد يصير بها صحيحاً إن شاء الله تعالى :

الأول : حديث جابر بن عبد الله وجابر بن عمير .

قال في الصحيحة [٥٦٢/١] :

أخرجه النسائي في « كتاب عشرة النساء » (ق ٢/٧٤) والطبراني في المعجم الكبير (٢/٨٩/١) ، وأبو نعيم في « أحاديث أبي القاسم الأصم » (ق ١٧ - ١٨) من طريقين عن محمد بن سلمة عن أبي عبد الرحيم عن عبد الوهاب ابن بُخت عن عطاء بن أبي رباح قال : « رأيت جابر بن عبد الله وجابر بن عمير الأنصاريين يرتحيان ، فملا أحدهما فجلس ، فقال له الآخر : كسيت ؟ سمعت رسول الله - ﷺ - كل شيء ليس من ذكر الله عز وجل فهو [لغو ، و] هو أو سهو إلا أربع خصال : مشى الرجل بين الغرضين ، وتأدييه فرسه ، وملاعبته أهله ، وتعلم السباحة . »

قال الشيخ الألباني وهذا سند صحيح رجاله ثقات رجال مسلم غير عبد الوهاب بن بُخت وهو ثقة اتفاقاً .

الثاني : حديث عقبة بن عامر

أخرجه الترمذى [١٦٣٧] ، وابن ماجه واللفظ له [٢٨١١] ، والدارمى [٢٠٥/٢] ، وأحمد [١٤٤/٤ و ١٤٨] من طريق عبد الله بن زيد الأزرق عنه بلفظ [إن الله ليدخل بالسهم الواحد الثلاثة ، الجنة ، صانعة ، يحتسب في صنعة الخير ، والرامي به ، والممد به] ، وقال رسول الله - ﷺ - : « ارموا واركبوا ، وإن ترموا أحب إلى من أن تركبوا ، وكل ما يلهو به المرء المسلم باطل إلا رمية بقوسه ، وتأدييه فرسه ، وملاعبته امرأته فإنهن من الحق » -

ووجه التمسك به أن الله لا يرخص فيه إلا في هذه الثلاثة المواضع ،
 فيحرم ما سواها لأنه باطل كما قد شهد به النبي - ﷺ - في هذا الحديث ،
 والحديث المشهور عند أئمتنا - رحمهم الله - وهو قوله - ﷺ - : « لست من
 دد ، ولا الدد » (٤٩) مني (٥٠) ، قال مالك : الدد : اللهو واللعب ، وما كان
 كذلك كان محرماً ، لأنه قد تبرأ منه النبي - ﷺ - فظهر أنه حرام . ويرد على
 الأمر الأول أسئلة (٥١) ، وهي أن يقال : لا يسلم أن غناء أهل الدين هو ولعب ،

= قال الترمذي : حديث حسن صحيح .
 وفيه عبد الله بن زيد الأزرق أورده ابن أبي حاتم (٥٨/٢/٢) ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً
 (٤٩) اللهو واللعب .

(٥٠) إسناده ضعيف
 أخرجه البخاري في « الأدب المفرد » (٧٨٥) ، والبخاري (ج ٣ / رقم ٢٤٠٢) ، والطبراني في
 الأوسط (ج ١ / رقم ٤١٥) ، والعقيلي (٤٢٧/٤) ، وابن عدي في « الكامل »
 (٢٦٩٨/٧) ، والدولابي في « الكنى » (١٧٩/١) ، والبيهقي (٢١٧/١٠) من طرق عن
 يحيى بن محمد بن قيس ، سمعت عمرو بن أبي عمرو مولى المطلب ، سمعت أنس بن مالك ...
 فذكره مرفوعاً .
 قال البخاري :

« لا نعلمه يروي إلا عن أنس ، ولا نعلم رواه عن عمرو ، إلا يحيى بن محمد بن قيس » .
 « لم يرو هذا الحديث عن عمرو بن أبي عمرو ، إلا أبو زكير » .

وقال ابن عدي :
 « وهذا الحديث يُعرف بيحيى بن قيس » .

وقال العقيلي :
 « لا يتابعه عليه إلا من هو دونه » .

قلت : أما يحيى بن محمد بن قيس ، فكان كثير الغلط فيما يروي وضعفه ابن معين
 وغيره ، لكن قال عمرو بن علي « ليس بمتروك » وهو كما قال لكن عدَّ الأئمة هذا الحديث من
 منكراته كما نقل الهيثمي عن الذهبي في « المجمع » (٢٢٦/٨) وهو ظاهر كلام ابن عدي .
 (٥١) بالأصل : أسولة .

بل هو جد وحق ، لأن لهم في ذلك مقاصد دينية تنتج لهم أحوالاً سنية . سلّمنا أنه هو ولعب ، لكن لا نسلّم أن كل هو ولعب محرم ، بدليل لعب الحبشة في المسجد ، ولعب الرجل مع زوجته وصغار ولده ، ولعب أيام الأعياد ، وعند القدوم من الغزو ، وفي العرس ؛ كما دلت عليه الأحاديث المتقدمة ، وحديث عائشة - رضي الله عنها - أنها زفت امرأة إلى رجل من الأنصار ، فقال النبي ﷺ - : « يا عائشة أما كان معهم هو ، فإن الأنصار يعجبهم اللهو » (٥٢) .

وأما الأمر الثاني - وهو السنة - فيرد على الحديث الأول أن يقال إنه قد كثرت فيه التخصيصات ، وضعف التمسك به ، وبيانه أنه بعد أن أخرج الاستثناء المقرون به منه الأمور المذكورة فيه ظهرت أحاديث أخرى تخرج منه أموراً أخر مما يقال عليه هو ، كحديث لعب الحبشة ولعب يوم العيد ، وحديث القدوم من الغزو ، واللعب بالدف في العرس ، ونحو هذا ، وإذا كثرت تخصيصات العموم لم يكن فيه حجة عند المحققين من الأصوليين ، وعلى الحديث الثاني لا نسلّم أن الدد في الحديث هو اللهو واللعب ، بل هو مما فسر الخليل بن أحمد ، فإنه قال فيه : هو النقر بالأنامل في الأرض ، وهو أولى من تفسير مالك ؛ لأن الخليل أعلم بلغة العرب ، سلّمنا أنه اللهو واللعب ، لكن لا نسلّم أن انتفاء النبي - ﷺ - عنه يدل على تحريمه ، فإنه قد ينتفى ويبرأ مما يباعد مكارم الأخلاق والنظافة ، كما قال : « من لم يأخذ من شاربه فليس منا » (٥٣) وليس نقيضه محرماً ، والجواب

(٥٢) أخرجه البخارى [١٨٤/٩ - ١٨٥] ، والحاكم [١٨٣/٢ - ١٨٤] ، والبيهقى [٢٨٨/٧] ، والبغوى في « شرح السنة » [٤٩/٩] وقد وهم الحاكم في استدراكه على البخارى هذا الحديث .

(٥٣) إسناده صحيح

أخرجه النسائى في سننه [١٧ - ٥٠٤٧] ، وفي الكبرى كما في التحفة [١٩٢/٣] ، وفي كتاب الزينة [١٢٩/٨ - ١٣٠] ، والترمذى [٢٧٦١] ، وأحمد [٣٦٦/٤ ، ٣٦٨] ، وعبد ابن حميد في « المنتخب » [٢٦٤] ، وابن أبى شعبة [٣٧٦/٨ - ٣٧٧] ، ويعقوب بن سفيان في « المعرفة » [٢٣٣/٣] ، وابن حبان [٥٤٥٣] ، والطبرانى في الكبير [ج ٥ رقم ٥٠٣٣/٥] ، وابن عدى في الكامل [٢٣٦١/٦] من طرق عن يوسف بن صهيب عن حبيب بن يسار عن زيد بن أرقم به .

عن السؤال الأول أن يقول : لاشك ولا خفى أن الغناء المطرب لهو ولعب كما قررناه غير مرة ، ولا يخرج عن كونه كذلك بالنية ، فإنها لا تحيل حقيقته ، والحكم مدار على تلك الماهية ، فلا يتخلف حكم التحريم عنها كما نقول في الخمر لما علق التحريم على اسمها دار التحريم معها حيث وجد ، ولا يصح أن يقال : يزول تحريم الخمر بالنية الدينية بإجماع ، أقصى ما في الباب أن يقال إن أهل الدين الذين قد رضوا نفوسهم بالمجاهدات ، فلا يلعبون بما يلعب به الناس ، ولا يلتهبون بما يلتهى به العوام ، فإن الغناء لا يؤثر فيهم لهوا ولا لعبا .

قال الشيخ رحمه الله : وهذه دعوى باطلة وبهجة مفوّهة ، فإن مقتضاها أن الطبع البشري قد زال عنهم بالمجاهدة ، وهذه مكابرة الحس ، ودعوى تكذيبها جبلة الجنس ، تضاهي قول القائل : المجاهدة تفضي بصاحبها إلى ألا يسكره الخمر ولا تعجبه الوجوه الحسان ، فيباح له الخمر والنظر إلى وجه المرأة الحسنة الأجنبية والخلوة بها . وهو قول باطل بالحس الوجداني ، وبالإجماع القطعي ، وقولهم : إن الغناء ينتج لأهل الدين أحوالاً سنية ، قلنا : لا نسلم ذلك ، بل ينتج لهم أحوالاً نفاقية ، وتثير أهواء شهوانية ، كما جاء في الحديث وأقوال العلماء والحكماء ؛ فقد قال عمر بن عبد العزيز : الغناء ينبت النفاق في القلب ، وقال الفضيل بن عياض : الغناء رقية الزنا ، وقال الحكم بن عليبة : حب السماع ينبت النفاق كما ينبت الماء العشب ، وقال الضحّاك : الغناء مفسدة للقلب مسخطة للرب . ومرّ عبد الله بن عمر - رضي الله عنهما - برجل يغني فقال : لا سمع الله لكم ، ومرّ أيضاً بجارية تغني فقال : لو كان الشيطان تاركاً أحداً لترك هذه . قال الشعبي : لعن المغني والمغني له .

فهؤلاء أرباب القلوب الفضلاء قد أبحروا بما يحدثه في القلب الغناء ، والجواب عن الحديث الأول أن نقول : لا نسلم كثرة التخصيصات ، فإن المواضع المذكورة الخارجة عن المستثنيات في الحديث إنما هي راجعة إليها ، وبيان ذلك أن لعب الحبشة بالحراب من نوع الرمي بالسهم ؛ إذ كل ذلك قصده التدريب على حمل السلاح واستعمالها في الحرب ، وكذلك تأديب الفرس ؛ إذ هو من أعظم ما يحتاج إليه في الحرب ، وهو العرس من جهة اللعب مع الزوجة ؛ إذ

كل ذلك إدخال السرور على الزوجة ، سلمنا كثرة التخصيصات ، لكن لا نسلم أن ذلك يوجب إبطال الاحتجاج بالخبر المخصص في غير المخصص ، بل هو حجة في الباقي ، على ما قد أوضحنا في الأصول بأوجه واضحة . والجواب عما ورد على الحديث الثاني أن الدد اسم لجنس اللهو واللعب كما قاله مالك ، والحكم بالتحريم معلق عليه ، فيلزم التحريم في جميع صورته ما خلا ما خص منه - كما تقدم - وما ذكره من تفسير الخليل ليس مناقضاً لتفسير مالك ، فإن الخليل إنما فسره بصورة من صور اللهو ، ومالك فسر الماهية ، فتفسيره أولى ، وقولهم : إن تفسير الخليل أولى لأنه أعلم بالعربية وباللغة ، قلنا : لا نسلم بذلك ، بل ماذا أقعد بذلك وأولى ، لأن لغة العرب طبعه ، وعليها منشؤه ، وموطن الفصاحة والبلاغة موطنه ، ونسبه في العرب والعربية عريق ، وركنه في العلوم وثيق ، وأين العَلُّ من العلل ؟! والبحر من الوشل ؟! ليس التكحل في العينين كالكحل ، والجواب عن قولهم إن تبرى النبي - ﷺ - عن الشيء لا يدل على تحريمه أن ذلك ليس بصحيح ، لأن التبرى من الشيء إنما هو عبارة عن أصل وضعه عن الانتفاء القاطع لجميع العلق ، ألا ترى أنه إذا قال لزوجته أنت بريئة أنها تبين منه بالثلاث ؟ وهذا هو الظاهر من هذا اللفظ ، ولا ينزع في هذا الظاهر إلا من جهله باللسان ظاهر ، وقد نجح من هذا النوع المراد وانتهى فيه البحث والاجتهاد ، والله الموفق للسداد .

النوع الثالث : الاستدلال بالمعنى المعقول ، وهو من أوجه :

الوجه الأول : أن الغناء على الصفة التي ذكرناها يجر إلى ما تجر إليه الخمر من الفساد ، فيكون حراماً كالخمر ، وإنما قلنا ذلك ، لأنه يذهب الحياء والوقار ، ويحل بالعقول والفعال ، وكل ذلك مشاهد لمن يحضره ، وذلك أنك ترى الرجل الكبير القدر ، العظيم المنصب ، عليه سمت العقلاء ووقار الفضلاء وأبهة أهل الدين وسيماء المتقين ، حتى إذا حضره ولابس أهله زال حياؤه ووقاره ، وبدا تغيره واصفراره ، فيعبث بيديه ويحيد صاحبه وينجره إليه ويضرب برجله ويهز منكبيه ، حتى إذا أخذ السماع منه مأخذه ، وغالطه وأشربه ، قام فرقص رقص المجان وتعاطى حركات المخانيث والنسوان وربما يصعق ويصيح ويغبط ولا يحيط

الذبيح ويتغشاه غشاوات حتى يظن أنه قد مات ، وقد لا يرجع إلى عقله إلا بعد أوقات ، وربما ضيع واجبات أو فرط في صلوات ، حتى إذا أفاق من غشيته ، وصحى من سكرته ، وعاد إلى حياته وهيبته ، وذكر له ما كان منه في تلك الحال خجل من ذلك ولا خجله من قبيح الفعل ، وهذه أفعال الخمر ، فيلزم أن يحكم بتحريمه كما يحكم بتحريمها ، والله أعلم .

فإن أنكر منكر أن يكون الأمر كما ذكرناه فليشاهده حتى يصح له ما وصفناه وكيف ينكر ما يشهد به العيان ، ويعرفه من المباشرين له كل إنسان وقد مضى على ذلك في وصاياهم الحكماء ، ونظمه في شعرهم الشعراء ، ولذلك قال يزيد بن الوليد : يا بني أمية إياكم والغناء ؛ فإنه يزيد في الشهوة ويهدم المروءة ، وإنه لينوب عن الخمر ويفعل كفعل المسكر ، فإن كنتم لا بد فاعلين فجنبوه النساء ، فإن الغناء داعية الزنا . وعلى هذا المعنى نبه النبي ﷺ - بقوله لأنجشة الحادى : « رويدك ، رفقا بالقوارير »^(٥٤) ، قال الراوى : يعنى ضعفة النساء ، مع أنه حذاء ليس فيه من الإطراب ما فى الغناء الذى فرضنا الكلام فيه ، وقد صرح بعض الشعراء بهذا المعنى فقال وغنى :

أتذكر ليلة وقد اجتمعنا . على طيب السماع إلى الصباح
ودارت بيننا كأس الأغاني وأسكرت النفوس بغير راح
فلم تر فيهم إلا نشاوى سرورا والسرور هناك ضاح
إذا لبي أخى اللذات فيه ينادى اللهو حى على السماع
ولم نملك سوى المهجات شيئا أرقناها ————— لألحاظ ملاح

الوجه الثانى : أنه يحرك من متعاطيه دواعى الصبى والهوى ، ويذكره بما مضى من شهواته وانقضى ، ويحمله على البطالة والجون ، ويلزم منه أنه حراما يكون ، وتحريره أنه مظنة الفساد فتحرم ملاسته كالخلوة بالأجنبية ، ولذلك قال الفضيل : الغناء رقية الزنا ، فإن قيل : إنما يكون الغناء مظنة الفساد فى حق

(٥٤) أخرجه البخارى [٥٨/٨] ، ومسلم [٢٣٢٣] ، وأحمد [٣٧٦/٦] ، والبيهقى [٢٢٧/١٠] ، والبيهقى فى شرح السنة [١٥٧/١٣] .

العوام ؛ لغلبة الشهوات عليهم ، وعدم مجاهداتهم نفوسهم ، ولذلك فرق بعض المشايخ المحققين بين أحوال السامعين ، فقال : السماع على العوام حرام لعدم مجاهداتهم ، وعلى المريدين مكروه لبقاء نفوسهم ، ومباح للعارفين لصفاء قلوبهم ، فالجواب : أن هذا تفريق وليس وراءه ذرة من التحقيق ، فإنه يضاهي قول القائل : الخمر حلال لمن لا يسكر ، والخلوة بالأجنبية جائزة لمن لا أرب له في النساء ، وهو قول باطل بالإجماع ؛ وسببه أن النفس لا تؤمن غلباتها وتسوياتها ، والشياطين لا تؤمن وساويسها وتزييناتها ، وعلى تعليل الفقهاء النظر أن الشرع مهما علق الحكم على المظنة أعرض فيه عن آحاد الصور ، وطردها الحكم وسموا الخارج عن ذلك نادراً ، وردوه بحكم القاعدة ، وعند الانفصال يتحقق الاستدلال .

الوجه الثالث : أن تعاطى السماع وملابسته تشبه بالمخائيل والمجان وأهل الفسوق والعصيان ، والتشبه بهم حرام ، فملابسته حرام ، إنما قلنا إن ملابسته مشابهة بأهل الفسوق ، وأنه صورة الفاعل له ممن ينوى به الخير كسورة أهل الفسق ، إنما هو غناء مطرب وزمر وضرب آلات اللهو ورقص ، ولا فرق بينهما إلا بالنية ، وهو أمر خفي لا يطلع عليه ؛ فالصورة الظاهرة واحدة ، والمفرق غير ظاهر ، فالتشبه حاصل والتفسيق حاصل ، لأن من تشبه بقوم فهو منهم ، هكذا قاله رسول الله - ﷺ - فيما أخرجه أبو داود عن ابن عمر - رضي الله عنه - ، وقد لعن النبي - ﷺ - التشبهات من النساء بالرجال ، والمتشبهين من الرجال بالنساء^(٥٥) ، ولا موجب لذلك إلا مجرد التشبه بما لا يحل ، وقد نص العلماء على أن جماعة لو اجتمعوا وداروا أقداحاً على نوع أقداح الخمر -- كما يديرها الندامي ، لكان ذلك حراماً ، ولو كان في تلك الأقداح السكنجيين^(٥٦) ولا موجب لذلك

(٥٥) أخرجه البخاري [٣٣٢/١٠] ، وأبو داود [٤٠٩٣] ، والترمذي [٢٧٨٥] ، وابن ماجه [١٩٠٤] ، وأحمد [٣٣٠/١] ، والبيهقي في الشعب [٧٧٩٩] من حديث ابن عباس - رضي الله عنه - مرفوعاً .

(٥٦) السكنجيين : شراب مركب من حامض وحلو ، وهو لفظ معرب .

الوسيط [١/٤٤٠]

إلا التشيع بما لا يحل ، وذكر أن بعض المخنثين تاب ، وكان مغنياً فاستعمله الفقراء في سماعاتهم ، وسئل عن حاله في توبته ، فقال : الطريق الطريق غير أنى أمنت على نفسي وكثر أكلى ، وظهر بهذه المباحثة المعجبة تحريم الأغنية المطربة ، والله أعلم .

حجج القائلين بالإباحة ، وهى ثلاثة أنواع :

النوع الأول : الاستدلال بما فى الكتاب العزيز

فمن ذلك قوله تعالى : ﴿ فَبَشِّرْ عِبَادَ الَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ الْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُ ﴾ ^(٥٦) ووجه التمسك أن القول يعم الغناء وغيره ، وأحسنه هو الغناء المطرب ، فإنه المروح للقلوب المنشط على الخير ، والجواب : لا نسلم أن القول هنا يراد به العموم ، بل يراد به القرآن ، كما قال عز وجل : ﴿ إِنَّهُ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ ﴾ ^(٥٧) ، وكما قال - عز وجل - : ﴿ أَفَلَمْ يَذَّبُوا الْقَوْلَ أَمْرَجَاهُم مَّا لَازِيَاتِ آبَاءَهُمُ الْأَوَّلِينَ ﴾ ^(٥٨) ، وهو المحكم الذى ليس بمتشابه ، سلمنا أنه على العموم ، لكن لا نسلم أن أحسنه هو الغناء ، بل هو ما فهم معناه ونفع العاقل فى أخراه ، سلمنا أن المراد به الغناء ، لكن غناء العرب المسمى بالنصب - كما ذكرناه - السليم من الفتن والآفات ، المستعمل للتنشيط على المشقات التى تلحق فى العبادات ، ومنها قوله تعالى : ﴿ فَأَمَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ فَهُمْ فِي رَوْضَةٍ يُحْبَرُونَ ﴾ ^(٥٩) ، جاء فى التفسير عن يحيى بن أبى كثير يتلذذون بالسماع .

والجواب : لا نسلم أنه السماع ، بل قد قال ابن عباس وغيره إنه التمتع والسرور ، وهو الذى يجرى على لسان العرب ، سلمنا أنه الغناء المطرب ، لكن

(٥٦) سورة الزمر : الآيات ١٧ ، ١٨ .

(٥٧) سورة التكوين : الآية ١٩ .

(٥٨) سورة المؤمنون : الآية ٦٨ .

(٥٩) سورة الروم : الآية ١٥ .

إباحة ذلك في الجنة - التي هي دار الثواب والجزاء - لمن امتنع في الدنيا من التلذذ بسماع الممنوع من الغناء ، فقد ظهر بهذه الأسوة أنه لا حجة في تلك الأدلة .

النوع الثاني : التمسك بالسنة

فمنها الأحاديث المتقدمة ، وقد تقدم نصها ، والجواب عنها ومنها ما حكى أن النبي - ﷺ - قَدِمَ من سفر فصعد النساء على السطوح يضربن بالدفوف ويغنين بالألحان ويقلن فيما يغنين به :

طلع البدر علينا من ثنيات الوداع
وجب الشكر علينا ما دعى الله داع^(٦٠)
وكذلك روى أن رجلاً أنشد بين يدي النبي - ﷺ - فقال :

أقبلت ولاح لها عارضان كالسبح
أدبرت فقلت لها والفؤاد في وهج
هل عليّ ويحكما إن عشقت من حرج
فقال النبي - ﷺ - : « لا »^(٦١) . ورؤى غير هذا في هذا المعنى مما لا يوجد مسندًا ولا أخرجه في كتابه أحد من الأئمة المحدثين - رحمهم الله - وإنما هي

(٦٠) إسناده ضعيف :

أخرجه البيهقي في دلائل النبوة [٢٣٣/٢] أنبأنا أبو عمرو الأديب ، قال أنبأنا أبو بكر الإسماعيلي قال : سمعت أبا خليفة يقول : سمعت ابن عائشة يقول : لما قدم عليه السلام المدينة جعل النساء والصبيان يقلن فذكره .

وعزاه الحافظ ابن حجر في فتح الباري (١٢٠/١٥) إلى الخلعى في فوائده وقال : وهو سند معضل ولعل ذلك كان في قدومه من غزوة تبوك « اهـ .

قلت : وابن عائشة هو عبدالله بن محمد بن حفص ثقة جواد من كبار العاشرة ، مات سنة ثمان وعشرين كما في التقريب (٥٣٨/١) فعلى هذا فهو معضل ، وهو من أقسام الضعيف .

(٦١) لم أقف عليه .

أحاديث مروّجة وأكاذيب مبهرجة وضعها الزنادقة وأهل المجون المنخرقة(*) ، يرمون بذلك نسبة اللهو والمجون إلى الأنبياء والفضلاء ليغضوا بذلك من مناصبهم وليستروا بذلك ركيك مجونهم وقبيح فعالمهم ، حتى إذا اطلع عليهم مؤهوا على الضعفاء بأكاذيبهم ورؤجوا عليهم بتزويرهم ، فقالوا : قد فعل ذلك الأنبياء والصالحون ، فما لكم أيها المنكرون ، ومع ذلك فقد تبين الصبح لذى عينين ، ووضحت الشمس ، ولكن لسليم الحاستين ، وعلم الفضلاء والعلماء تنزيه الأنبياء عن أحوال المجان والسفهاء ، وكيف يجتمع الواجب والمحال وما بعد الحق إلا الضلال ، بل نقول قولاً بالصدق وصدعاً بالحق : حاشى شرائع الأنبياء عن إباحة الرقص والغناء ، كيف لا وقد قال النبي ﷺ - مفصّحاً لذلك : « لكنى لست من دد ولا دد منى » (٦٢) .

النوع الثالث : التمسك باتفاقهم على إباحة الخداء ، وإن كان مطرباً ، كخداء أنجشة ، فإنه كان حسن الصوت ، وكان حداثه مطرباً ، ولذلك قال له النبي ﷺ - : « رويدك يا أنجشة رفقا بالقوارير » (٦٣) يعنى ضعفة النساء .

وقد جرت العادة المستمرة بسماع ذلك وباستحسانه ، وأن له في النفوس موقع ، فقد حكى أبو بكر بن داود الدينورى المعروف بالدق قال : كنت في البادية فرافقت قبيلة من قبائل العرب وأضافنى رجل منهم وأدخلنى خبائه ، فرأيت في الخباء عبداً أسود مقيد ورأيت جمالاً قد ماتت بين يدي البيت ، وقد بقى منها جمل واحد وهو ناحل ذابل ، فقال لى ذلك الغلام ، أنت ضيف ولك حق ، فاشفع فى حلى من هذا القيد إلى مولاي ، فإنه مكرم لضيفه ولا يرد شفاعته ، فلما حضر الطعام قلت : لا آكل مالم أشفع فى هذا العبد ، فقال : إن هذا العبد قد أفقرنى وأهلك جميع مالى ، فقلت : ماذا أفعل؟ قال : إن له صوتاً طيباً ، وإنى كنت أعيش من ظهور هذه الجمال ، فحملها أحمالاً ثقلاً وحدى بها

(*) المنخرقة : الجهلة الحمقى .

(٦٢) سبق تخريجه رقم (٥٠) .

(٦٣) سبق تخريجه رقم (٥٤) .

حتى قطعت مسيرة ثلاثة أيام في ليلة واحدة من طيب نعمته ، فلما حطت أحمالها ماتت كلها إلا هذا الجمل ، ولكن أنت ضيف وقد وهبته لك ، قال : فأردت أن أسمع صوته فلما أصبحنا أمره أن يحدو على جمل يسقى الماء من بئر هناك ، فلما رفع صوته قرّ الجمل وقطع حباله ، ووقعت أنا على وجهي ، فما أظن أني سمعت قط صوتًا أطيّب منه .

وقد اتفقوا على إنشاد الأشعار والأراجز بين يدي أعمالهم ، وفي أسفارهم ، وفي حروبهم ، وأوقات سرورهم ، وفي مخاطبتهم ومحاوراتهم ، ولم يفرقوا في ذلك بين الأصوات المطربة ولا بين غيرها ، وقد أنشد النبي - ﷺ - الأشعار الرقيقة المشتملة على الغزل وغيره ، كشعر كعب بن زهير والنابغة الجعدي وغيرهما ، وقد استنشد النبي - ﷺ - الشعر ؛ قال عمرو بن الشريد : أنشدت رسول الله - ﷺ - مائة قافية من قول أمية بن أبي الصلت ، كل ذلك يقول : « هَيْه هَيْه » (٦٤) . وقد كان حسان شاعر النبي - ﷺ - يحب عنه بالشعر ويهجو قريشًا ، وأمره النبي - ﷺ - بذلك ودعا له ، فقال له : « أجب عني ، اللهم أيده بروح القدس » (٦٥) .

ومما قد وقع الاتفاق عليه غناء الحجيج ، فإنهم يدورون في البلاد بالطبل والشاهين والغناء بالأشعار الطيبة ، وكل ذلك مباح لا ينكره أحد من أهل الدين ، ولا يتعرض له أحد ، وإن كان من المتعجرفين (٦) . والجواب : آلا قدمنا

(٦٤) أخرجه مسلم [١٧٦٧/٤] ، والترمذي في الشمائل كما في التحفة [١٥٠/٤] ، وابن ماجه [٣٧٥٨] ، وأحمد [٣٨٨/٤ ، ٣٨٩] ، والبيهقي [٣٢٧/١٠] من حديث الشريد بن سويد مرفوعًا .

(٦٥) أخرجه البخاري [٢٢١/٦] ، ومسلم [٢٤٨٥] ، والنسائي [٧١٦] ، وأحمد [٢٦٩/٢] و [٢٢٢/٥] ، والحميدي [١١٠٥] ، والبيهقي [٢٤٨/٢ ، ٣٣٧/١٠] ، وعبد الرزاق في مصنفه [٢٠٥/ ٩] ، والطبراني في الكبير [٤٠/٤ - ٤١] من حديث أبي هريرة - رضي الله عنه - مرفوعًا .

(٦) المتعجرفين : تعجرف على القوم : تكبر وركبهم بما يكرهونه (المتكبرين) الوسيط [٥٨٥/٢] .

أن كل ما ذكروه لا ننكره ، فإنه ليس موضع الخلاف غير قولهم ، ولم يفرقوا في ذلك بين الأصوات المطربة ولا غيرها ، فإننا نمنع ذلك ، وسبب المنع للأدلة المتقدمة ، ثم إن النبي - ﷺ - قد فرّق بين المطرب وغيره حيث قال لأنجشة : « رويدك سوقاً بالقوارير » (٦٦) فقد منعه من الإطراب ونص على تعليل المنع ، وإن كانت القوارير المراد بها النساء فهنا مخافة الفتنة عليهن ، فإن الغناء يثبت النفاق في القلب ، وهو رقية الزنا ، وإن كان كنى به عن الإبل فهنا مخافة إتلاف المال ، وكيف ما كان فقد منعه من الترتين المطرب الذى يؤثر فساداً ، وهو الذى منعناه في أول المسألة ، وتحصل من هذا الجواب عن حكاية الدق ، فإن ذلك العبد عصى بإتلاف مال سيده ، ولا فرق بين إتلافها بذلك أو إتلافها بالنحر بغير إذن سيده ، بل وأقول إنه لا يحل سماع مثل ذلك الخداء ، فإنه يهلك الأموال ويتلف النفوس ويغيب العقول ، فقد زاد هذا على الخمر بإتلاف النفوس ؛ فهو أولى بالتحريم .

وأما إنشاد الأشعار فما في ذلك منع ولا إنكار ، لكن على الوجه الصحيح ، فإن الشعر كلام حسنه حسن وقبيحه قبيح ، وأما ما ذكره من غناء الحجيح ، فالذى استجازه الناس منه إنما هو ما يجرى مجرى الخداء والإنشاد ، وما يكون فيه ترغيب في الحج والزهد ، وما سوى ذلك من الغناء المطرب فإنكاره حتم على كل ذى دين ومذهب ، وقد حصل الجواب ، والله الموفق للصواب .

النوع الرابع : الاستدلال بالمعنى المعقول وهو من أوجه :

الأول : أن الغناء الطيب بالألحان المطربة يستخرج من قلوب السامعين له لما كمن فيها فإذا سمعه العارف بالله والمحِب له أو الشيق إلى لقائه أو الخائف أو الراجى تحرك ما غلب على قلبه وازداد حالاً إلى حاله ووجدًا إلى وجدده ، فيلزم على ذلك أن يكون مندوباً إليه ؛ لأنه يؤدي إلى تلك الأحوال السنية الشريفة ،

(٦٦) تقدم تخريجه رقم (٥٤) .

فإن منع الإجماع من كون ذلك السماع مندوباً فلا أقل من أن يكون مباحاً ،
والجواب : لا نسلم أن الغناء المطرب من حيث هو كذلك يستخرج من القلب
خيراً ، ولا يكون عنه خير ، وإنما يثبت النفاق في القلب كما شهد به الأحاديث
وأقوال السلف ، ولئن سلمنا ذلك أنه يستخرج من القلب خير ما فيه ، ولا نسلم
أن كل ما كان كذلك كان مباحاً بدليل الخمر ، فإنها تظهر ما في قلب الشارب
لها ، ومع ذلك هي محرمة ، ثم نقول إن الذي يجده أرباب القلوب عند السماع
لا يتوقف على الأصوات الطيبة والنغمات المقطعة ، بل ذلك منح من الحق وهبات
لا يتوصل إليها بشيء من المحرمات ولا المكروهات ، وقد قيل : الطرب يسمع من
صرير الباب وصوت الذباب ، وقولهم : فإذا امتنع كونه مندوباً إليه ولا أقل من
أن يكون مباحاً ، قلنا : لا نسلم ذلك ؛ إذ لا تلزم بينهما ، فإن السلب المحض
لا يوجب شيئاً ، ولا يلزم عنه شيء ، ألا ترى أنه يقال في المحظور ليس
بمندوب ، فيصدق السبب عليهما مع أن الحرام ضد الواجب ، فبطل هذا الوجه .

الوجه الثاني : أن يقال في الغناء أصوات مستطابة خارجة باختيار ،
فتكون مباحة كأصوات العندليب والطيور ، والمستطابة الألحان والأسجاع ،
وبيانه أنه لا مانع يعلم من أئمة الفتوى لسماع شيء من تلك الطيور ، فينبغي أن
لا يمنع ما يشبهها وهو الغناء ، فالأصل هو الطيور ، والفرع الغناء ، والجامع
أصوات مستطابة خارجة باختيار ، والحكم الإباحة في الجميع ، والجواب : منع
الحكم في الأصل .

وبيانه أننا لا نسلم الإجماع على إباحة سماع الطيور المطربة والمدعى مدفوع
إلى إثبات نقله ، ولئن سلمناه لكن لا نسلم مساواة الفرع للأصل في الجامع ،
وبيانه أن أصوات الغناء المطرب تنشأ عنه تلك المفاصد التي ذكرناها فيما تقدم ،
وليس شيء من تلك المفاصد في أصوات الطيور ، فإننا لم نعلل تحريم الغناء بمجرد
الاستطابة ، بل بالتطريب الذي تنشأ عنه تلك المفاصد سلمناه لكنه ينتقض
بأصوات المزامير والأوتار فإنها مطربة ، وقد حكى إجماع أهل العصر المتقدم على
تحريمها ، لا يقال هذا لا يرد ، فإننا قد تحررنا عنه بقولنا خارجة باختيار ، لأننا
نقول هو وارد لأننا نقول بموجبه في المزامير والأوتار فإنها خارجة عن الآلة باختيار

النافع والضارب ، سلمناه لكنه تحرز بوصف طردى لا مناسبة فيه ، وذلك أنه إذا حصل الإطراب المفضى إلى تلك المفاسد حكم بالتحريم مطلقاً لوجود المقتضى للتحريم ، ولا فرق بين أن يخرج من جماد أو حيوان ، فقد وضع بطلان القياس ، والله الموفق للصواب .

الوجه الثالث : أن يقال : إنشاد الشعر من غير تلحين جائز بانفراده ، وسماع الصوت الطيب جائز بانفراده ؛ فيلزم جوازهما إذا اجتماعاً ، أما إنشاد الشعر جائز لا خلاف فيه ، وأما أن الصوت مباح فيدل عليه قوله - ﷺ - لأبي موسى : « لقد أوتيت مزامراً من مزامير آل داود »^(٦٧) ، وقوله : « حسنوا القرآن بأصواتكم »^(٦٨) ، ونحو ذلك كثير ، وحذاء أنجشة دليل على هذا المعنى ، وإن كان حسن الصوت ، والجواب أنه يقال : لا يلزم من الحكم بجواز كل فرد

(٦٧) أخرجه البخارى [٢٤١/٦] ، ومسلم [٥٤٦/١] عبدالباقى [] ، والترمذى [٣٨٥٥] ، والدارمى [٣٤٩٨] ، والبيهقى [١٢/٣ ، ٢٣/١٠] من حديث أبى موسى الأشعرى - رضى الله عنه - مرفوعاً .

(٦٨) إسناده صحيح :

وقد جاء من طريقين عن البراء بن عازب - رضى الله عنه - :

الأول : زاذان أبى عمر عن البراء . أخرجه البخارى معلقاً [٥١٨/١٣ فتح] ووصله الدارمى [٣٥٠١] ، واللفظ له ، وتمام فى الفوائد كما فى الصحيحة [٧٧١] ، والحاكم [٥٧١/١] من طريق صدقة بن أبى عمران عن علقمة بن مرثد عن زاذان عن البراء - رضى الله عنه - مرفوعاً .

وإسناده حسن ، فى صدقة كلام لا يضر وقد قال الذهبى فيه وكذا ابن حجر : صدوق .

الثانى : عبدالرحمن بن عوسجة عن البراء .

أخرجه أبو داود [١٤٦٨] ، والنسائى [١٧٩/٢] ، وابن ماجه [١٣٤٢] ، والدارمى [٤٧٤/٢] ، وأحمد [٢٨٣/٢ ، ٣٠٤] ، والطيالسى [١٨٨٦] ، وأبو يعلى [١٦٨٦] من طرق عن طلحة بن نافع عن عبدالرحمن بن عوسجة عن البراء مرفوعاً بلفظ [زينوا القرآن بأصواتكم] .

من أفراد الجملة على انفراده أن يكون حكم الجملة كذلك ، لأن مجمع تلك الأفراد في مسألتنا هذه هو أدعى إلى الفتنة وأفضى إلى المفسدة ، فأما الحديثان فلا حجة فيهما ؛ لأننا نقول بموجبهما ونسلم أن الصوت الطيب مباح - لاسيما بالقرآن فإنه يلحق بالمندوب - وإنما الممنوع الغناء المطرب كما تقدم ، ولم يتناوله شيء من الحديثين ، والله أعلم .

وقد حصل من مجموع ما ذكرناه من الكتاب والسنة وأقاويل سلف الأمة يقين واضح بالتحريم ، هو الراجح .

وأما القائلون بالكراهة ، فمن كان منهم مراده بالكراهة التحريم ، فقد تقدمت تمسكاتهم على ذلك ، ومن كان مراده أن الغناء مطلوب الترك منهي عنه تنزيهاً فقد يستدل على ذلك بأوجه :

أحدها : قوله - ﷺ - في حديث الجارية التي غنت عائشة « نفخ الشيطان في منخرعها » (٦٩) . ووجه الاستدلال به أنه - ﷺ - أقرها على الغناء ، فكان غير ممنوع ، لكن على جهة التنزه ، وكذلك يجري هذا المجرى قوله - ﷺ - في حديث الجارية التي نذرت أن تضرب بالدف وتغني بين يدي النبي - ﷺ - ، ففعلت حتى دخل عمر - رضي الله عنه - فألقت الدف تحت

= وقد رواه عن طلحة جماعة منهم :
(الأعمش ، شعبة ، محمد بن طلحة ، منصور ، عنبسة بن أبي حكيم) وإسناده صحيح .

(٦٩) إسناده صحيح :

أخرجه أحمد (٤٤٩/٣) ، والنسائي في « الكبرى : كما في تحفة الأشراف » [٢٦٤/٣] ، عن مكى ثنا الجعيد عن يزيد بن حصيفة عن السائب بن يزيد أن امرأة جاءت إلى رسول الله - ﷺ - فقالت : « يا عائشة ! أتعرفين هذه ؟ » قالت : لا يا نبي الله ! فقال : « هذه قينة بني فلان ، تحبين أن تغنيك ؟ » قالت : نعم . قال : فأعطاها طبقاً فغنتها ، فقال النبي - ﷺ - : فذكره .

قلت : وهذا إسناده صحيح .

أستها^(٦) ، فقال - ﷺ - : « إن الشيطان ليخاف منك يا عمر » (٧٠) .

وثانيها : كونه - ﷺ - أعرض عن غناء الجارية في بيت عائشة - رضى الله عنها - وخمر وجهه ، فيدل على أنه من باب سماع اللغو الذى يُعرض عنه .

وثالثها : أنهم رأوا أن حكم الغناء من المشابهات التى لا يعلمها كثير من الناس ، فينبغى أن يتقى بدليل قوله - ﷺ - : « الحلال بين والحرام بين ، وبينهما أمور متشابهات لا يعلمها كثير من الناس ، فمن اتقى الشبهات فقد استبرأ لعرضه ودينه ، ومن وقع في الشبهات وقع في الحرام » (٧١) .

قال الشيخ - رحمه الله - : وعند إبداء محل الخلاف وظهور أدلة التحريم لم يبق للتمسك بغيره منهج قويم ، وقد نجز الغرض من مسألة الغناء فلنشرع فيما يتعلق بذلك على الولاء بعون الله تعالى وتوفيقه .

المسألة الثانية : فى قراءة القرآن بالألحان :

وقد أجاز ذلك أبو حنيفة - رحمه الله - وجماعة من السلف ، وقال بجوازه الشافعى - رحمه الله - فى التحرير ، وكرهه مالك - رحمه الله - وأكثر العلماء ، ولا يشك فى أن موضع الخلاف فى هذه المسألة إنما هو فيما إذا لم يغير التلحين لفظ القرآن بزيادة أو نقصان ، أو يبهيم معناه بترديد الأصوات والتقطيعات وتكرار النغمات ، حتى لا يفهم السامع ما يقرأه القارئ ، فإن هذا مما لا يشك

(٦) أستها : عجزها .

(٧٠) إسناده صحيح :

أخرجه الترمذى [٣٦٩٠] ، وأحمد [٣٥٣/٣] ، والبيهقى [٧٧/١٠] من طريق الحسن بن واقد عن عبد الله بن بريدة قال سمعت بريدة يقول فذكره فى حديث طويل .

قلت : وهذا إسناده صحيح .

(٧١) أخرجه البخارى [٢٢/١] ، ومسلم [٥٠/٥ - ٥١] ، وأبو داود [٣٣٢٩] ، والنسائى [٤٤٥٣] ، والترمذى [٢٢٧/١] ، وابن ماجه [٣٩٨٤] ، والدارمى [٢٤٥/٢] ، وأحمد [٢٦٩/٤] ، [٢٧٠] من طرق عن الشعبي عن النعمان بن بشير مرفوعاً .

فيه أنه يحرم ، فأما إذا سَلِمَ من تلك الأمور ، وحذَى القارىء به حذو أساليب الغناء والتطريب والتحزين ، فهو الذى يختلف فيه .

فنقول إن ذلك لا يجوز لوجهين :

أحدهما : أن كيفية قراءة القرآن نقلت إلينا نقلاً متواتراً ، وليس فيها شيء مما يشبه التلحين ولا أساليب إنشاد الأشعار ، فينبغي أن لا يجوز غيرها ، وإنما قلنا ذلك لأننا قرأنا القرآن على مشايخنا - رحمهم الله - وهم العدد الكثير والجم الغفير ، ومشايخنا على مشايخهم ، وهكذا إلى العصر الكريم ، وتلقينا عنهم كيفية قراءته بالمشافهة ، فلو كان التلحين فيه مشروعاً لتعلموه من مشايخهم ولنقلوه عنهم ، كما نقلوا عنهم المد والهمز ، وما بين اللفظين والإمالة والفتح والإدغام والإظهار وكيفية إخراج الحروف على مخارجها ، فإنهم لما نقلهم الخلف عن السلف وعملوا عليه اتصل ذلك بنا ونقلناه عنهم ، وهذا مع توفر الدواعي على النقل وكثرة المتعمقين من القراء الغالين في كيفية قراءته ، ومع ذلك فلم ينقل عن أحد من قراء المشاهير ولا عن الرواة عنهم شيء من ذلك ، فدل ذلك على أن تلحين القرآن ما كان معروفاً عندهم ولا معمولاً به فيما بينهم ، فوجب أن لا يعمل به ولا يفرج عليه فإنه أمر محدث ، وكل محدث بدعة ، وكل بدعة ضلالة كما قاله - ﷺ - .

فإن قيل : هَبْكَ أن تلك الكيفية متفق عليها متواترة ، لكن لا يلزم من ذلك منع كيفية أخرى ، بل عندنا ما يدل على جواز قراءة القرآن بالألحان ، وهو أمران :

أحدهما : قوله - ﷺ - : « ما أذن الله لشيء ما أذن لنبي حسن الصوت يتغنّى بالقرآن » (٧٢) . وفي كتاب أبي داود من حديث البراء مرفوعاً :

(٧٢) أخرجه البخارى [٥٠٢٤] ، ومسلم [٧٩٢] ، وأبو داود [١٤٧٣] ، والنسائي [١٨/٢] ، وأحمد [٢٧١/٢] ، [٤٥٠] ، وابن حبان [٦٥/٢] ، والبخارى [١٢١٧] من حديث أبي هريرة - رضى الله عنه - مرفوعاً .

« زينوا القرآن بأصواتكم » (٧٣) ، وقال لأبي موسى : « لو رأيته وأنا أسمع قراءتك البارحة ، لقد أوتيت مزمارة من مزمار آل داود » وقال : لو علمت أنك تسمعني لحبته لك تحبيراً » (٧٤) .

وروى أن ابن مغفل قال : قرأ رسول الله - ﷺ - عام الفتح في مسيره سورة الفتح على راحلته ، فرجع في قراءته . وقال - ﷺ - : « من لم يتغن

= قال البغوي - رحمه الله - : قال قومٌ معنى (التغنى) هو تحسين الصوت وتحزينه ، لأنه أوقع في النفوس وأوقع في القلوب وقيل معنى (التغنى) هو الاستغناء ، وإليه ذهب سفيان بن عيينة ، فمعناه يستغنى بالقرآن عن غيره .

(٧٣) سبق تخريجه رقم (٦٨) .

(٧٤) إسناده صحيح :

أخرجه أبو نعيم في مستخرجه كما في الإتحاف [٤٩٩/٤] ، والبيهقي في السنن الكبرى [١٢/٣] من طريق داود بن رشيد ثنا يحيى بن سعيد الأموي ثنا طلحة بن يحيى عن أبي بردة عن أبي موسى - رضي الله عنه - به .

وإسناده على شرط مسلم .

وأخرجه الحاكم [٤١٦/٣] ، وأبو نعيم في الحلية [٢٥٨/١] من طريق خالد بن نافع ثنا سعيد بن أبي بردة عن أبي موسى - رضي الله عنه - به .

قال الحاكم : صحيح الإسناد ولم يخرجاه ، ووافقه الذهبي قلت : وليس كما قال ، فإن فيه خالد بن نافع الأشعري وهو ضعيف .

والطرف الأول منه ، أخرجه مسلم [٥٤٦/١] عبد الباقي [دون قول أبي موسى .

وأخرجه ابن سعد في الطبقات [٨٠/٤] قال : أخبرنا يزيد بن هارون وعفان بن مسلم قالوا : حدثنا حماد بن سلمة عن ثابت عن أنس بن مالك : أن أبا موسى الأشعري قام ليلة يصلي فسمع أزواج النبي - ﷺ - ، صوته - وكان حُلُو الصوت فقمين يستمعن ، فلما أصبح قيل له إن النساء كنَّ يستمعن ، فقال : لو علمت لحبته كنَّ تحبيراً ولشوقته كنَّ تشويقاً .

قال الحافظ في الفتح [٩١/٩] :

إسناده على شرط مسلم .

بالقرآن فليس منا» (٧٥) ؛ وهذه كلها أحاديث صحيحة مشهورة ، ووجه التمسك بهذه الأحاديث أنها تضمنت الحض على تحسين الصوت بقراءة القرآن والغنى به ، وقد رجّعه النبي - ﷺ - فكان ذلك مندوباً إليه ، لكننا ننزلنا عن الندية إلى الإباحة ؛ إذ لا قائل بها ، فيلزم أن يكون مباحاً .

والأمر الثاني : النظر إلى المعنى ، وهو أن قراءته بالألحان تنشط السامع وتطيب له القراءة ، فيتنفى عنه الملل ، ويكون ذلك عوناً على كثرة القراءة وطول القيام بها في الصلاة ، فيكثر الأجر ، وقد يستخرج ذلك خشوعاً وبكاءً ورقة وحناناً ؛ وكل تلك أحوال مطلوبة مُرغَّب فيها ، فيكون التلحين مندوباً إليه ، لأنه معونة على المندوب ، فإن صدّ الإجماع عن الندية ، فالإباحة كما تقدم .

[الجواب عن الأمر الأول]

والجواب عن الأحاديث القول بموجبها ؛ إذ ليس فيها ما يدل على محل النزاع الذي هو قراءته بالألحان . فأما قوله يتغنّى بالقرآن فمعناه : رفع صوته به وتحسينه ؛ كما فسره الصحابي متصلاً بالحديث ، فقال : يجهر به ، وهو أعرف

(٧٥) صحيح :

قد جاء من حديث عائشة وأبي هريرة وسعد بن أبي وقاص
أولاً : حديث عائشة :

أخرجه أبو يعلى [١٩٥/٨ - ١٩٦] ، والبخاري كما في المجمع [١٧٠/٧] من طريق عسل بن سفيان ، عن ابن أبي مليكة عن عائشة - رضي الله عنها - مرفوعاً .

وسنده ضعيف فيه عسل بن سفيان وهو ضعيف ، قال البخاري : فيه نظر ، قال ابن معين : ضعيف ، وقال أحمد : ليس عندي بقوى الحديث .

ثانياً : حديث أبي هريرة :

أخرجه البخاري [٧٥٢٧] ، والبخاري [١٢١٨] .

ثالثاً : حديث سعد بن أبي وقاص :

أخرجه أبو داود [١٤٦٩] ، وابن ماجه [١٣٣٧] ، وأحمد [١٧٢/١ ، ١٧٥ ، ١٧٩] ، والحاكم [٥٦٩/١ - ٥٧٠] ، والحميدي [٧٦ - ٧٧] ، وابن حبان [١٦٦/١] من حديث سعد بن أبي وقاص ، وإسناده صحيح .

بالمقال وأُتعد بالحال وهو المعروف في اللغة ، فإنه من رفع صوته بنظم ووالى به سُمِّي غانِيًا ، وسُمِّي فعله ذلك غِناء ، وإن لم يلحنه بتلحين الغناء المعروف عند أهل تلك الصناعة .

وأما قوله : « من لم يتغن بالقرآن فليس منا »^(٧٦) ففيه للعلماء ثلاثة أقوال :

أحدها : أن معناه يستغنى به ، يقال : تغنيت وتغانيت ، إذا استغنيت ، قاله سفيان .

وثانيها : أن معناه يجعله مكان الغناء وبدلاً منه ، فيستطيب تلاوته كما يستطيب الغناء .

وثالثها : يجهر به ويواليه كما تقدم .

وأما قوله لأبي موسى : « لقد أوتيت زمزماً من مزامير آل داود »^(٧٧) فيعنى به الصوت الحسن الطيب لا الغناء الملحن ، والمزمار والمزموار : الصوت ، ومنه سميت آلة اللهو زمزماً ، وقول أبي موسى : يحبر ، أى يحسن ، وأما ترجيعه - ﷺ - ، فلم يكن ترجيع تلحين ، فإنه - ﷺ - ما كان يعرف الشعر ولا تلحينه ، وغاية ما يحمل عليه ترجيعه رفع صوته وتطبيب قراءته ، وكل ذلك مستحب في القراءة ، وليس مما نحن فيه ، وقد قيل : إن ترجيعه ذلك كان لأجل هز الراحلة إياه ، فكان ينضغط صوته عند حركتها فينقطع ثم يصله من حيث انقطع ، والله أعلم .

والجواب عن الأمر الثاني : أنا لا نسلم أن كل ما استخرج خشوعاً ورقة وبكاء يكون مندوباً إليه ولا مباحاً ، فإن ذلك ينتقض بالأوتار وبعض المزامير ، والندب في النياحة ، فإنها تستخرج كل ذلك ، وهى محرمة ، سلمنا ذلك لكنها تخرج أيضاً إلى أمور ممنوعة كما سيأتى ، وإذا أمكن أن يحصل منها مصلحة أو

(٧٦) سبق تخريجه رقم (٧٥) .

(٧٧) سبق تخريجه .

مفسدة ، وليست إحداها راجحة منع الكل اتقاء للمفسدة وترجيحاً لجانبها ، فينبغي أن لا يكون التطريب بالقرآن مشروعاً ، سلمنا أن كل ما ذكرناه من الاستدلال بالتوعين صحيح ، لكنهما إنما يفيدان غلبة الظن ، فإنها ظواهر وقياس غير أنهما في مقابلة المتواتر المقطوع به ، وهو ما قدمناه من أن كيفية القراءة المتواترة ليس فيها تلحين ولا تطريب ، ولا يكون ذلك مشروعاً فإنها زيادة على القدر المتواتر ، إذ لم يقرأ بها على النبي - ﷺ - ، ولا على من نقل القرآن عنه ، فيكون مقطوعاً بنفيها ، وبهذه الطريق قطعنا بنفي صلاة سادسة وبنفي ركعة رابعة في المغرب ؛ إذ قد نقل كل ذلك بالعمل المتواتر فيلزم نفي غيره والله أعلم .

وأما الوجه الثاني من الوجهين السابقين فهو أن قراءة القرآن بألحان الشعر تؤدي إلى أمور ممنوعة فيكون ممنوعاً ؛

أولها : الزيادة والنقصان في القرآن ، وذلك أن التلحين لا بد فيه من تزيين وتمطيط ، وذلك يقتضى الزيادة في المدّات والحروف ، ولا بد فيه من تقطيع وتقصير ، وذلك يقتضى النقصان .

وثانيها : تشبيه القرآن بالغناء الذى هو لهو ولعب وهزل ، وقد نزه الله تعالى القرآن عن كل ذلك بقوله عز وجل : ﴿ إِنَّهُ لَقَوْلُ فَصْلٍ وَمَاهُوَ بِالْهَزْلِ ﴾ (٧٨) .

وثالثها : تشبيهه بالشعر وقد نزهه الله عن الشعر وأحواله بقوله تعالى : ﴿ إِنَّهُ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ وَمَاهُوَ بِقَوْلِ شَاعِرٍ ﴾ (٧٩) ، وبقوله عز وجل : ﴿ وَمَا عَلَّمْنَاهُ الشِّعْرَ ﴾ (٨٠) .

ورابعها : أنه يؤدي إلى إيهام معانيه وإعجامها على سامعيه ، فقد سمعنا الملحنين له ولم نعرف ما يقولون إلا بعد أن سمعنا كلمة أو كلمتين من القرآن ،

(٧٨) سورة الطارق : الآية ١٣ ، ١٤ .

(٧٩) سورة الحاقة : الآية ٤٠ ، ٤١ .

(٨٠) سورة يس : الآية ٦٩ .

فعرفنا أن الذى يغنونه قرآن ، وحاشى المجيز للقراءة بالألحان أن يجيز تلك القراءة الشنعاء ، ولو سمع عمر بن الخطاب -رضى الله عنه- تلك القراءة مرة لعلى دماغ قارئها بالدرّة^(٥) ، فقد ثبت بتلك المسالك ما ذهب إليه مالك .

المسألة الثالثة : فى سماع غناء المرأة والأمرد :

جمهور من قال بإباحة السماع حكموا بتحريمه من المرأة الأجنبية على الرجال ، ومن الصبى الأمرد الحسن الوجه على الرجال والنساء ، ولا فرق بين سماع الشعر وسماع القرآن ، وهو الصحيح لما يؤدى إليه من الاطلاع على العورة ، وتهيج الشهوة وخوف الفتنة .

أما الأول فلأن غناء المرأة عورة لا سيما إذا لحنته وقطعته ، وكذلك قراءتها ، فساغ ذلك منها كالاطلاع على محاسن جسدها ، بل الحاصل من غنائها من المفسدة أسرع من الحاصل من الاطلاع على محاسنها ، لأن السماع يؤثر فى النفس قبل رؤية الشخص ، وأما تهيج الشهوة ، وإيقاعه فى الفتنة ، فلا يشك فيه ، بل هو حاصل قطعاً ، وحاصله أن السماع غناء بهز مظنة المفاسد قطعاً ، فهو فى معنى الاطلاع على عوراتهن ، وفى معنى الخلوة بهن فيحرم سماعهن قطعاً .

ويدل على ذلك من السنة أحاديث منها ما خرّجه الترمذى عن أبى أمامة عن النبى -ﷺ- قال : « لا تبيعوا المغنيات ولا تشتروهن ولا تعلموهن ، ولا خير فى تجارة فيهن ، وثمنهن حرام » ، وفى مثل هذا أنزلت هذه الآية : ﴿ وَمَنِ النَّاسِ مَنْ يَشْتَرِي لَهْوَ الْحَدِيثِ ﴾^(٨١) الآية .

(٥) الدرّة : السوط يضرب به . الوسيط [٢٧٩/١] .

(٨١) إسناده ضعيف جداً :

له عن أبى أمامة طرق :

الأول : أخرجه الترمذى [١٢٨٢] ، وأحمد [٢٥٢/٥] ، [٢٦٤] ، والحميدى [٩١٠] ، وابن جرير [٦٠/٢١] ، والطبرانى فى « الكبير » ٢٣٣/٨ و ٢٥١ و ٢٥٣ =

.....
٢٥٤] ، والحكيم الترمذى فى « المنهيات » ص ٥٨ ، والبيهقى [١٤/٦ - ١٥] ، وابن الجوزى فى العلل [١٣٠٧] ، و « تلبيس إبليس » ص : ٢٣٢ من طرق عن عبيد الله بن زحر عن على بن يزيد عن القاسم بن عبد الرحمن عن أبى أمانة مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد تالف . على بن يزيد هو الألهانى : متروك . والراوى عنه ابن زحر ضعيف .

وهذا الإسناد « ابن زحر عن على بن يزيد عن القاسم عن أبى أمانة » قال فيه ابن حبان فى المجروحين [٦٢/٢ - ٦٣] ، « إذا اجتمع فى إسناد خبر عبيد الله بن زجر ، وعلى بن يزيد والقاسم أبو عبد الرحمن ، لا يكون متن ذلك الخبر إلا مما عملت أيديهم ، فلا يحل الاحتجاج بهذه الصحيفة » .

الثانى : أخرجه الطبرانى فى « الكبير » (٢١٢/٨) من طريقين عن الوليد بن الوليد ثنا ابن هوبان عن يحيى بن الحارث عن القاسم عن أبى أمانة مرفوعاً بنحوه .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ، لحال الوليد بن الوليد فقد قال فيه الدارقطنى وغيره : « متروك » .

الثالث : أخرجه ابن ماجه [٢١٦٨] من طريق هاشم بن القاسم ثنا أبو جعفر الرازى عن عاصم عن أبى المهلب عن عبيد الله الأفريقى عن أبى أمانة به مرفوعاً .

وهذا سند ضعيف جداً وهو الإسناد السابق لكن أسقط منه على بن يزيد والقاسم ، فإن عبيد الله هذا هو ابن زحر وهذا الإسناد فيه علل :

١ - أبو جعفر وهو عبيس بن أبى عبيس عبد الله بن ماهان . قال ابن حجر فى التقريب (صدوق سيئ الحفظ) .

٢ - أبو المهلب : وهو مطروح بن يزيد وهو ضعيف جداً قال ابن معين : ليس بشئ . وقال أبو زرعة : ضعيف الحديث ، وقال أبو حاتم : ليس بالقوى ضعيف الحديث ، وقال النسائى : ضعيف .

٣ - وعبيد الله الأفريقى ، وهو عبيد الله بن زحر ضعيف .

٤ - الانقطاع بين عبيد الله بن زحر وأبو أمانة رحمه الله فإنه قد أرسل عنه كما قال المزى فى تهذيب الكمال .

وذكر العباس بن محمد الدورى عن عائشة -رضى الله عنها- عن النبى
-ﷺ- قال : « إن الله حَرَّمَ المغنية وبيعها وثمنها وتعليمها والاستماع
إليها » (٨٢) .

وذكر ابن شعبان عن أنس بن مالك -رضى الله عنه- قال : قال النبى
-ﷺ- : « من جلس إلى قينة يستمع منها صُب في أذنيه الآلثك يوم
القيامة » (٨٣) . وذكر عن عائشة -رضى الله عنها- قالت : قال النبى

(٨٢) إسناده ضعيف :

أخرجه ابن أبى الدنيا كما فى الدر المنثور [١٥٩/٥] ومن طريقه ابن الجوزى فى
« العلل » (٢٩٩/٢) : حدثنا صالح بن عبد الله الترمذى قال : حدثنا جعفر بن سليمان عن
ليث بن أبى سليم عن عبد الرحمن بن سابط عن عائشة به مرفوعاً .
قلت : وهذا إسناده رجاله ثقات غير ليث بن أبى سليم فإنه ضعيف لتخليطه
واضطرابه .

ثم وقفت على إسناده آخر أخرجه العباس الدورى كما فى المحلى [٥٦/٩] من طريقين
آخرين عن جعفر بن سليمان الضبعى عن سعيد بن أبى رزين عن أخيه عن ليث به .
قال ابن حزم : « فيه ليث وهو ضعيف ، وسعيد بن أبى رزين وهو مجهول لا يدرى
من هو ، عن أخيه وما أدراك ما عن أخيه ؟ هو ما يعرف وقد سُمى ، فكيف أخوه الذى لم
يُسَم » .

وقال البيهقى [١٤/٦] « ليس بمحفوظ » .

وقال الهيثمى فى المجمع [٩١/٤] « رواه الطبرانى فى الأوسط ، وفيه اثنان لم أجد من
ذكرهما ، وليث بن أبى سليم وهو مدلس » وكذا ضعفه العراقى فى « تخرىج الإحياء »
(٢٨٤/٢) فتحصل مما سبق أن الإسناده ضعيف فيه ثلاث علل : ضعف الليث ، وجهالة ابن
أبى رزين وأخيه .

(٨٣) موضوع :

أخرجه ابن حزم فى « المحلى » [٥٧/٩] من طريق ابن شعبان المصرى حدثنى إبراهيم
ابن عثمان بن سعيد نا أحمد بن القمير بن أبى حماد بمحمص ويزيد بن عبد الصمد نا عبيد بن
هشام الحلبي نا عبد الله بن المبارك عن مالك بن أنس عن محمد بن المتكدر عن أنس بن مالك
= به مرفوعاً .

— **عليه السلام** — : « من مات وعنده جارية مغنية فلا تصلوا عليه » (٨٤) . وذكر

== قال ابن حزم عقبه « هذا حديث موضوع مركب ، فضيحة ، ما عرف قط من طريق أنس ، ولا من رواية ابن المنكدر ولا من حديث مالك ، ولا من جهة ابن المبارك ، وكل من دون ابن المبارك إلى ابن شعبان مجهولون » ثم طعن على ابن شعبان طعنًا شنيعًا .

وذكره ابن الجوزي في « العلل » [٣٠٠/٢] ونقل عن أحمد قال : « هذا حديث باطل » وقال ابن العري في « أحكام القرآن » [١٤٩٤/٣] « لا يصح » .

قلت : مدار الحديث على أبي نعيم الحلبى - عبيد بن هشام - وقد ذكره ابن أبى حاتم في « الجرح والتعديل » (٥/١/٣) وذكر أنه روى عنه أبوه وأبو زرعة ، وقال : سئل أبى عنه فقال « صدوق » وفي « التهذيب » (٧٦/٧-٧٧) : قال أبو داود : « ثقة إلا أنه تغير في آخر أمره ، لقن أحاديث ليس لها أصل ، لقن عن ابن المبارك عن معمر عن الزهرى عن أنس حديثًا منكراً » وقال النسائي : « ليس بالقوى » ، وقال أبو أحمد الحاكم : « حدث عن ابن المبارك عن مالك بن أنس أحاديث لا يتابع عليها » .

قال الشيخ عبد الله بن يوسف الجديع حفظه الله في أحاديث ذم الغناء : وهذا الحديث مما لم يتابع عليه عبيد - كما سبق في كلام الدارقطنى - فالظاهر أنه مما لقنه فتلقنه ، وعلى هذا ينتزل ما حكم عليه الإمام أحمد والدارقطنى وغيرهما .

وقال الشيخ الألبانى في ضعيف الجامع [٥٤١٨] : موضوع .

(٨٤) موضوع :

ذكره ابن حزم في « المحلى » (٥٧/٩) من طريق ابن شعبان المالكى قال : روى هاشم ابن ناصح عن عمر بن موسى عن مكحول عن عائشة به مرفوعًا .

قال ابن حزم عقبه : « هاشم وعمر مجهولان ، ومكحول لم يلق عائشة » .

وقال في « رسالة الغناء » ص ٤٣٥ - رسائله - : « عن مكحول عن عائشة ولم يلقها قط ولا أدركها ، وفيه أيضًا من لا يعرف وهو هاشم بن ناصح ، وعمر بن موسى ، وهو أيضًا منقطع » .

قلت : ذكر الذهبي هاشم بن ناصح في « الميزان » (٢٩٠/٤) وأورد قول ابن حزم فيه « لا يعرف » وأقره ، وأما عمر بن موسى فإنه معروف بالكذب ووضع الحديث ، قال ابن العري في « أحكام القرآن » (١٤٩٤/٣) : « لا يصح » .

^١ أبو أحمد بن عدى عن أنى هريرة - رضى الله عنه - قال : قال النبي - ﷺ - :
« النظر إلى المغنية حرام وغناها حرام وثمنها كتمن الكلب : سُحِت ، ومن
نبت لحمه من السحت فإلى النار » (٨٥) .

قال الشيخ - رحمه الله - : هذه الأحاديث مشهورة عند المحدثين ، محتج بها
عند الفقهاء ، صحيحة المتون بشهادة القياس الذى ذكرناه لها ، وبالطريق التى
ذكرناها فى مسألة الغناء .

فإن قيل : قد سمع النبي - ﷺ - غناء الجاريتين فى بيت عائشة - رضى
الله عنها - ، وسمع غناء التى نذرت أن تضرب بين يديه - ﷺ - بالدف ،
وتغنى ، وغناء القينة التى غنت عائشة - رضى الله عنها - ؛ وهى أحاديث صحيحة
- كما تقدم - .

فكيف سمع النبي - ﷺ - المحرم وأقر عليه ؟ وكيف سمعه أبو بكر وعمر
وعلى - رضى الله عنهم ؟ - ، فهذا يدل على جواز ذلك ، وهو خلاف ما رمتهم ،
وقد فهم إباحت ذلك عطاء وكان له جاريتان تلحنان بالغناء ، وكان إخوانه
يستمعون ذلك .

(٨٥) إسناده ضعيف جدًا :

أخرجه ابن عدى (٢٧١٦/٧) والطبرانى فى « الكبير » رقم (٨٧) من طريق يزيد بن
عبد الملك النوفلى عن يزيد بن خصيفة عن السائب بن يزيد عن عمر بن الخطاب - رضى الله
عنه - مرفوعًا وهذا سند ضعيف جدًا علته يزيد بن عبد الملك النوفلى قال ابن عدى بعدما
ذكر له عدة أحاديث : « له غير ما ذكرت من الحديث ، وليس بالكثير ، وعامة ما يرويه غير
محفوظ » وذكره الهيثمى فى « المجمع » (٩١/٩) وقال : « رواه الطبرانى وفيه يزيد بن
عبد الملك النوفلى ، وهو متروك ، ضعفه جمهور الأئمة ، ونقل عن ابن معين فى رواية : لا
بأس به ، وضعفه فى أخرى » .

وقال البخارى فيه : « أحاديثه شبه لا شيء » وضعفه جدًا .

وقال أبو حاتم : « ضعيف الحديث ، منكر الحديث جدًا » .

وقال النسائى : « متروك » .

وقال أبو طالب المكي : أدركنا أبا مروان القاضي وله جوار يسمعون التلحين أعدهن للصوفية .

والجواب من أوجه :

أحدها : أن اللواتي يسمعون غناءهن إما مملوكات أو صغار ، والعورة تختلف بحسب اختلاف ذلك ، كما هو مفصل في كتب الفقه .

وثانيها : أن غناءهن لم يكن بنغمات مرتفعة ، ولا تلحينات مقطعة ، وإنما ذلك منهن كالكلام ، ويدل عليه قول المغنية في غنائها : وفيما نبي يعلم ما في غد . فإن هذا كلام ليس بشعر ، ولا يظن من لا فطنة عنده أننا إذا قلنا : صوت المرأة عورة ، إنما نريد بذلك كلامها ، لأن ذلك غير صحيح ، فإننا نميز الكلام مع النساء الأجانب ومحاورتهن عند الحاجة إلى ذلك ، ولا نميز لهن رفع أصواتهن ولا تمطيطها ولا تليينها وتقطيعها ، لما في ذلك من استمالة الرجال وتحريك الشهوات منهم ، ومن هنا لم يجز أن تؤذن المرأة .

وثالثها : أننا لو سلمنا كل ذلك فقد يستثنى مما يكون أصله ممنوعاً بعض صورة الحاجة إلى ذلك ، فيدخل ذلك في باب الرخص ، ألا ترى أن الاطلاع على جسد الحرة عورة ، ومع ذلك فيجوز الاطلاع على ذلك إذا دعت إلى ذلك حاجة شرعية ؛ كالشهادة والمداواة وغير ذلك ، وكذلك ما نحن فيه ؟ فنقول : دعت الحاجة الشرعية إلى استثناء غنائهن وسماع الرجال له في أوقات الأعياد وقدم الغائب من الغزو ، وتقصر الإباحة على تلك المواضع من أمن الفتنة ولا يتعدها ، والله أعلم .

وأما المغنية التي غنت عائشة -رضي الله عنها- فليس فيه ما يدل على أن النبي -ﷺ- سمع ذلك ، وقد أعرض -ﷺ- عن غناء الجاريتين وخمّر وجهه ، كما ثبت في الصحيح ، والظاهر من حاله أنه فعل كذلك هنا في هذه الحالة ، لا أن أقل درجات غنائها أن يكون من اللغو الذي يُعرض عنه ، وأما سماع عائشة -رضي الله عنها- لغنائها فيجوز ؛ لأن صوت المرأة لا يكون عورة إلا بالنسبة إلى الرجال لا إلى النساء ، فيجوز أن تسمع المرأة صوت المرأة ، كما

يجوز أن تطلع من جسدها على مالا يجوز أن يطلع الرجال عليه .

ورابعها : أن تلك المواضع أمنت فيها الفتنة ، فجاز للنساء فيها رفع أصواتهن كالخلوة بذات المحرم ، وبيانه أن النبي - ﷺ - ومن كان بحضرته إذ ذاك أمنت منهم الفتنة ، ولم يحصل لهم بسماع ذلك مفسدة ، فأبيح ذلك لهم ، ولا يتنزل في ذلك غيرهم منزلتهم بوجه ، للفرق بينهم وبين غيرهم ، فإنهم هم الخلفاء الراشدون والهادية المهتدون ، ولأن حضرة النبي - ﷺ - لا يليق بها منكر ولا مفسدة ، فإنه لا يسكت عنه ولا يقر عليه فثبت ما رمناه ، والمحمود الإله وكل ما ذكرناه إنما هو في صوت الأجنبية ، فأما الزوجة والسرية فلا عورة بينهما وبين الزوج والسيد .

وكل ما يقدر في حق الأجنبية يجري مثله في حق الأمرد الحسن الصورة والوجه ، فإن سماعه والنظر إليه مظنة المفسدة ، بل والفتنة به أعظم والبلية به أشد ، لأن الإنسان إذا ابتلى بامرأة فقد يكون له طريق يتوصل به إليها ، وهو النكاح والتسرى ، بخلاف الأمرد فإنه لا طريق إلى التوصل إليه ، فيقع في الحرام الموجب للرجم بالحجارة في الدنيا ، والحشر مع قوم لوط في الآخرة ، وقد روى أبو الفرج بن الجوزي أحاديث أسندها إلى أنس بن مالك وأبي هريرة - رضي الله عنهما - أن النبي - ﷺ - نهى عن النظر إلى الأمرد ، وقال : « إن له فتنة أشد من فتنة العذاري » (٨٦) ، وقال : دخل على النبي - ﷺ - غلام أمرد حسن

(٨٦) موضوع :

أخرجه ابن عدى في الكامل (٦٦/٥) ، وابن الجوزي في العلال (٧٧٠/٢) من طريق عمر بن عمرو الطحان نا سفيان الثوري عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة مرفوعاً . وهذا موضوع فيه عمر بن عمرو الطحان .

قال ابن عدى : حدث بالبواطيل عن الثقات .

وقال أيضا : هذا باطل موضوع على سفيان الثوري بهذا الإسناد لم يروه غير عمر بن عمرو هذا .

وقال الشوكاني في الفوائد [٢٠٦] : موضوع .

الوجه ، فأجلسه خلف ظهره . وروى عن جماعة من السلف - كعمر والحسن وأحمد بن حنبل - النهي عن ذلك والتحذير منه لما يخاف من فتنته كما ذكرناه .

وأما الجواب عن جاريتي عطاء ، فلعل ذلك لا يصح عنه ، ولو صح فهو محجوج بالأدلة المتقدمة ، ولا يلتفت إلى قوله ، وأما القاضي أبو مروان ، فإن صح ذلك عنه فهو أحد من ينكر عليه ولا يلتفت إليه ، وكيف وقد قال الشافعي -رضي الله عنه-: صاحب الجارية إذا جمع الناس لسماعها فهو سفيه ترد شهادته ، ثم غلظ القول فيه ، وقال أصحابه : غناء المرأة الأجنبية حرام ، كانت حرة أو أمة ، وأما الصوفية الذين سمعوا غناء أولئك القينات فهم قوم صفوا عن الصفاء وتلطخوا بالردائل والجفاء ، واستحوذ عليهم الشيطان وغلبة الأهواء ، وكيف ينسب أمثال هؤلاء إلى أهل التحقيق من الصوفية ، - وطريق القوم مبنى على أصلين :

أحدهما : الأخذ من كل عمل ديني بالأشد ، ومن كل خلق سني بالأشد .
وثانيهما : الأخذ بالورع والاحتياط والخروج عن الخلاف والاتساع في المباح والانبساط ، وأقل درجات هذه المسألة أن تكون من المتشابهات التي يتقياها أهل التقوى والديانات فهؤلاء بمعزل عن الطريق ، والله ولي التوفيق .

المسألة الرابعة في حكم سماعات آلات اللهو :

أما المزامير والأوتار والكوبة - وهو طبل طويل ضيق الوسط ، ذو رأسين - فيضربه الخنايث ، فلا يختلف في تحريم سماعه ، ولم أسمع عن أحد ممن يعتبر قوله من السلف وأئمة الخلف من يبيح ذلك ، وكيف لا يحرم سماع ذلك وهو شعار أهل الخمر والفسوق ومهيج للشهوات والفساد والمجون ؟ وما كان كذلك لم يشك في تحريمه ولا في تفسيق فاعله وتأثيره ، وفي معنى المزامير شبابة العراق ومصر ، بل هي من أعلى المزامير ، وكل ما لأجله حرمت المزامير هو موجود في الشبابة المذكورة وزيادة ، فتكون أولى بالتحريم ، ولا يعترض على هذا بحديث ابن عمر -رضي الله عنه- الذي خرَّجه أبو داود وغيره عن نافع قال : سمع ابن

عمر - رضى الله عنه - مزماراً فوضع أصبعيه في أذنيه ونأى عن الطريق ، وقال :
يا نافع هل تسمع شيئاً ؟

قال : فقلت : لا ، قال : فرفع إصبعيه عن أذنيه ، وقال : كنت مع
رسول الله - ﷺ - فسمع مثل هذا ، فصنع مثل هذا (٨٧) .

(٨٧) إسناده صحيح :

أخرجه أبو داود [٤٩٢٤] ، وأحمد [٤٤٣٥ ، ٤٩٦٥ / شاكم] ، وابن حبان
[٢٠١٣/موارد] والآجری فی « تحریم الرد » [٦٤] ، وأبو نعيم في « الحلية » [١٢٩/٦] ،
والبيهقي [٢٢٢/١٠] ، وابن الجوزي في « تلييس إبليس » [ص ٢٣٢] من طرق عن سعيد
ابن عبد العزيز عن سليمان بن موسى عن نافع مولى ابن عمر أن ابن عمر سمع صوت زمارة
راع ، فوضع أصبعيه في أذنيه ، وعدل راحلته عن الطريق ، وهو يقول : يا نافع أسمع ؟
فأقول : نعم ، فيمضي ، حتى قلت : لا فوضع يديه وأعاد راحلته إلى الطريق ، وقال :
فذكره .

قال أبو علي اللؤلؤى : سمعت أبا داود يقول : « هذا حديث منكر » .

وهذا إسناده حسن من أجل سليمان بن موسى فإنه ثقة ولكن فيه بعض اللين ، ولم
ينفرد به وإنما تابعه آخرون :

الأول : مطعم بن المقدم قال : حدثنا نافع قال : كنت ردف ابن عمر ، فذكر
نحوه .

أخرجه أبو داود [٤٩٢٥] ، والطبراني في « الصغير » [١٣/١] ، والآجری [٦٥] ،
والبيهقي [٢٢٢/١٠] من طريق محمود بن خالد حدثنا أبي حدثنا مطعم به .

قلت : قال الشيخ عبد الله بن يوسف في المرجع السابق محمود بن خالد ثقة ، وأبوه
خالد هو ابن يزيد السلمى الأزرق مستور الحال ذكره ابن حبان في « الثقات » ومثله يعتبر
به ، ومطعم بن المقدم شامى ثقة وقد وقع التصريح بالتحديث في جميع الإسناد فهو إسناده
صالح في المتابعات .

الثاني : ميمون بن مهران عن نافع قال : كنا مع ابن عمر فسمع صوت زامر ، فذكر
= نحوه .

ووجه الاعتراض به على ما قلناه أن ابن عمر - رضى الله عنه - لم ينكر على نافع ولا على الزامر ، وكذلك النبي - ﷺ - لم ينكر على الزامر ، فدل ذلك على الإباحة ، وهو نقيض ما حكمت به من تحريم الشبابة والزمر ، لأننا نجيب أولاً عنه بأن هذا الحديث ليس بصحيح ؛ لأن أبا داود قال فيه : إنه منكر ، ونحن سلّمنا صحته ، لكن لا نسلم أن تلك المزامير كانت مثل المزامير الذى يتخذها أهل هذا الشأن ولا مثل الشبابة ، ويدل على ذلك أن فى بعض طرقه زمارة راع ، ومعلوم أن زمر الرعاة فى القصب ، وزمر الأصاغر ليس كمن جعله صنعة واعتاده وتأنق فيه وفى طرائقه ، حتى قد اخترعوا فيها طرائق ونغمات تكسب السامع سكرات ، وتحركه إلى الشهوات ، وأما زمارة الراعى والصغير فشئ لا يعجب غيرهم ولا يصغى إليه سواهم ، ومع ذلك فتزه النبي - ﷺ - سمعه عن ذلك ، فإنه من سماع اللغو الذى يعرض عنه ، وهذا كما أعرض النبي - ﷺ - عن غناء الجاريتين وخمر وجهه وصرفه عنهما ، والله أعلم .

وقد جاءت أحاديث كثيرة بأسانيد مشهورة تدل على تحريم آلات اللهو لا تنكرها قلوب العلماء ولا تقشعر منها جلود الفضلاء ، بل تقبلها عقولهم وتلين لها جلودهم ، وكذلك لم يزالوا يستدلون بمثلونها وينقلونها بأسانيدها ، فلنذكرها ، فإنها مؤيدة لما ذكرناه ، والمؤيد الإله ، فمنها ما رواه فرج بن فضالة عن على - رضى الله عنه - قال : قال النبي - ﷺ - : « إذا عملت أمتى خمس عشرة

= أخرجه أبو داود [٤٩٢٦] ومن طريقه البيهقى [٢٢٢/١٠] قال : حدثنا أحمد بن إبراهيم حدثنا عبدالله بن جعفر الرق . قال : حدثنا أبو المليح عن ميمون به .

وهذا إسناد رجاله ثقات كلهم واسم أبى مليح الحسن بن عمر الرق . فإسناده صحيح وهذه متابعة قوية لرواية سليمان بن موسى فهذا صح الحديث والحمد لله رب العالمين أما قول أبى داود « منكر » .

فقال شرف الحق فى « عون المعبود » [٤٣٤/٤] : متعقباً قول أبى داود « هكذا قاله أبو داود ، ولا يعلم وجه النكارة ، فإن هذا الحديث رواه كلهم ثقات ، وليس بمخالف لرواية أوثق الناس » .

نخصلة حلَّ بها البلاء» فذكر فيهن : « إذا اتخذوا القينات والمعازف »^(٨٨) ، وقد تقدم أن الترمذى ذكره ، وقال فيه : حديث حسن ، ومنها ما ذكره أبو أحمد بن عدى عن صفوان بن أمية قال : كنا جلوساً عند النبي - ﷺ - فجاء عمرو بن قرّة فقال : يا رسول الله كتبت على الشقوة ، ولا أراى أرزق إلا بدق ، فأذن لى فى الغناء من غير فاحشة ، فقال النبي - ﷺ - : « لا آذن لك ولا كرامة ، ولقد كذبت يا عدو الله ، لقد رزقك الله طيباً فاخترت ما حرّم الله عليك من رزقه ، وكان ما أحل الله لك من حلال أولى بك لو كنت تقدمت إليك لنكلت بك ، قم وتب إلى الله ، أما والله لئن عدت بعد التقدمة لضربتك ضرباً وجيعاً ، وجعلت رأسك مثله ، ونفيتك عن أهلك وأحلت سلبك لقتيان المدينة » ، فقام عمرو بن قرّة وبه من الخزى والشر ما لا يعلمه إلا الله تعالى ، فقال النبي - ﷺ - : « هم العصاية ، من مات منهم بغير توبة حشره الله يوم القيامة مخنثاً عرياناً ، كلما قام صرع »^(٨٩) وذكر أبو محمد بن حزم من حديث أئ هريرة - رضى الله عنه - عن النبي - ﷺ - قال : « يمسح قوم من أمتى فى آخر الزمان قردة وخنازير ، اتخذوا القينات والمعازف والدفوف ، ويشربون هذه الأشربة »^(٩٠) وذكر أبو بكر البزاز من حديث ابن عباس - رضى الله عنه -

(٨٨) سبق تخريجه رقم (٣٥) .

(٨٩) موضوع :

أخرجه ابن ماجة [٢٦١٣] ، وابن عدى [١٩٩/٧] ، والحكيم الترمذى فى « المنهيات » ص ٨٩ ، والطبرانى فى « الكبير » [٦٠/٨ - ٦١] من طريق يحيى بن العلاء حدثنى بشر بن سمير أنه سمع مكحولاً يقول : حدثنا يزيد بن عبد الله عن صفوان بن أمية مرفوعاً .

قلت : وهذا موضوع المتهم به أحد المذكورين يحيى بن العلاء ، أو بشر بن سمير ، فإنهما متروكان وقد نسبوا إلى الكذب ووضع الحديث .

(٩٠) إسناده حسن لغيره

أخرجه ابن الدنيا فى « ذم الملاحى » (ق/١٥٣/ب) وابن حزم فى المحلى [٧٠٧/٩] من طريق سليمان بن سالم أبو داود قال : حدثنا حسان بن أبى سنان عن رجل عن أبى هريرة مرفوعاً .

= تنبيه : وقع في الخلل سليم بن سالم والصواب سليمان ذكره البخاري في « التاريخ الكبير » [١٨٢/٢] وفي « الصغير » [١٩٩/٢] وساق له عن علي بن زيد عن الحسن : رأيت علياً والزبير التزاما ورأيت عثمان وعلياً التزاما .

وقال : « لا يتابع عليه » .

قال الشيخ عبدالله بن يوسف في المرجع السابق : لا يطعن بهذا على سليمان من أجل أن شيخه فيه ضعيف ، وهو علي بن زيد بن جدعان ، فالحمل عليه أولى . وسليمان هذا ذكره ابن حبان في « الثقات » - كما في « اللسان » (٩٢/٣-٩٣) ، وذكره ابن أبي حاتم في « الجرح والتعديل » [١٢٠/١/٢] ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً ، فهو مستور الحال ، يصلح حديثه في الشواهد والمتابعات وأما شيخه حسان بن أبي سنان لا ينزل حديثه إن شاء الله عن الحسن في المتابعات والشواهد ، ولخص حاله الحافظ ابن حجر في التقريب بقوله « صدوق عابد » .

وهناك علة أخرى في الإسناد وهي جهالة الرجل المبهم .

ولكن للحديث شواهد يصير بها حسناً إن شاء الله تعالى : الأول : حديث عائشة .

أخرجه ابن أبي الدنيا [ق ١٥٣ / أ] قال : حدثني الحسن بن محبوب قال : حدثنا أبو النضر بن هاشم بن القاسم قال : حدثنا أبو معشر عن محمد بن المنكدر عن عائشة - رضي الله عنها - قالت : قال رسول الله - ﷺ - :

« يكون في أمتي خسف ومسح وقذف » قالت عائشة : يا رسول الله ! وهم يقولون : لا إله إلا الله ؟ قال : « وإذا ظهرت القيان ، وظهر الربا ، وشربت الخمر ، ولبس الحرير ، كان ذا عند ذا » .

قلت : أي الشيخ عبدالله وهذا إسناد ليست له علة غير أبي معشر ، فإن رواه سواه ثقات غير الحسن بن محبوب ، فإنه صدوق لا بأس به .

وأبو معشر اسمه نجيح بن عبدالرحمن السندی ، مدني ضعيف ، ليس بالقوى ، اختلط بآخره ، يعتبر بحديثه ولا يحتج به .

الثاني : عن عمران بن حصين قال : قال رسول الله - ﷺ - .

« يكون في أمتي قذف ومسح وخسف » قيل : يا رسول الله ! ومتى ذلك ؟ قال : « إذا ظهرت المعازف ، وكثرت القيانات ، وشربت الخمر » .

عن النبي - ﷺ - أنه حَرَّمَ الخمر والميسر والميتة والكوبة^(٩١) - وهى الطبل .
وذكر أبو داود عن الوليد بن عبدة عن عبد الله بن عمرو أن النبي - ﷺ - نهى
عن الخمر والميسر والكوبة والغبراء^(٩٢) .

= أخرجه الترمذى [٢٢١٢] من طريق عبد الله بن عبد القدوس قال : حدثنى الأعمش
عن هلال بن يساف عن عمران بن حصين مرفوعاً فذكره .

قال الترمذى : « وقد روى هذا الحديث عن الأعمش عن عبد الرحمن بن سابط عن
النبي - ﷺ - مرسل ، وهذا حديث غريب » .

وفيه : عبد الله بن عبد القدوس ، فإنه ضعفه غير واحد من الأئمة ، وقال البخارى :
(هو فى الأصل صدوق ، إلا أنه يروى عن أقوام ضعاف) .

وقال فيه ابن حجر كما فى التقريب : صدوق روى بالرفض ، وكان أيضاً يخطئ ،
وعلى كل فالإسناد صالح فى الشواهد والمتابعات .

فالحديث حسن بهذه الشواهد إن شاء الله تعالى .

(٩١) إسناده صحيح :

أخرجه أبو داود [٣٦٩٦] ، وأحمد [٢٤٧٦] ، والبزار [٢٩١٣/كشف] ، والبيهقى
[٢٢١/١٠] من طريق سفيان عن على بن بزيمة حدثنى قيس بن حبز عن ابن عباس - رضى
الله عنه - مرفوعاً .

قلت : وإسناده صحيح رجاله كلهم ثقات .

قلت : وقد تابع علياً عبد الكريم الجزرى .

أخرجه أحمد [٢٦٢٥ و ٣٢٧٤] ، وفى الأثرية رقم [١٤] ، والبيهقى [٢٢١/١٠]
من طريق عبيد الله بن عمرو عن عبد الكريم عن قيس بن حبز عن ابن عباس عن رسول الله
- ﷺ - قال : « إن الله حَرَّمَ عليكم الخمر والميسر والكوبة » وقال : « كل مسكر
حرام » .

قلت : وهذه متابعة قوية عبد الكريم ثقة مشهور والإسناد إليه صحيح .

(٩٢) إسناده ضعيف وهو صحيح :

أخرجه أبو داود [٣٦٨٥] ، ويعقوب بن سفيان فى « المعركة » [٥١٨/٢] ، والبيهقى =

وروى أبو بكر بن أبي شيبة من حديث قيس بن سعد بن عبادة أن النبي ﷺ - قال : « إن ربي حرم الخمر والكوبة والغبيراء » (٩٣) . ومما رواه الثقة عن عمر بن عبيد الله الأموي قال : كتب عمر بن عبدالعزيز إلى مؤدب ولده : ليكن أول ما تعتقدون من الأدب بغض الملاحى التى بدأها من الشيطان ، وعاقبتها سخط الرحمن ، فإنه بلغنى عن الثقات من حملة العلم أن حضور المعازف والملاحى واستماع الأغانى ، واللهج بها يثبت النفاق فى القلب كما يثبت العشب الماء ، ولعمري إن توقى ذلك لترك حضور تلك المواطن أيسر على ذى الذهن من الثبوت على النفاق فى قلبه .

= [٢٢١/١٠] من طريق محمد بن إسحاق عن يزيد بن أبي حبيب عن الوليد بن عبدة عن عبد الله بن عمرو مرفوعاً به .

وهذا سند ضعيف محمد بن إسحاق مدلس وقد عنعنه وقد تابعه عبد الحميد بن جعفر .

أخرجه أحمد [٦٥٩١] ، ويعقوب بن سفيان فى المعرفة [٥١٩/٢] ، والبيهقى [٢٢٢/١٠] من طريق عبد الحميد بن جعفر حدثنا يزيد بن أبي حبيب عن عمرو بن الوليد به وإسناده صحيح .

وتابعه أيضاً ابن لهيعة .

أخرجه أحمد [٦٤٧٨/٦ شاكراً] ، وفى الأشربة [٢٠٨ و ٢٢٧] ، وابن لهيعة سبى الحفظ . وله شاهد تقدم برقم ٩١ عن عبد الله بن عباس - رضى الله عنه - .

(٩٣) إسناده لين وهو صحيح :

أخرجه أحمد فى « الأشربة » [٢٧] ، وابن أبي شيبة [١٩٧/٨] ، والطبرانى فى « الكبير » [٣٥٢/١٨] ، والبيهقى [٢٢٢/١٠] من طريقين عن يحيى بن أيوب عن عبيد الله بن زحر عن بكر بن سواده عن قيس به مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناده لين ، لكنه لا بأس به فى المتابعات ، عبيد الله بن زحر صدوق فيه ضعف .

وللحديث شواهد تقدمت برقم ٩١ ، ٩٢ يصحح بها إن شاء الله تعالى .

قال الشيخ - رحمه الله - : وقد تضمنت هذه الأحاديث تحريم المعازف والدفوف مطلقاً ، وقد جاءت أحاديث مشهورة تدل على إباحة الدف لكن في النكاح وفي أوقات السرور الذى ذكرناه قبل ، ومن ذلك ما أخرجه النسائي عن محمد بن الحاجب الجهمي قال : قال رسول الله - ﷺ - : « فصل ما بين الحلال والحرام الدف والصوت في النكاح »^(٩٤) أخرجه الترمذى وقال فيه : حديث حسن وغيره يصححه . وأخرج الترمذى عن عائشة - رضي الله عنها - قالت : قال النبي - ﷺ - : « أعلنوا النكاح واجعلوه في المساجد واضربوا عليه بالدفوف »^(٩٥) .

(٩٤) إسناده حسن :

أخرجه النسائي [٣٣٦٩] ، والترمذى [١٠٨٨] ، وابن ماجه [٨٩٦] ، وأحمد [٤١٨/٣] ، [٢٥٩/٤] ، والحاكم [١٨٤/٢] ، والطبراني [٢٤٢/١٩] ، والبيهقي [٢٨٩/٧] ، والبخارى [٢٦٣/٤] ، [٤٨/٩] من طرق عن أبى بلج نا محمد بن حاطب - رضي الله عنه - مرفوعاً .

وقال الترمذى : حديث حسن ، وأبو بلج اسمه يحيى بن أبى سليم ويقال ابن سليم أيضاً ، ومحمد بن حاطب قد رأى النبي - ﷺ - وهو غلام صغير .

وقال الحاكم : صحيح الإسناد ووافقه الذهبي .

قال الشيخ الألبانى فى الإرواء [١٩٩٤] :

ويترجح عندى أنه حسن فقط كما قال الترمذى لأن أبى بلج هذا تكلم فيه بعضهم ، وذكر له الذهبى فى ترجمته من « الميزان » بعض المنكرات ، وقال الحافظ فى التقریب : « صدوق ربما أخطأ » اهـ .

قال الإمام البخارى رحمه الله فى شرح السنة [٤٨/٩] : قوله : الصوت : فبعض الناس يذهب به إلى السماع وهذا خطأ ، إنما معناه الإعلان بالنكاح ، واضطراب الصوت به ، والذكر فى الناس ، كما يقال فلان قد ذهب صوته فى الناس .

(٩٥) إسناده ضعيف بهذا التمام :

أخرجه الترمذى [١٠٨٩] ، والبيهقى [٢٩٠/٧] من طريق عيسى ابن ميمون الأنصارى عن القاسم بن محمد عن عائشة مرفوعاً .

وذكر العقيلي من حديث معاذ بن جبل أنه شهد ملاك رجل من الأنصار مع رسول الله - ﷺ - ، فخطب - ﷺ - وأنكح الأنصاري ، وقال : « على الألفة والخير والطائر الميمون ، دففوا على رأس صاحبكم »^(٩٦) قد دف عليه . في إسناده بشر بن إبراهيم وهو ضعيف .

= وقال الترمذي :

« حديث غريب حسن » وعيسى بن ميمون الأنصاري يضعف في الحديث .

وقال البيهقي :

« عيسى بن ميمون ضعيف » وكذا قال ابن حجر في التقريب وروى ابن أبي حاتم في « الجرح والتعديل » [٣٤/٧] عن عبدالرحمن بن مهدي قال :
« استعديت على عيسى بن ميمون في هذه الأحاديث عن القاسم بن محمد في النكاح وغيره فقال : لا أعود وعن ابن معين قال :
« عيسى بن ميمون صاحب القاسم عن عائشة ليس بشيء » .

وعن أبي حاتم قال : « هو متروك الحديث » .

قلت : وقد تابعه ربيعة بن أبي عبدالرحمن عن القاسم بن محمد به دون قوله :
« واجعلوه في المساجد » .

أخرجه ابن ماجه [١٨٩٥] ، والبيهقي [٢٩/٧] ، وأبو نعيم في الحلية [٢٦٥/٣] من طريق خالد بن إلياس عن ربيعة به .

وقال أبو نعيم :

« تفرد به خالد بن إلياس » قال البيهقي وقال في الزوائد : هو ضعيف .

أما الجملة الأولى منه - أعني أعلنوا النكاح - فقد صحت من حديث عبدالله بن الزبير - رضي الله عنه - .

(٩٦) موضوع :

أخرجه العقيلي في « الضعفاء » [١٤٢/١] ومن طريقه ابن الجوزي في الموضوعات [٢٦٥/٢] ، والطبراني في الأوسط كما في الجمع [٢٩٠/٤] من طريق بشر بن إبراهيم قال :
حدثنا الأوزاعي عن مكحول ، عن عروة بن الزبير عن عائشة ، قال حدثني معاذ بن جبل فذكره .

وفي البخاري عن خالد بن ذكوان قال : قالت الربيع بنت معوذ : جاء النبي - ﷺ - فدخل حين بُني على فراش - كمجلسك مني - فجعل جويزات يضربن بالدف ويندبن من قتل من آبائي يوم أحد . الحديث ، وقد تقدم .

فهذه الأحاديث تقتضي تخصيص الدف بالإباحة ، لكن في العرس والأعياد ، وعند القدوم من الغزو كما جاءت تلك الأحاديث ، وهذه الأوقات مستثنيات من المنع المطلق وتقتصر الإباحة عليها بالدين خاصة ، وهو الذي يشيبه الغربال ، وقد جاء مسمى به في بعض الروايات ، وقال : « اعلنوا النكاح واضربوا عليه بالغربال »^(٩٧) ولا يلحق الطارات ذات الصلاصل والجلالجل ، لما

= وآفته بشر بن إبراهيم الأنصاري وضاع كذاب وضع الأباطيل عن الشيوخ الثقات ، قال ابن حبان [١٨٩/١] لا يحل ذكره في الكتب إلا على سبيل القدح فيه .

وقال ابن الجوزي : فيه بشر بن إبراهيم وهو المتهم به ، وقال العقيلي : لا يتابع على هذا الحديث ، وقد روى عن الأوزاعي أحاديث موضوعة لا يتابع عليها .

وقال ابن عدي : وهو عندي ممن يضع الحديث على الثقة .

وقال الذهبي بعدما ساق هذا الحديث : هكذا فليكن الكذب ، وقد رواه حازم مولى بني هاشم مجهول عن لماعة ومن لماعة عن ثور عن خالد بن معدان عن معاذ .

قلت : يشير الذهبي إلى ما أخرجه الطبراني في « الكبير » [٩٧/٢٠ - ٩٨] ، والبيهقي [٢٨٨/٧] ، وابن الجوزي في الموضوعات [٢٦٥/٢ - ٢٦٦] من طريق حازم مولى بني هاشم عن لماعة عن ثور بن يزيد عن خالد بن معدان عن معاذ بن جبل مرفوعاً بنحوه .

وفيه علة ثانية : وهي أن خالد بن معدان لم يسمع من معاذ كما قال ابن أبي حاتم في المراسيل [٥٠] وقد قال البيهقي عقبه وقد روى بإسناد آخر مجهول عن عروة عن عائشة - رضي الله عنها - عن معاذ بن جبل - يشير إلى الطريق الأول - ولا يثبت في هذا الباب شيء والله أعلم .

(٩٧) إسناده ضعيف جداً :

أخرجه ابن ماجه [١٨٩٥] ، والبيهقي [٢٩٠/٧] من طريق عيسى بن يونس عن خالد ابن إلياس عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن عن القاسم عنها . =

فيها من زيادة الإطراب والصولة ، والدفع لا إطراب فيه ولا صولة ، وإنما المقصود به الإعلان والتسميع ، ويجرى مجرى الطبل الذي يضرب به عند جهاد العدو ، فإن المقصود به الترهيب والإسماع ، وأيضاً فإن الطارات المذكورة مما جرت عادة المخانيث والفساق والمجان لاستعمالها ، وتحرم كالمزامير والأوتار ، كما تقدم ، وأما الطقطقة بالقضيب وما في ذلك لدى دين نصيب ، وقد قال الشافعي - رضي الله عنه - : هو مما أحدثته الزنادقة يشتغلون به عن القرآن ، وهذا يدل على أنه أمر محدث في الدين ، وكل محدث بدعة ، وكل بدعة ضلالة .

وأما التصفيق باليدين فكثيره مكروه ؛ إذ ذاك من أفعال النسوان والسفلة والصبيان ، ثم هو تضييع الزمان بضروب الهذيان ، وحق العاقل أن يكون عارفاً بزمانه مبتلاً على شأنه .

المسألة الخامسة في الرقص :

لا يخفى على من له عقل - ولو أدنى مسكة - إذا تأمل بأدنى فكرة أن الرقص بالحركات الموزونات على ألحان الغناء والإيقاعات وتقطيع المزامير والطارات من أفعال أهل المجون والبطالات ، وأن ذلك لا يليق بالعقلاء ، ولا يناسب أحوال الفضلاء ، ولذلك قال الجنيد : الرقص نقص ، وقال الغزالي : الرقص حماقة بين الكتفين لا تزول إلا باللعب .

= وقال البيهقي : خالد ضعيف .

قلت : خالد بن إلياس قال عنه في التقريب : متروك الحديث وقد رواه الترمذي [١٠٨٩] ، والبيهقي [٢٩/٧] عن عيسى بن ميمون الأنصاري عن القاسم بن محمد وزاد « واجعلوه في المساجد » .

وقد قال الألباني : إن هذه الزيادة منكورة .

أما الجملة الأولى أعنى قوله : أعلنوا النكاح فقد صحت من حديث عبد الله بن الزبير مرفوعاً .

وذلك أن العقلاء بما هم كذلك ينزهون أنفسهم عن مشابهة السفلة وعن
مشاكلة الصبيان والنسوان وعن الاتسام بسمة المخانيث أهل الفسوق والعصيان ،
ومن الذى يرضى لنفسه بذلك أو يدخل فى شيء مما هنالك ؟ كلا والله لا يرضى
بذلك عاقل ولا يتعاطاه فاضل ، ثم أى فائدة تحصل منه فى الدنيا ؟ أو أى ثواب
يترتب عليه فى الآخرة ؟ وإذا عرى عن ذلك تحقق أنه عبث وهوى ، وإذا لم يلق
ذلك بالعقلاء فكيف يليق بالمتدينين والأولياء ؟ (*) .

واستدلوا على ذلك بقصة كعب بن زهير ، وذلك أنه جاء للنبي - ﷺ -
فأنشده قصيده الذى فيه :
بانت سعاد فقلبي اليوم متبول
ومضى فى القصيدة إلى أن قال :
إن الرسول لسيف يستضاء به مهتد من سيوف الله مسلول
فرمى له رسول الله - ﷺ - بردة كانت عليه ، وهذه البردة هى البردة اليمانية
التي يتداولها الخلفاء حتى اليوم .

قال الشيخ - رحمه الله - : وهذا لا يخفى جوازه ، إذا كان المعطى فى
عقله وحسنت فى ذلك نيته ، وأما لو غاب بوجده ، بحيث لا يشعر بما يصدر
عنه ، لم يجوز ذلك ، فإنه كالمغمى عليه والسكران ، وشرطه أيضاً أن يكون ذلك
السماع جائزاً ولم تصحبه آلة اللهو ، ولا كان القوال من أهل الفسق والخناء ،
كالمشتهرين بالغناء والخنثين المعروفين بالفحشاء ، فإن أولئك تحرم مجالستهم
ومخالطتهم والسماع منهم ، فإنهم من أهل المناكير والفساد ، فيجب التغير عليهم
والإنكار لفعلهم ، والبغض لهم إلى أن يتوبوا عن تلك الأحوال التي يعرفون بها ،
ولا يداخلون ، ولا يجالسون ولا يؤاكلون بوجه ، ولا يعطون شيئاً لأنهم
يستعينون بذلك على معاصيهم ، فيكون معطيهم شيئاً من الأشياء معيناً لهم على
الإثم والفحشاء ، وقد قال العلي الأعلى المنان : ﴿ أَوْتَعَاوُنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى وَلَا

(*) يبدو أن بالخطوطة سقط بعد هذه العبارة ، وأن ما وليها مسألة أخرى .

نَعَاوَتْهُ عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ ﴿٩٨﴾ ، وقال العزيز الجبار : ﴿ وَلَا تَرَكُنْوْا إِلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا فَتَمَسَّكُمُ النَّارُ ﴾ ﴿٩٩﴾ ، وقال النبي الأُمي : « لا تصاحب إلا مؤمناً ، ولا يأكل طعامك إلا تقي » ﴿١٠٠﴾ .

وقد بلغنا عن بعض مشايخ هذا العصر ، وهو لعمري من أحسن الناس سمياً ووقاراً وأبهة قبل حضوره السماع ، فإذا حضر رقص على طارات هؤلاء العشاق وشباباتهم إلى أن يطيب فيمرغ خديه وشيئته الحسنة عند أقدام هؤلاء المناحيس من المغنين والمختنين ، ويخلع كل ما عليه فيدفعه لهم ؛ فمثل هذا الإعطاء وهذه المحاضر من أعظم المعاصي والكبائر ؛ لأنه بالإعطاء معين لأهل المعاصي على معاصيهم ومحسن لهم ما هم عليه من القبائح ، ومعظم لمن حقر الله أمره ، وأوجب علينا نكره وزجره وهجره ، وهذه كلها مخالفة لأمر الله ولسنة رسوله - ﷺ - ، وتعاون على الإثم والعدوان ، وتعظيم لمن أمر الله بدمهم من أهل الفسوق والعصيان ، فإننا لله وإنا إليه راجعون ، ما أعظم هذه المصائب ولكن لا يشعرون ، ومن صنيعهم فيمن وقع له ثوب في حال السماع أن يأخذه

(٩٨) سورة المائدة : الآية ٢ .

(٩٩) سورة هود الآية : ١١٣ .

(١٠٠) إسناده صالح :

أخرجه أبو داود [٤٨٣٢] ، والترمذي [٢٣٩٥] ، والدارمي [٢٠٥٧] ، وأحمد [٣٨/٣] ، والحاكم [١٢٨/٤] ، وابن حبان [٢٠٤٩/٢٠] ، والبيهقي [٦٩/٣] من طريق حيوة بن شريح عن سالم بن غيلان أن الوليد بن قيس التجيبي أخبره أنه سمع أبا سعيد الخدري قال سالم أو عن أبي الهيثم عن أبي سعيد مرفوعاً .

قلت : وهذا سند صالح فإن فيه سالم بن غيلان وقد قال فيه ابن حجر في التقريب ليس به بأس وقال الذهبي في الكاشف : صدوق .

وفيه أيضاً : الوليد بن قيس لم يوثقه غير ابن حبان والعجلي لكن روى عنه جماعة وقال ابن حجر في التقريب مقبول فهو لذلك يحتمل التحسين .

وقد حسنه الشيخ الألباني في صحيح الجامع رقم [٧٣٤١] .

القول ، ويستدلون على ذلك بقوله - ﷺ - : « من قتل قتيلاً فله سلبه » (١٠١) ، ولا يخفى أن هذا ضرب من المجون والهذيان ، ويلزم عليه أن كل من وجد في السماع وطاب له به وقت أن يكون قماشه كله للقول ، لأنه هو الذي كان سبب ذلك ، ولا قائل به منهم ولا من غيرهم ، ومنهم من يقول هو الشيخ يحكم فيه بما يريد ، وهذا كله لإخراج ملك عن مالكة بغير طريق شرعى ، ولهم في هذا السماع من التحكمات والترهات أشياء لا تقوم على ساق ولا تجرى مع الشرع باتفاق .

وعلى الجملة فللمتأخرين من هذه الطائفة من الطرق المبتدعة والتحكمات المخترعة والألفاظ المبهجة والشطحات المزعجة ما يتبرأ منه أهل التحقيق ولا يقبله إلا كل جاهل أو زنديق ، ولا يظن غمر جاهل أو ذو غمر متجاهل أننا ننكر طريق العباد المحققين والأولياء والصالحين ، وإنما ننكر على الجهال المبتدعين الذين يتحكمون في دين الله بأهوائهم وبما يقع في قلوبهم ، ويتركون القواعد الشرعية والأحكام النبوية جامعين إلى ما تقتضيه النفوس والطباع من الأكل والرقص والسماع ، لا عرفنا الله بهم ، وتاب علينا من مشاهدتهم .

(١٠١) إسناده صحيح :

أخرجه أبو داود [٢٧١٨] ، والدارمي [٢٢٩/٢] ، والطبراني [٢٠٧٩] ، وأحمد [١١٤/٣] ، [١٢٣] ، [٢٧٩] ، والحاكم [١٣٠/٣] ، [٣٥٣/٣] ، وابن حبان [١٦٧١] من طريق حماد بن سلمة عن إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة عن أنس بن مالك مرفوعاً .

ولفظ أبي داود والدارمي (كافرأ) بدل [رجلاً] وهو رواية لأحمد .

قلت : وهذا إسناده صحيح على شرط مسلم كما قال الحاكم ووافقه الذهبي .

وله شاهد من حديث أبي قتادة الربيعي أخرجه مالك [٤٥٤/٢] ، وعنه البخاري [٢٨٧/٢] ، ومسلم [١٤٨/٥] ، وأبو داود [٢٧١٧] ، وابن الجارود [١٠٧٦] ، والبيهقي [٥٠/٩] عن يحيى بن سعيد عن عمر بن كثير بن أفلح عن أبي محمد مولى أبي قتادة عنه من حديث طويل وفيه .

[من قتل قتيلاً له عليه بينة فله سلبه] .

خاتمة الكتاب

والكلام فيها على فصلين :
الأول : في التحذير من البدع .
والثاني : في بيان سماع الصادقين وبيان أحوالهم فيه .

الفصل الأول

اعلم أن الله تعالى بعث محمدًا - ﷺ - رحمة للعالمين ، وهاديًا إلى الصراط المستقيم ، وشهد له بأنه على الحق المبين ، وكمل له جميع أمور الدين ؛ فبلغ الرسالة ، وأدى الأمانة ، وبذل أمته غاية النصيحة ، فلم يترك طريقًا يعلم لأمرته فيه خيرًا ومصلحة إلا أرشدهم إليه ، ولا طريقًا يعلم لهم فيه مفسدة وسوءًا إلا حذرهم عنه ، فجازاه الله عن أمته بأفضل ما جازى به نبيًا على إبلاغ رسالته ، فمن جملة ما حذر عنه الابتداع في الدين واتباع غير سبيل المؤمنين ، فقال مخبرًا عن الله : ﴿ وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ (١٠٢) الآية ، وفي كتاب الترمذي وأبي داود عن العرياض بن سارية قال : صلى بنا النبي - ﷺ - ذات يوم ثم أقبل علينا فوعظنا موعظة بليغة ، ذرفت منها العيون ، ووجلّت منها القلوب ، فقال قائل : يا رسول الله هذه موعظة مودع ، فماذا تعهد إلينا ؟ فقال - ﷺ - : « أوصيكم بتقوى الله والسمع والطاعة وإن تأمر عليكم عبدٌ حبشيٌّ ، فإنه من يعش منكم فسيرى اختلافًا كثيرًا ، فعليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين ، تمسكوا بها ، وعضوا عليها بالنواجذ ، وإياكم ومحدثات الأمور ، فإن كل محدثة بدعة ، وكل

(١٠٢) سورة النساء : الآية ١١٥ .

بدعة ضلالة» (١٠٣) ؛ فجعل النبي - ﷺ - المفرع عند وقوع الاختلاف التمسك بسنته وسنة أصحابه ، وشاع ذلك فيهم وكانوا يتواصون به ، فيوصي الصحابي التابعي باجتنب المحدثات وترك المبتدعات ، كما روى أبو داود عن يزيد ابن عميرة قال : كان معاذ - رضى الله عنه - لا يجلس مجلس ذكر إلا قال : الله حكيم قسط ، هلك المرتابون ، فقال معاذ يوماً : إن من ورائكم فتناً ؛ يكثر فيها المال ، ويفتح فيها القرآن حتى يأخذه المؤمن والمنافق والرجل والمرأة والصغير والكبير والعبد والحر ، فيوشك قائل يقول : ما للناس لا يتبعونى وقد قرأت القرآن ، وما هم بمتبعي حتى أبتدع لهم غيره ، فأياكم وما يبتدع ، فإن ما ابتدع ضلالة ، وأحذركم زيغة الحكيم ؛ فإن الشيطان قد يقول كلمة الحق ، قال : قلت لمعاذ - رضى الله عنه - : وما يدرينى أن الحكيم يقول كلمة الضلالة وأن المنافق قد يقول كلمة الحق ؟ قال : بلى ، اجتنب من قول الحكيم المشتهرات في آخر المشتهات التي يقال ما هذه ، ولا يثنيك ذلك عنه ، فإنه لعله يراجع وتلق الحق إذا سمعته ؛ فإن على الحق نوراً .

ولقد سلك التابعون مسلك الصحابة - رضى الله عنهم - في المبالغة في التحذير من البدع والمحدثات والتمسك بالسنة السالفات ، على ما روى أبو داود أيضاً عن أبى الصلت قال : جاء رجل إلى عمر بن عبد العزيز يسأله عن القدر

(١٠٣) إسناده صحيح :

أخرجه أبو داود [٤٦٠٧] ، والسياق له ، والترمذى [٢٦٧٨] ، وابن ماجه [٤٣ ، ٤٤] ، والدارمى [٤٤/١ - ٤٥] ، وأحمد [١٢٦/٤] ، وابن حبان [١٠٢/موارد] ، والحاكم [٩٥/١ - ٩٧] من طريق عبد الرحمن ابن عمرو السلمى وحجر بن حجر قالوا حدثنا العرياض بن سارية مرفوعاً .

قلت : وإسناده صحيح ، ولم يذكر الترمذى وغيره في سنده حجر بن حجر وقال : حديث حسن صحيح .

قال البزار (حديث ثابت صحيح ، وقال ابن عبد البر (حديث ثابت) .

وقال الحاكم : صحيح ليس له علة .

فكتب له : أما بعد ؛ أوصيك بتقوى الله والاقتصاد في أمره واتباع سنة رسوله ﷺ - ، وترك ما أحدثه المحدثون ، فقد ماجرت به سنته وكفوا مؤنته ، فعليك بلزوم السنة ، فإنها لك - بإذن الله - عصمة .

ثم اعلم أنه لم يتدع الناس بدعة إلا قد مضى قبلها ما هو دليل عليها ، أو عبرة فيها ، فإن السنة إنما سنّها مَنْ قد علم ما في خلافها من الزلل والخطأ والحمق ، فافرض لنفسك ما رضى به القوم لأنفسهم ، فإنهم عن علم وقفوا ، وبصر نافذ كفوا ، ولهم عن كشف الأمر كانوا أقوى ، ولقصد ما فيه كانوا أولى ، فإن كان الهدى ما أنتم عليه لقد سبقتموهم إليه ، ولئن قلتم : إنما حدث بعدهم ، فما أحدثه إلا من اتبع غير سبيلهم ، ورغب بنفسه عنهم ، فإنهم هم السابقون ؛ فقد تكلموا فيه بما يكفى ، ووصفوا منه ما يشفى ، فما دونهم من مقصر ، ولا فوقهم من محبر ، فقد قصر قوم دونهم فخفوا ، وطمح عنهم أقوام فغلوا ، وإنهم من ذلك لعلّى هدى مستقيم ، ثم لم تزل علماء الأمة يأمرّون باتباع سنة من سلف ويحذرون من البدع التى نشأت فيمن خلف ، توارثوا ذلك جيلاً فجيلاً ، وقرناً فقرناً ، فقد حصل من مجموع الكتاب والسنة وإجماع الأمة وجوب التمسك بما كان عليه الصحابة والتابعون ، فما عملوا به عملناه ، وما تركوه تركناه ، فيجب على كل من أراد سلوك طريق النجاة أن يبحث عن سيرهم وأحوالهم ، وينظر في أقوالهم وأعمالهم ، ويجعل ذلك نصب عينيه ، ويأخذ نفسه بالجد في العمل بما كانوا عليه ، ويُعرض عما أحدثه المحدثون بعدهم ، ولا يلتفت إليه ، ويقول إذا رأى شيئاً مما أحدث بعدهم : لو كان هذا خيراً لسبقونا إليه ؛ فإنهم الفاهمون عن الله ، والمشافهون لأحوال رسوله ﷺ - ، السالكون للصراط المستقيم الذى أفضى بهم إلى جنات النعيم ، فمن سلك سبيلهم وصل إلى ما وصلوا إليه حقاً حقاً ، ومن عدل عنه قيل : سحقاً سحقاً ، وإذا تقرر ذلك فمن بحث عن سيرهم وأحوالهم ، وأمعن النظر في أعمالهم وأقوالهم علم - على القطع والبيّنات - أنهم لم يكونوا على شيء من تلك الترهات ، بل لو حضروا شيئاً من تلك الاجتماعات السماعية ، وسمعوا تلك الاصطلاحات التى اخترعتها هذه الطائفة المتغالية ، لضربوا منهم البطون والظهور الضرب البليغ ، كما فعل عمر - رضى الله عنه - بصبيغ ، وهذه نفثات مصدور ، أبرزتها غيرة غيور ،

وإلى الله مرجع الكل وعاقبة الأمور ، فإنّا لله وإنا إليه راجعون على ما أصيب به المسلمون ، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم .

الفصل الثاني في بيان سماع السلف وأحوالهم

اعلم - وقانا الله وإياك بدع المبتدعين ونزغات الزائغين - أن سماع رسول الله - ﷺ - وأصحابه إنما كان القرآن ؛ فإياه يتدارسون ، وفيه يتفاوضون ، ومعانيه يتفهمون ، يستعذبونه في صلواتهم ، ويأمنون به في خلواتهم ، ويتمثلون به في محاولاتهم ، ويلجأون إليه في جميع حالاتهم ، فإذا سمعوه أنصتوا - كما أمروا - وإذا قرأوه تدبروا واعتبروا ، فأحلوا حلاله ، وحرّموا حرامه ، واقتبسوا أحكامه ، يتخلقون بأخلاقه ويعملون على وفاقه ، علمًا منهم بأنه طريق النجاة ونيل الدرجات ، وتلاوته أفضل العبادات وأجل القربات ، « فإنه جبل الله المتين ، والصراط المستقيم الذي لا تزيغ به الأهواء ، ولا يشيع منه العلماء ، ولا يخلق على كثرة الرد ، من قال به صدق ، ومن عمل به أجر ، ومن حكم به عدل ، ومن دعا إليه دعا إلى صراط مستقيم » (١٠٤) ؛ هكذا قال من عليه الصلاة والتسليم .

(١٠٤) منكر من حديث علي بن أبي طالب :

أخرجه الترمذى [٢٩٠٦] ، والبيهقى في « شرح السنة » [٤٣٧/٤] من طريق عبد ابن حميد ، حدثنا حسين بن علي الجعفي ، قال : سمعت حمزة الزيات ، عن أبي المختار الطائي ، عن ابن أخي الحارث الأعور ، عن الحارث ، قال :
مررت في المسجد ، فإذا الناس يخوضون في الأحاديث ، فدخلت على علي ، فقلت : يا أمير المؤمنين ألا ترى أن الناس قد خاضوا في الأحاديث ، قال : وقد فعلوها ؟ قلت : نعم . قال : أما إنني قد سمعت رسول الله - ﷺ - يقول فذكره .

ثم قال : لحظها إليك يا أعور .

قال الترمذى : هذا حديث لا نعرفه إلا من هذا الوجه وإسناده مجهول ، وفي الحارث

=

مقال ١ هـ .

= قلت : أبو المختار الطائى ، قيل اسمه سعد الكوفى مجهول العين ، وابن أخى الحارث الأعور ترجمه الذهبى فى « الميزان » [٥٩٨/٤] ، وقال : لا يدرى من هو اه .

قال الحافظ ابن كثير فى « فضائل القرآن » ص ٢٤ :

« لم ينفرد بروايته حمزة بن حبيب الزيات ، بل قد رواه محمد بن إسحاق ، عن محمد بن كعب القرظى ، عن الحارث الأعور فى حمزة من عهده ، على أنه وإن كان ضعيف الحديث فإنه إمام فى القراءة ، والحديث مشهور من رواية الحارث الأعور ، وقد تكلموا فيه ، بل قد كذبه بعضهم من جهة رأيه واعتقاده ، أما أنه تعمّد الكذب فى الحديث فلا ، والله أعلم وقصارى هذا الحديث أن يكون من كلام أمير المؤمنين على - رضى الله عنه - ، وقد وهم بعضهم فى رفعه ، وهو كلام حسن صحيح على أنه قد روى له شاهد عن عبد الله بن مسعود - رضى الله عنه - ، عن النبى - ﷺ - اه .

قلت : أما المتابعة التى ذكرها الحافظ ابن كثير ، فأخرجها عبد الله بن الإمام أحمد فى « زوائده » على المسند لأبيه [٩١/١] : حدثنا يعقوب ، حدثنى أبى ، عن ابن إسحاق ، قال : وذكر محمد بن كعب القرظى ، عن الحارث بن عبد الله الأعور ، قال قلت : لآتين أمير المؤمنين ، فلأسأله عما سمعت العشي . قال : فجئته بعد العشاء ، فدخلت عليه ، فذكر الحديث . قال : ثم قال : سمعت رسول الله - ﷺ - يقول : أتانى جبريل عليه السلام ، فقال : يا محمد ، إن أمتك مختلفة بعدك ، قال : فقال : يا محمد ، إن أمتك مختلفة بعدك ، قال : فقلت له ، فأين المخرج يا جبريل ، قال : فقال : فذكره بنحوه .

قلت : وهذا إسناد منقطع - على ضعف الأعور ، كما سوف يأتى بيانه - ابن إسحاق ، هو محمد بن إسحاق بن يسار ، صدوق فاحش التدليس ، لا يحتج بما لم يصرح فيه بالسماع ، وهذا الحديث لم يصرح فيه بسماع ، فلا يؤمن من شر تدليسه والله أعلم .

وقال الحافظ المزى فى زياداته على « الأطراف » (تحفة ٧ / ٣٥٦ - ٣٥٧) :

« رواه عمرو بن قيس الملائى ، عن عمرو بن مرة ، عن أبى البختري ، عن ابن أخى الحارث ، عن الحارث عن علي اه .

قلت : ولم أقف عليه بهذا الإسناد ، وإنما رواه الدارمى فى « سننه » [٣٣٣٢] :

حدثنا محمد بن العلاء ، حدثنا زكريا بن عدى ، حدثنا محمد بن مسلمة ، عن أبى سنان ، عن عمرو بن مرة ، عن أبى البختري ، عن الحارث به .

وكان لهم عند سماعه من الأحوال ما قاله ذو الجلال : ﴿ الَّذِينَ إِذَا ذَكَرَ اللَّهُ
وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ آيَاتُهُ زَادَتْهُمْ إِيمَانًا وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ
يَتَوَكَّلُونَ ﴾ (١٠٥) ، وقال عز وجل : ﴿ فَأَمَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا فَرَادَتْهُمْ إِيمَانًا
وَهُمْ يَسْتَشِيرُونَ ﴾ (١٠٦) ، وقال تعالى : ﴿ نَقْشَعْرِمُثْنَهُ جُلُودُ الَّذِينَ
يَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ ﴾ (١٠٧) الآية ، وقال : ﴿ أَلَا يَذْكُرُ اللَّهُ تَطْمِئِنُّ
الْقُلُوبُ ﴾ (١٠٨) ، وقال : ﴿ وَإِذَا سَمِعُوا مَا أُنْزِلَ إِلَى الرَّسُولِ ﴾ (١٠٩) الآية ،
وقال : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ مِنْ قَبْلِهِ إِذَا يُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ يَخِرُّونَ لِلْأَذْقَانِ سُجَّدًا
وَيَقُولُونَ سُبْحَنَ رَبِّنَا ﴾ إلى ﴿ خُشُوعًا ﴾ (١١٠) ، وقال تعالى حكاية عن الجن :
﴿ وَإِذْ صَرَفْنَا إِلَيْكَ نَفَرًا مِنَ الْجِنِّ ﴾ (١١١) الآية ، وقال تعالى : ﴿ وَإِذَا
قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لِلَّهِ ﴾ (١١٢) الآية . وفي الصحيح أن النبي ﷺ -
كان إذا صلى وقرأ يُسمع له أزيز كأزيز المرجل (١١٣) ، وقرأ عليه عبد الله بن مسعود سورة النساء

= قلت : ومدار الحديث على الحارث بن عبد الله الأعور وقد اختلف في أمره ، والظاهر
عندي أنه ممن يعتبر به ، والله أعلم .

إلا أنه قد تفرد برواية الحديث كما ترى ، ولا يخلو إسناد من أسانيده من مقال ، وهذا
يظهر لك أن هذا الخبر لا يصح مرفوعاً أو حتى موقوفاً على علي بن أبي طالب والله أعلم .

(١٠٥) سورة الأنفال : الآية ٢ . (١٠٧) سورة الزمر : الآية ٢٣ .

(١٠٦) سورة التوبة : الآية ١٢٤ . (١٠٨) سورة الرعد : الآية ٢٨ .

(١٠٩) سورة المائدة : الآية ٨٣ .

(١١٠) سورة الإسراء : الآية ١٠٧ ، ١٠٨ ، ١٠٩ .

(١١١) سورة الأحقاف : الآية ٢٩ .

(١١٢) سورة الأعراف : الآية ٢٠٤ .

(١١٣) إسناده صحيح :

أخرجه أبو داود [٩٠٤] ، والنسائي [١٢١٤] ، والترمذي في الشمائل [٣١٥] ، =

حتى بلغ قوله : ﴿ فَكَيْفَ إِذَا جِئْنَا مِنْ كُلِّ أُمَّةٍ بِشَهِيدٍ وَجِئْنَا بِكَ عَلَى هَؤُلَاءِ شَهِيداً ﴾ دمعت عيناه - ﷺ - ، وقال له : « حسبك » (١١٤) . وفيه عن حذيفة أنه صلى معه ليلة فقرأ سورة البقرة حتى ختمها ، ثم افتتح سورة آل عمران حتى ختمها ، ثم افتتح سورة النساء حتى ختمها ، يقرأ مسترسلاً ، كلما مر بآية فيها تسبيح سبح ، وإذا مر بآية فيها سؤال سأل ، وإذا مر بآية فيها تعوذ تعوذ (١١٥) .

وفي كتاب أبي داود أنه - ﷺ - قام ليلة بقوله تعالى : ﴿ إِنَّ تَعَذُّبَهُمْ قَبْلَهُمْ عِبَادُكَ ﴾ الآية ، فمزال يكررها حتى أصبح (١١٦) . وقد صح عن عبد الله

= وأحمد [٢٥/٤ - ٢٦] وأبو يعلى [١٥٩٩/٣] من طرق عن حماد بن سلمة عن ثابت البناني عن مطرف بن عبد الله بن الشخير عن أبيه مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد صحيح .

(١١٤) أخرجه البخارى [٥٠٥٦، ٥٠٥٥، ٥٠٥٠] ، ومسلم [٨٠٠] ، وأبو داود [٣٦٦٨] ، والترمذى [٣٠٢٥] ، وأحمد [٣٨٠/١] ، [٤٣٣] ، والطبرانى فى الكبير [٧٨/٩] من طرق عن الأعمش عن إبراهيم بن عبيدة عن عبد الله بن مسعود مرفوعاً .

ورواه عن الأعمش جماعة :

(سفيان - حفص بن غياث - على بن مسهر) فخالفهم أبو الأحوص فرواه عن الأعمش عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله بن مسعود مرفوعاً فجعل علقمة بدل عبيدة .

أخرجه الترمذى [٣٠٢٤] ، وابن ماجه [٢١٩٤] ، والطبرانى فى الكبير [٨٠/٩] ، ورواية الجماعة أصح كما قال الترمذى .

(١١٥) أخرجه مسلم [٥٣٦/١] ، وأبو داود [٨٧١] ، والنسائى [١٦٦٤] ، وابن ماجه [١٣٥١] ، والطيالسى [٤١٥] ، وأحمد [٣٨٤/٥] ، وابن خزيمة [٥٤٢] من طرق عن الأعمش عن سعد بن عبيدة عن مستورد عن الأحنف عن صلة بن زفر عن حذيفة - رضى الله عنه - .

ولفظ أبو داود وابن ماجه والطيالسى مختصراً .

(١١٦) إسناده ضعيف :

أخرجه النسائى [١٠١٠] ، وأحمد [١٥٦/٥] ، والحاكم [٢٤١/١] ، والبيهقى =

ابن الزبير أنه كان يقرأ القرآن كله في ركعة الوتر يستطيعه بحيث لا يقدر على الاقتصار على بعضه ، وقد ثبت أن بعض أصحاب النبي - ﷺ - كان في سرية ، فبات ربيعه لأصحابه ، فقام يصلي ، فجاء العدو فرمى به سهم فأصابه فلم يتحرك من موضعه ولم يقطع صلاته إلى أن رماه بثاني سهم وثالث سهم ، ولم يقطع صلاته حتى أكمل السورة وسلم وأعلم أصحابه فعدلوه على ذلك ، فقال : والله لولا خشيت مخالفة رسول الله - ﷺ - ما قطعت صلاتي ، لأنى كنت في سورة قد وجدت حلاوتها (١١٧) . وقد تقدم من حديث العرباض بن سارية ما يغنى عن

= [١٤/٣] من طريق قدامة بن عبد الله العامري حدثني جصرة بنت دجاجة قالت سمعت أبا ذر رضى الله عنه - فذكره مرفوعاً .

وهذا سند ضعيف فيه قدامة بن عبد الله العامري .

ذكره البخارى في « التاريخ الكبير » [١٧٩/٧] ، وابن أبى حاتم في « الجرح والتعديل » [١٢٨/٧] ، ولم يذكر في جرحاً ولا تعديلاً .

وقال فيه ابن حجر في التقریب : مقبول يعنى إذا توبع وإلا فليّن .

وجصرة بنت دجاجة : وفيها ضعف قال ابن حجر في التقریب مقبولة أى حيث توبعت وإلا فلا .

(١١٧) إسناده ضعيف :

أخرجه أبو داود [١٩٨] ، وأحمد [٣٤٣/٣] ، وابن خزيمة [٣٦] ، وابن حبان [١٠٩٣/إحسان] ، والحاكم [١٥٦/١] ، والبيهقى في « السنن الكبرى » [١٥٠/٩] من طريق صدقة بن يسار عن عقيل بن جابر عن جابر - رضى الله عنه - في حديث طويل .

وسنده ضعيف من أجل عقيل بن جابر : فقد قال الذهبي في الميزان : فيه جهالة ما روى عنه غير صدقة بن يسار .

وقال أيضاً ابن حجر في الفتح : وعقيل بفتح العين لا أعرف راوياً عنه غير صدقة .

وقال ابن أبى حاتم في الجرح والتعديل [٢١٨/٦] : عقيل بن جابر بن عبد الله روى عن جابر بن عبد الله ، روى عنه صدقة بن يسار سمعت أبى يقول عقيل بن جابر لا أعرفه .

وقال عنه ابن حجر في التقریب : مقبول - أى إذا توبع وإلا فلا .

إعادته ، وفي حديث حنظلة الأسيدى : أنه لقيه أبو بكر - رضى الله عنه - وهو يقول : نأفق حنظلة ، فقال : مالك ؟ فقال : نكون عند النبي - ﷺ - يذكرنا بالجنة والنار كأنهما رأى العين ، فإذا خرجنا من عنده عافسنا^(*) الأزواج والأولاد والضيعات فنسينا كثيراً ، فقال أبو بكر : فوالله إنا لنلقى مثل هذا ، فانطلقا إلى النبي - ﷺ - فأخبراه بذلك ، فقال - ﷺ - : « والذي نفسى بيده لو تدومون على ما تكونون عندي وفي الذكر لصافحتكم الملائكة على طرقكم وفرشكم ، ولكن يا حنظلة ساعة وساعة »^(١١٨) . فهذا سمعهم وسماعهم ، وشرعهم وشرائعهم ، ليس فيه شيء من اللهو واللعب ، ولا بين أحوالهم وأحوال المجان والمخانيث تشابه ولا خيب ، غير أنهم قد أفرط على بعضهم الواردات فألحقهم بالأموات ، وربما صعق بعضهم صعقات منكرات أوجبت لهم غشوات .

روى عن زرارة بن أوفى - وكان من خيار التابعين - وكان يؤم الناس بالركة ، فقرأ ذات يوم : ﴿ فَإِذَا تَقَرَّفَ النَّاقُورُ ۝٨﴾^(١١٩) الآية ، فصعق ومات في محرابه . وسمع عمر - رضى الله عنه - رجلاً يقرأ : ﴿ إِنَّ عَذَابَ رَبِّكَ لَوَاقِعٌ مَّا لَهُ مِنْ دَافِعٍ ۝١٢٠﴾^(١٢٠) ، فصاح وخر مغشياً عليه ، فحُمِلَ إلى بيته فمكث مدة شهر ضعيف .

وسَمِعَ الشافعي - رضى الله عنه - قارئاً يقرأ : ﴿ هَذَا يَوْمٌ لَا يَنْطِقُونَ ۝١٢١﴾^(١٢١) الآية فغشى عليه .

(*) عافسنا : قال ابن الأثير في النهاية في غريب الحديث (٣/٣٦٣) : المعافسة : المعالجة والممارسة والملاعبة .

(١١٨) أخرجه مسلم [٢١٠٧/٤ / عبد الباقي] ، والترمذى [٢٥١٤] ، وابن ماجه [٤٢٣٩] ، وأحمد [١٧٨/٤ ، ٣٤٦] ، والطبرانى في « الكبير » [١١/٤] من طريق أبى عثمان السهدى عن حنظلة الأسيدى مرفوعاً به .

(١١٩) سورة المدثر : الآية ٨ .

(١٢٠) سورة الطور : الآية ٧ .

(١٢١) سورة المرسلات : الآية ٣٥ .

وسمع على بن فضيل بن عياض قارئاً يقرأ : ﴿ يَوْمَ يَقُومُ النَّاسُ لِرَبِّ
الْعَالَمِينَ ﴾ (١٢٢) فوق مغشياً عليه . ومثل هذا كثير ؛ فهذه أحوال المخلصين
المخلصين ، الهداة المهتدين ، فهم القدوة وبهم الأسوة ، ألحقنا الله بهم ، وحقق لنا
سلوك سبيلهم .

وعند هذا نجز الغرض ، وتأدى من القول بالحق القدر المفترض ،
ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم . والحمد لله وحده ، وصلواته على رسوله
محمد ، وآله وصحبه وسلم ، وحسبنا الله ونعم الوكيل .
تم الكتاب بحمد الله وعونه ، والحمد لله وحده

الفهارس

١ - فهرس أطراف الأحاديث .

٢ - الفهرس العام .

فهرس الأحاديث

حرف الهمزة

رقم الحديث	طرف الحديث
١٥	أتيناكم أتيناكم
٦٥	أجيب عني / اللهم أيده
٣٨	إذا حدثتم عني بحديث تعرفونه
٣٧	إذا سمعتم الحديث تعرفونه
٨٨، ٣٥	إذا عملت أمتي خمس عشرة
٩٥	أعلنوا النكاح واجعلوه
٩٧	أعلنوا النكاح واضربوا عليه
٩٣	إن ربي حرم الخمر والكوبة
٧٠	إن الشيطان ليخاف منك يا عمر
٢٤	إن الشيطان مع الواحد
٨٢	إن الله حرم المغنية وبيعها
٨٦	إن النبي - ﷺ - نهى عن النظر
٩١	أنه حرم الخمر والميسر
٢٠	أهرقها
١٠٣	أوصيكم بتقوى الله والسمع

حرف الحاء

١١٤	حسبك
٦٨	حسنوا القرآن بأصواتكم

الحلى بأل من الحاء	
٧١	الحلال بين والحرام بين
حرف الدال	
٤٠	دعهما فإن لكل قوم عيِّدا
حرف الراء	
٦٣، ٥٤	رويدك ، رفقًا بالقوارير
حرف الزاي	
٧٣	زينوا القرآن بأصواتكم
حرف الصاد	
٣٢	صوتان ملعونان
حرف العين	
٩٦	على الألفة والخير والطائر
٢٣	عليكم بالسواد الأعظم
حرف الفاء	
١٠٤	فإنه حبل الله المتين
٩٤	فصل ما بين الحلال والحرام الدف

حرف الكاف

١١٣	كان إذا صلى وقرأ يسمع
٤٨	كل هو يلهو به الرجل المسلم
٨٧	كنت مع رسول الله - ﷺ - فسمع مثل هذا

حرف اللام

٦٢، ٥٠	لست من دد ولا الدد منى
٥٥	لعن النبي - ﷺ - المتشبهات من النساء
٣٦	لعن النبي - ﷺ - النائحة والمستمعة
٧٧، ٦٧	لقد أوتيت مزماراً
٧٤	لو رأيتني وأنا أسمع قراءتك
٣٤	ليكونن من أمتي أقوام

حرف الميم

٨٣	من جلس إلى قينة يستمع
٤٢	من صنع شيئاً ليس عليه أمرنا
١٠١	من قتل قتيلاً فله سلبه
٥٣	من لم يأخذ من شاربه فليس
٧٥	من لم يتغن بالقرآن فليس
٨٤	من مات وعنده جارية مغنية

حرف النون

٦٩	نفخ الشيطان في منخرها
٣٣	نهي عن تسع
٩٢	نهي عن الخمر والميسر والكوبة

المحلى بأل من النون

٨٥

النظر إلى المغنية حرام

حرف الهاء

٦٤

هيه هيه

حرف الواو

١١٨

والذى نفسى بيده لو تدومون على

٣١

ولكنى نهيت عن صوتين

٣٩

وليستا بمغنيات

لا

٨١

لا تبيعوا المغنيات

١٠٠

لا تصاحب إلا مؤمناً

حرف الياء

٥٢

يا عائشة أما كان معهم لهو

٩٠

يمسخ قوم من أمتى فى آخر

كشف ١٧ - ٩٣

فهرس الكتاب

الموضوع	الصفحة
تقديم	٣
فصل بين يدى الكتاب	٥
عملى فى الكتاب	٩
وصف المخطوط	١٠
توثيق نسبة الكتاب للمصنف	١٠
ترجمة المصنف	١١
مقدمة المصنف	١٤
المسألة الأولى : فى بيان الغناء وحكمه	١٨
حجج القائلين بالتحريم	٢٥
حجج القائلين بالإباحة	٤٩
القائلون بالكراهة	٥٦
المسألة الثانية : فى قراءة القرآن بالألحان	٥٧
المسألة الثالثة : فى سماع غناء المرأة والأمرء	٦٣
المسألة الرابعة : فى حكم سماعات آلات اللهو	٧٠
المسألة الخامسة : فى الرقص	٨٠
خاتمة الكتاب	٨٤
فصل : فى التحذير من البدع	٨٤
فصل : فى بيان سماع السلف وأحوالهم	٨٧
الفهارس	٩٤

صدر حديثاً

سُؤَالَاتُ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ

السَّلْبِيِّ

لِللَّاهِقُطِيِّ

فِي

الْجَمْعِ وَالنَّعْدِ

تَحْقِيقٌ وَتَعْلِيقٌ

مَجْدَى فَتْحِ السَّيِّدِ

دَارِ الصَّحَابَةِ لِلتَّحْقِيقِ

بَطْنُطَا

لِلنَّشْرِ وَالتَّحْقِيقِ وَالنَّوْزِيعِ

ت: ٣٣١٥٨٧ - ص: ب ٤٧٧

شَارِعُ الْمَدِيرِيَّةِ

دَكْر ٣٣٨٧٦٩

صدر حديثاً

جزء في الأحاديث من الجزء

المنقّى

للإمام

الليث بن سعد

(ت: ٢٧٥هـ)

حققه وخرج أحاديثه

مُعد السَّعدي

دَاوُدُ الصَّحْبَانِيُّ لِلتَّحْقِيقِ
بَطْنُ طَا

للنشر والتحقيق والنزيع

ت: ١٤٨٧هـ - ٣٣١ - ص: ب ٤٧٧

شارع المديرية

٠٤/٣٣٨٧٩٩

دار النضر للطباعة والإستيلامية
٩ - شتايغ فشتاغل شتايغ القتامرة
الرقم البريدي ١١٢٣١

دار الصحابة للتراث

بطنطا

للنشر والتحقيق والتوزيع

ت: ٣٣١٥٨٧ - ص.ب ٤٧٧

شارع المديرية

تلف: ٣٣٨٧٦٤

To: www.al-mostafa.com